

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطالبين: - ياسمين ساسي

- ولد عمر نسرين

بغنوان:

واقع عصرنة الإدارة الجبائية في تحسين أداء الرقابة الجبائية

(دراسة حالة بمركز الضرائب برج بوعريريج)

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ محاضر -أ-	لعايب وليد
مشرفا	أستاذ محاضر -أ-	كريم جايز
مناقشا	أستاذ محاضر -ب-	سيلم حمود

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٤٣٨ هـ

الإهداء

قال تعالى: (وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ) [التوبة: 105]

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برويتك الله ﷻ

أهدي ثمرة نجاحي: إلى نفسي

إلى الذي زين إسمي بأجمل الألقاب، من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل، داعمي الأول

في مسيرتي وسندي وقوتي، إلى فخري وإعتزازي "أبي ياسين" اطال الله في عمره

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها، وإحتضني قلبها قبل يدها وسهلت لي الشدائد بدعائها،

إلى وهج حياتي "أمي مريم" اطال الله في عمرها

إلى من شد الله بهم عضدي فكانوا خير معين "أخي وسيم"، "أختي رشا" حفظهم الله ورعاهم

إلى من نصحوني وأرادوا نجاحي وإنتظروا هذا اليوم "خالتي"، "جدي" رحمه الله

وختاما، نسأل الله أن يتقبل منا سعيينا ويبارك لنا فيه ونحمده حمدا طيبا مباركا فيه ونصلي

ونسلم على شفيع الأمة تسليما

ساسبي ياسمين

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

الحمد لله الذي ما تم جهد ولا ختم سعي إلا بفضلِهِ، ماتخذت هذه الصعوبات والعقبات

إلا بتوفيقهِ، اللهم يسر لنا ووفقنا وزدنا علماً، اللهم إستودعناك مستقبلاً فأكتب لنا الخير فيه

ولد عمر نسرین

شكر وعرّفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

نحمد الله تعالى ونشكره الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذه المذكرة، ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله"

أتقدم بالشكر والتقدير والإحترام لكل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة وبالأخص الذكر أستاذ المشرف "جايز كريم" لقبوله الإشراف على هذا العمل وعلى صبره معنا ونصائحه الهادفة وتوجيهاته القيمة

الشكر موصول أيضا إلى لجنة المناقشة على قبولهم تقييم هذه المذكرة ومناقشتها وإلى كافة أساتذة قسم العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة برج بوعريّيج وكافة موظفي مركز الضرائب لولاية برج بوعريّيج على حسن استقبالهم ولم يبخلوا علينا بالمعلومات كل باسمه

وأخيرا لا يسعنا إلا أن نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في هذا العمل ولو بالدعاء أو نصيحة صادقة جزاكم الله خير الجزاء

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع عصرنة الإدارة الجبائية في تحسين أداء الرقابة الجبائية، حيث تم التطرق في الجانب النظري إلى المفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة، ومن أجل ذلك تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، مع إستخدام أداة الإستبيان مكونا من أربعة محاور، من خلال توزيعها على عينة الدراسة المكونة من 40 فردا يعملون بمركز الضرائب لولاية برج بوعرييج، وبعد جمع البيانات وتفريغها ببرنامج (SPSS v.25) بهدف تحليلها ومناقشتها.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج حول تبني واقع عصرنة الإدارة الجبائية في تحسين أداء الرقابة الجبائية وكانت أهم النتائج المتوصل إليها هي نجاح تجربة التصريح الإلكتروني لوثيقة G50 مع وجوب تعميمه على كافة التصريحات الجبائية للمكلفين، كما سهل النظام الجبائي المعلوماتي في تسيير عملية الرقابة الجبائية وذلك من خلال زيادة سرعة تبادل المعلومات بين مختلف المصالح الإدارة الجبائية مما يساهم في تحقيق الشفافية ويعد تعزيز العصرنة ضرورة حتمية لإصلاح النظام الجبائي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: عصرنة الإدارة الجبائية، الرقابة الجبائية، الرقمنة، النظام الجبائي.

Abstract:

This study aimed to know the reality of modernizing tax administration in improving the performance of tax control, The theoretical aspect was addressed to the basic concepts of the variables of the study, For this purpose, the descriptive and analytical approach was relied upon, with the use of a questionnaire tool consisting of four axes, by distributing it to The sample of the study consisted of 40 individuals working in the tax center of the state of Bordj Bou Arreridj, after collecting and transcribing the data using the program (SPSS v.25) for the purpose of analyzing and discussing it.

This study reached a set of results about adopting the reality of modernization of tax administration in improving the performance of tax control, The most important results reached were the success of the electronic declaration experiment for the G50 document, with the necessity of circulating it to all tax declarations of taxpayers, The information tax system also facilitated the management of the tax control process, By increasing the speed of information exchange between the various departments of the tax administration, which contributes to achieving transparency, And after promoting modernization is an imperative necessity for reforming the tax system in Algeria.

Keywords: modernization of tax administration, tax control, digitization, tax system.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر و عرفان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
IV-III	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
VI	قائمة الملاحق
VII	قائمة الإختصارات
أ-ج	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري لعصرنة الإدارة الجبائية والرقابة الجبائية	
6	المبحث الأول: الإطار النظري لعصرنة الإدارة الجبائية
25	المبحث الثاني: مفاهيم عامة للرقابة الجبائية
46	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية بمركز الضرائب ولاية برج بوعرييج	
57	المبحث الأول: التعريف بالهيئة محل الدراسة
69	المبحث الثاني: نحو رقمنة القطاع الضريبي في إطار عملية العصرنة
83	المبحث الثالث: تحليل الإحصاءات والبيانات
104	الخاتمة
107	قائمة المراجع
112	الملاحق
137	فهرس المحتويات

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.	الجدول التصاعدي لحساب الضريبة على الدخل الاجمالي على حسب قانون المالية 1992	10
2.	الجدول التصاعدي لحساب الضريبة على الدخل الإجمالي حسب قانون المالية 2008	11
3.	الجدول التصاعدي لحساب الضريبة على الدخل الإجمالي حسب قانون المالية 2022	11
4.	التعديلات التي طرأت على معدلات الضريبة على ارباح الشركات	13-12
5.	التعديلات التي طرأت على الضريبة الجزافية الوحيدة	15-14
6.	التعديلات التي طرأت على الرسم على النشاط المهني	16
7.	تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة في الجزائر	17
8.	المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية	48
9.	المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية	51-50
10.	المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية	53
11.	عدد ملفات التابعة للمركز ولاية برج بوعرييج ما بين 2018-2024	79
12.	ملفات الخاضعة للرقابة الجبائية خلال (2018-2024) على مستوى مركز برج بوعرييج	81
13.	محاور الإستبيان مع عدد عبارات المحاور	84
14.	درجات مقياس ليكارت الخماسي	85
15.	مستويات الإجابة لمقياس ليكارت الخماسي	85
16.	طرق توزيع إستمارات الإستبيان	86
17.	نتائج إختبار الثبات وصدق أداة الدراسة	88
18.	إختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الإستبيان	89
19.	نتائج توزيع أفراد عينة الدارسة حسب متغير العمر	90
20.	نتائج توزيع أفراد عينة الدارسة حسب متغير المستوى التعليمي	91

92	نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	.21
93	نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الرتبة الوظيفية	.22
95-94	إتجاه إجابات المستجوبين حول عبارات محور الرقابة الجبائية	.23
97-96	إتجاه إجابات المستجوبين حول عبارات محور عصرنة الإدارة الجبائية	.24
99-98	إتجاه إجابات المستجوبين حول محور واقع عصرنة الإدارة الجبائية في تحسين أداء الرقابة الجبائية	.25

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
8	أهداف عصرنه الإدارة الجبائيه	.1
18	أبعاد عصرنه الإدارة الضريبية	.2
20	الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات	.3
22	هيكل تنظيمي لمركز الضرائب	.4
24	الهيكل التنظيمي للمركز الجوارى للضرائب	.5
28	أشكال الرقابة الجبائية	.6
59	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب برج بوعريبرج	.7
61	فروع المصلحة الرئيسية للتسيير	.8
62	فروع المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث	.9
64	فروع المصلحة الرئيسية للمنازعات	.10
65	فروع القباضة	.11
80	منحنى بياني يوضح عدد الملفات المالية حسب الأنشطة 2018-2024	.12
81	منحنى بياني يوضح الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية خلال 2018-2024	.13
90	نتائج توزيع أفراد عينة الدارسة حسب متغير العمر	.14
91	نتائج توزيع أفراد عينة الدارسة حسب متغير المستوى التعليمي	.15
92	نتائج توزيع أفراد عينة الدارسة حسب متغير الخبرة المهنية	.16
93	نتائج توزيع أفراد عينة الدارسة حسب متغير الرتبة الوظيفية	.17
95	إتجاه إجابات أفراد العينة على محور الرقابة الجبائية	.18
98	إتجاه إجابات أفراد العينة على محور عصرنه الإدارة الجبائية	.19
100	إتجاه إجابات أفراد العينة على محور واقع عصرنه الإدارة الجبائية في تحسين أداء الرقابة الجبائية	.20

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
112	التصريح بالوجود (سلسلة G08)	01
115	التصريح الشهري او الثلاثي لرقم الأعمال (سلسلة G50)	02
119	التصريح السنوي للأرباح والنتائج الأعمال (سلسلة G01)	03
123	الاستبيان	04
128	نتائج مخرجات نتائج SPSS v.25	05

قائمة الإختصارات

المصطلح باللغة الفرنسية	المختصر	المصطلح باللغة العربية
Vérification De Comptabilité	VC	التحقيق المحاسبي
Vérification Ponctuelle	VP	التحقيق المصوب في المحاسبة
Vérification Approfondie De Situation Fiscale D'ensemble	VASFE	التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة
Impôts Sur Revenus Globales	IRG	الضريبة على الدخل الإجمالي
Impôts Sur Bénéfices Des Sociétés	IBS	الضريبة على أرباح الشركات
Impôts Forfaitaire Unique	IFU	الضريبة الجزافية الوحيدة
Taxe Sur L'activité Professionnelle	TAP	الرسم على النشاط المهني
Taxe Sur La Valeur Ajoutée	TVA	الرسم على القيمة المضافة
Direction Des Grandes Entreprises	DGE	مديرية كبريات المؤسسات
Centre D'impôts	CDI	مركز الضرائب
Centre Proximité Des Impôts	CPI	المركز الجوارى للضرائب
Statistique Pour Les Sciences Sociales	SPSS	الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية

مقدمة

+ تمهيد:

تعتبر الإدارة الحديثة عصر التنمية الاقتصادية ومحركها الأساسي وذات تأثير حيوي ومباشر على مسار تطوير المجتمع وهي النهضة بأفراده إلى مستويات أعلى من الرفاهية والرخاء، وهذا من أجل إشباع حاجاتهم ورغباتهم المتباينة، ونظرا لتعاظم حجم الدور الملقى على عاتق الجهاز الإداري للدولة في مجالات الإقتصادية والإجتماعية فقد إقتضى ذلك ضرورة تخليصه من عجزه المتراكم من الحقة الإستعمارية والعمل على زيادة فعالية وتطوير طرق تسييره في كتل من التحولات التي تعيشها الدول النامية بغية تحقيق تنمية الشاملة والدخول في صف الدول المتطورة.

ولما تبين أن إدارة الضرائب الجزائرية عانة من خلل في تنظيمها وتفاقم في عدد هيكلها وإفتقارها لوسائل العمل العصرية التي تساعدها على التسيير وتحسينها لمفغات المكلفين بالضريبة، ولسيما أولئك الذين يساهمون بدرجة كبيرة في تمويل ميزانية الدول مثل كبار المكلفين وعدم أداء الدور الواجب بها على أكمل وجه، مما دفع بالسلطات العمومية ويدعم مؤسسات وهيئات دولية كالبنك العالمي والصندوق النقد الدولي والمجموعة الأوروبية إلى العمل على عصنة القطاع الضريبي من خلال إعادة هيكلته والعمل على رقمتته وتزويده بأحدث تكنولوجيات الإتصال والمعلومات وذلك بهدف التغلب على العقبات التي تواجه المكلفين بالضريبة من جهة وزيادة فعالية الرقابة في الإدارة الضريبية من جهة أخرى.

* إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو واقع عصنة الإدارة الجبائية في تحسين أداء الرقابة الجبائية؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم الآليات المعتمدة في إدراج عامل العصنة في الإدارة الجبائية الجزائرية بمراكز الضرائب؟
- ما مدى مساهمة عصنة الإدارة الجبائية في تحقيق فعالية الرقابة الجبائية بمركز الضرائب بولاية برج بوعرييج؟

* فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- هناك آليات تنظيمية وتشريعية يمكن الإعتماد عليها في عصنة الإدارة الجبائية.
- التوجه نحو عصنة الإدارة الجبائية وتطويرها سيساهم بشكل كبير في الرفع من فعالية الرقابة الجبائية وكفاءة الأعوان المراقبين وزيادة التحصيل الضريبي وتقادي عدد منازعات في ظل الخدمات التشريعية التي أقرها المشرع الجبائي سواء للمكلف أو للإدارة الجبائية.

* أهمية الدراسة:

تكتسي دراستنا أهمية بالغة تكمن في دور الرقابة الجبائية في حماية موارد الخزينة العمومية وحمايتها من كل عملية التهرب والغش الضريبي قد يلجا إليها المكلف بالضريبة لذلك تطلب الأمر لعصرنة الإدارة الجبائية من أجل تفعيل وتحسين دور الرقابة الجبائية في عملية إسترجاع الرسوم المتهرب من تصريح بها ثم دفعها.

* أهداف الدراسة: يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفاهيم العامة للرقابة الجبائية وأهم أشكالها وكذا الإطار القانوني والتنظيمي لها.
- إبراز أهم مراحل عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر.
- تقييم مدى مساهمة عملية عصرنة للإدارة الجبائية في تحسين أداء الرقابة الجبائية من خلال إستطلاع رأي موظفي مركز الضرائب لولاية برج بوعرييج.

* **منهج الدراسة:** في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر إستخداما وشيوعا في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وقد تم الإعتماد على الأداة البحثية التالية توزيع الإستبيان على موظفي مركز الضرائب برج بوعرييج من أجل معرفة ما مدى مساهمة عصرنة الإدارة الجبائية في تحسين أداء الرقابة الجبائية، أما في معالجة الفصل التطبيقي من خلال إستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS v.25) لأنه الأنسب لمعالجة بيانات ومعلومات الإستبيان.

* حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية:** تمت هذه الدراسة خلال السنة الدراسية 2024/2023.
 - **الحدود المكانية:** تمت هذه الدراسة بمركز الضرائب لولاية برج بوعرييج.
 - **الحدود البشرية:** تم تطبيق الدراسة على عينة من موظفي مركز الضرائب لولاية برج بوعرييج.
- * **أسباب إختيار الموضوع:** هناك عدة أسباب لإختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- إدراج موضوع الدراسة ضمن تخصص "محاسبة وجباية معقدة".
- الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع والتعرف على الجوانب التي مستها عصرنة الإدارة الجبائية من أجل

الإستفادة منها في المستقبل.

- الإصلاحات التي مست الإدارة الجبائية في إطار العصرية.

- النظر إلى مدى تطبيق الرقابة الجبائية تماشيا مع برنامج العصرية.

* صعوبات الدراسة:

- قصر وقت المقابلة نظرا لتقيد الموظفين بمهامهم ما أثر على نقص جمع المعلومات.

- صعوبة الحصول على المعلومات من إدارة الضرائب بسبب إنشغالات موظفين الضرائب من جهة والحفاظ أحيانا على السر المهني من جهة أخرى.

* **هيكل الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع حيث قسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول الإطار النظري لعصرية الإدارة الجبائية، أما المبحث الثاني مفاهيم عامة حول الرقابة الجبائية، أما المبحث الثالث تناول الدراسات السابقة.

أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية فتعلق بإسقاط الدراسة النظرية على الدراسة الميدانية لمركز الضرائب برج بوعريريج، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تم فيه تعريف بالهيئة محل الدراسة، أما المبحث الثاني نحو رقمنة القطاع الضريبي في إطار عملية العصرية، أما المبحث الثالث تضمن تحليل الإحصاءات والبيانات، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح إختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الإقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري لعصرنة الإدارة

الجبائية والرقابة الجبائية

تمهيد:

سعت الجزائر من خلال جملة من الإصلاحات الجبائية التي تبنتها منذ تسعينات القرن الماضي إلى تكييف منظومتها الجبائية مع الظروف والأوضاع التي فرضتها التحولات الإقتصادية المحلية والدولية. إلا أن هذه الإصلاحات لم تكن كافية بسبب تركيزها على الجانب التشريعي أكثر منه في الجانب الإداري، وهو ما جعل الإدارة الجبائية تعاني من العديد من النقائص والتي أثرت سلبا على أدائها، كونها المسؤولة عن تطبيق القانون الجبائي وتحصيل مختلف الضرائب والرسوم.

وفي هذا الصدد قام القائمون على السياسة الجبائية ضرورة عصرنة الإدارة الجبائية خاصة في ظل ثورة المعلوماتية والتكنولوجية لجعلها أكثر تنافسا وتوافقا مع التحديات الجديدة، من خلال إنشاء هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية هدفها تجميع المفتشيات والقباضات حسب طبيعة المكلفين بالضريبة والتي تتمثل في مديرية كبريات المؤسسات (DGE)، المراكز الجوية للضرائب (CPI)، والمراكز الضريبية (CDI)، حيث أصبحت هذه الأخيرة تمثل الواجهة الجديدة للإدارة الجبائية والتي تهدف من خلالها إلى التقرب أكثر من المكلفين بالضريبة، عن طريق العمل على ضمان تقديم أحسن خدمة للمكلفين بغية كسب رضاهم وتعزيز العلاقة بينهما لإقامة سياسة طوعية وإسهامية ومن ثم خلق شراكة حقيقية بين المكلفين والإدارة الجبائية.

كما أن الإدارة تلجأ إلى إتخاذ الآليات الردعية التي من شأنها الحد من ظهري الغش والتهرب الضريبي، حيث أن النظام الجبائي يعطي حرية للتصريح بالمدخيل للمكلفين إلا أنه مع ذلك يخضع هذا الأخير لرقابة الجبائية قصد مراقبة مدى مصداقية هاته التصريحات وتطابقها مع الوضعية المالية للمكلف، كما أن المشرع جبائي نظم الرقابة الجبائية في إطار تشريعي وتنظيمي دقيق ينظم ويحدد دقة خطوات الرقابة، لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل تناول ما يلي:

المبحث الأول: الإطار النظري لعصرنة الإدارة الجبائية.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة عن الرقابة الجبائية.

المبحث الثالث: دراسات سابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري لعصرنة الإدارة الجبائية

سعت الإدارة الجبائية من خلال الإصلاحات التي إنتهجتها في إطار العصرنة إلى إعادة هيكلة مصالحها إستحداث هياكل جديدة والتي من بينها المراكز الضريبية حيث تمثل هذه الأخيرة مكسب معتبر للإدارة الجبائية التي تبنت إستراتيجية جديدة تهدف من خلالها التقرب للمكلفين بغية كسب ثقتهم، من خلال العمل على ضمان تقديم أحسن خدمة لهم وهذا بتبسيط وتحديث مختلف الإجراءات الجبائية وإعادة تجميعها على مستوى موقع واحد، وبذلك يسهل لهم أداء واجباتهم الجبائية بكل سهولة.

المطلب الأول: ماهية عصرنة الإدارة الجبائية

الفرع الأول: تعريف عصرنة الإدارة الجبائية:

أغلب مفاهيم عصرنة الإدارة الجبائية مرتبط مع الأهداف المراد تحقيقها من عملية العصرنة وسنتطرق لبعض من هذه المفاهيم:

التعريف الأول: عصرنة الإدارة الجبائية تهدف إلى تحسين جهود أو أداء السلطات لتحصيل الضرائب ويمكن إجراء هذا الإصطلاح بشكل فردي أو جماعي لتحقيق نتائج أكثر فعالية وكفاءة، وترتكز عملية العصرنة على الهيكل التنظيمي، الإجراءات الجبائية، إستراتيجية الجبائية والثقافة الجبائية.¹

التعريف الثاني: ويقصد بعصرنة الإدارة الضريبية تطوير الوسائل الموضوعية تحت تصرف الإدارة الضريبية لتحقيق الأهداف المنتظر منها، ويتضمن ذلك إصطلاح تنظيم الإدارة الضريبية، تنسيق وتبسيط الإجراءات والممارسات الضريبية والأنظمة المعلوماتية لإدارة الضرائب، وكل هذا من أجل بلوغ النظام إدارة ضرائب فعال وعقلاني يقدم خدمة ذات نوعية للمكلفين بالضريبة وباقي الأطراف، وكذا ضمان تحصيل الضرائب المقررة قانونا لتمويل الخدمة العمومية، كما يجب أن يشمل التطوير الجانب البشري للإدارة الضريبية من خلال تغيير معاملة المكلفين بالضريبة ويعتبر الموظفون جزء مهم في عملية العصرنة.²

التعريف الشامل: العصرنة هو مصطلح على مستوى الدولة يقصد بها الهدف المروج لها من طرف السلطة العمومية لدعم فكرة تحسين الخدمة المقدمة للمواطنين ومستخدمي الإدارة، وبالمعنى الواسع يقصد بالعصرنة الإجراءات تكييف نشاط السلطة العمومية مع مستجدات القضايا الإقتصادية، الإجتماعية، المالية والقانونية من خلال فكرة التطوير التي يمكن أن تشمل عدة جوانب:

- الجانب التقني (إستغلال تكنولوجيا الإعلام والإتصال).
- الجانب الهيكلي (إعادة تنظيم المهام).
- الجانب الوظيفي (رسكلة الموظفين).
- الجانب المالي (تكلفت الخدمة العمومية).

¹ Taufik Kuniawan, Modernization of the tax Administration system Atheoretical Review of Improving Tax . capacity.E3sweb of conferences73.10022,Icenhs2018. P01.

² فارس بن بدير، ايدير مصطفى، زرقون محمد، عصرنة الإدارة الضريبية وأثرها على الإمتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 01، الشركات البترولية 2021 /2022، ص08.

الفرع الثاني: أسباب عصرنة الإدارة الجبائية:

هناك ثلاث عوامل أدت إلى عصرنة الإدارة الجبائية وهم:

أولاً: تضخم عدد الهياكل الإدارية وتدهور وضعيتها:

يعتبر تدهور وتضخم الهياكل الإدارية من أسباب اللجوء لعصرنة الإدارة الجبائية.¹

1. تضخم عدد الهياكل الإدارية:

تعاني الإدارة الجبائية الجزائرية من تضخم عدد الهياكل الإدارية وتمائل مهامها وهذا ما يتناقض مع الهدف المنشود والمتمثل في التوصل إلى أضرار وبأقل تكلفة، وفي هذا الشأن يرمي برنامج العصرنة إلى تقليص عدد الهياكل الإدارية بتجميع الإدارات المتشابهة في إدارة واحدة حسب طبيعة نشاط المكلفين وأرقام أعمالهم المحققة.

2. تدهور وضعية الهياكل الادارية:

وضعية أكثر من نصف الهياكل الإدارية تتراوح ما بين متوسطة وسيئة، وأن ملكية بعضها لا تعود للمديرية العامة للضرائب وهذا ما يضيف صورة سلبية على الإدارة الجبائية مما يستدعي عملية عصرنتها بغرض تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين والاستجابة لتطلعاتهم.

ثانياً: نقص الكفاءات والامكانيات البشرية:

تعد الإدارة الجبائية من أضعف المصالح إستقطاباً للكفاءات وحاملي الشهادات الجامعية مما أثر سلباً على أداءها وهذا ما تحاول وزارة المالية تداركه في إطار برنامج عصرنة الإدارة الجبائية.²

ثالثاً: إستفحال ظاهرة الغش والتهرب الضريبي وإتساع حجم الإقتصاد الموازي:

نتج عن إنفتاح الفوضوي إقتصاد السوق بروز ممارسات غير مهنية من طرف بعض الشركات والتجار كعدم التصريح برقم الأعمال والأرباح المحققة والتلاعبات بالفواتير بغية الغش والتهرب الضريبي، وأمام خطورة هذا الوضع الذي بات يهدد الإقتصاد الوطني، فمن الضروري عصرنة الإدارة الجبائية من خلال خلق هياكل متخصصة تتولى متابعة شؤون الضريبة للمكلفين وتسهيل مهام التحصيل الضريبي.³

الفرع الثالث: أهداف عصرنة الإدارة الجبائية:⁴

لجأت الإدارة الجبائية إلى عصرنة الإدارة وركزت على عدة أهداف من بينها:

¹ بوزيان فيصل، محي الدين محمود عمر، عصرنة الادارة الجبائية كلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 21، العدد 01، 2021، ص 154.

² طايبي زين الدين وزويوش مصطفى، دور عصرنة الادارة الجبائية في الجزائر، مذكرة ماستر 2021/2022، ص 17.

³ بوزيان فيصل، محي الدين محمود عمر، مرجع سابق، ص 154.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، رسالة المديرية العامة للضرائب العدد 10، 2014، ص 75.

الشكل رقم 01: أهداف عصرنة الإدارة الجبائية

أهداف عصرنة الإدارة الجبائية



المطلب الثاني: عصرنة الإدارة الجبائية من الناحية التشريعية

من أجل تبسيط وتعزيز الإجراءات الجبائية ومن هنا شرع المشرع الجزائري إلى عصرنة الإدارة الجبائية والتي تمثلت في محورين أساسيين وهما النظام الضريبي والبنية الهيكلية للإدارة الجبائية.

الفرع الأول: النظام الجبائي الجزائري:

- **النظام الجبائي الجزائري:** هو نظام تصريحي أي أن المكلفين هم المسؤولون عن التصريح ودفع مختلف الضرائب الخاضعون لها.

بعد الإستقلال خضع النظام الجبائي الجزائري إلى عدة إصلاحات بسبب أن الجزائر وجدت نفسها أمام نظام ضعيف ومنهك من جميع الجوانب، فإعتمدت على عدة إصلاحات وأسلوب التعديل والتحويل المدرج في إطار نمو وتنميت الإقتصاد.

- **الإصلاحات التشريعية:** سمحت الإصلاحات الأساسية التي تم إدخالها منذ سنة 1991، على تكييف النظام الجبائي تدريجيا لأنظمة المعمول بها في البلدان المتطورة ومواجهة التحرير المتسارع للإقتصاد وسمح الإصلاح أيضا من جهة بالنسبة للأشخاص الحقيقيين بإنشاء ضريبة على الدخل، ومن جهة أخرى سمح للشخصيات الاعتبارية بأفرادهم ضريبة خاصة بهم وهي ضريبة على أرباح الشركات.

أولا: الضريبة على الدخل الاجمالي IRG:

1. نشأة وتأسيس الضريبة على الدخل الإجمالي IRG: جاءت الضريبة على الدخل الإجمالي لتضع حدا للعديد من الضرائب النوعية والتكميلية والتي كانت معتمدة في النظام الجبائي السابق، والتي كانت مفروضة على كل نوع من أنواع الدخل على حدى لذا جعلت هذه الضرائب في وعاء ضريبي واحد هو الضريبة على الدخل الإجمالي وأسست هذه الضريبة بموجب قانون المالية لسنة 1991.¹

عرفت المادة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على أنه "تأسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي"، وتقرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة.²

يتكون الدخل الصافي الإجمالي من مجموع المداخل الصافية للأصناف الآتية:³

- أرباح صناعية وتجارية
- أرباح المهن الغير تجارية
- أرباح فلاحية
- الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية والغير مبنية

¹ القانون رقم 09-16، 14 جمادى الثانية 1411، الموافق ل 31 ديسمبر 1990، المتضمن لقانون المالية سنة 1991، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 14 جمادى الثانية 1411، الموافق ل 31 ديسمبر 1990، العدد 57، المادة 09، ص 02.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2023، ص 11.

³ المادة رقم 02 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2023، مرجع سابق، ص 11.

- عائدات رؤوس الأموال المنقولة

- الترتيبات والأجور والمعاشات والريوع

- فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية والحقوق العقارية الحقيقية وكذا تلك الناتجة عن التنازل عن الأسهم أو الحصص الإجتماعية أو الأوراق المماثلة.

2. كيفية حساب الضريبة على الدخل الاجمالي: بعد التوصل إلى الدخل الصافي السنوي تحسب ضريبة الدخل الإجمالي حسب جدول تدريجي تحدد فيه شرائح الدخل والنسب الضريبية الخاضعة لها وهذه النسب والأقساط الدخل قابلة للتعديل وللتغيير وذلك حسب قانون المالية لكل سنة، جدول التصاعدي الذي يحدد طريقة الحساب الضريبة على الدخل الاجمالي محدد في المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة من أهم التعديلات التي تناولها الجدول التصاعدي الآتي:

أ. تعديل سنة 1992: كما وموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم: 01 الجدول التصاعدي لحساب الضريبة على الدخل الاجمالي على حسب قانون المالية 1992

نسبة الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)
0 %	لا يتجاوز 25200
12 %	من 25201 إلى 37800
15 %	من 37801 إلى 63000
19 %	من 63001 إلى 100800
23 %	من 100801 إلى 151200
29 %	من 151201 إلى 214200
35 %	من 214201 إلى 289800
42 %	من 289801 إلى 378000
49 %	من 378001 إلى 478800
56 %	من 478801 إلى 592200
63 %	من 592201 إلى 718200
70 %	أكثر من 718200

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 1991، العدد 65، المادة 17، ص 2443.

ب. تعديل سنة 2008: كما هو يوضح موضح الجدول التالي:

الجدول رقم 02: الجدول التصاعدي لحساب الضريبة على الدخل الإجمالي حسب قانون المالية 2008

نسبة الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)
0 %	لا يتجاوز 120000
20%	من 120001 إلى 360000
30%	من 360001 إلى 1440000
35%	أكثر من 1440000

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة في 31 ديسمبر 2007، العدد 82، المادة 5، ص4-5.

ج. تعديل سنة 2022: كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: الجدول التصاعدي لحساب الضريبة على الدخل الإجمالي حسب قانون المالية 2022

نسبة الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)
0 %	لا يتجاوز 240000
23 %	من 240001 إلى 480000
27 %	من 480001 إلى 960000
30 %	من 960001 إلى 1920000
33 %	من 1920001 إلى 3840000
35 %	أكثر من 3840000

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2021، العدد 100، المادة 31، ص12.

ملاحظة: الجدول التصاعدي لحساب الضريبة على الدخل الإجمالي حسب قانون المالية

2024/2023 بقي على حاله لم يتغير.

ثانيا: الضريبة على ارباح الشركات IBS:

تأسست الضريبة على أرباح الشركات بموجب قانون المالية لسنة 1991، من أجل تعويض النقائص التي ميزت الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية، كما أنها تفرض على المؤسسات الجزائرية والأجنبية دون إستثناء، كما تطبق وجوبا على الأشخاص المعنويين الخاضعين لنظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي مهما كان رقم الأعمال المحقق على أن يحدد الربح على أساس مسك محاسبة منتظمة طبقا للقوانين¹.

¹ القانون رقم 90/36، المؤرخ في 14 جمادى الثانية 1411 الموافق لـ 31 ديسمبر 1990 المتضمن القانون المالية لسنة 1991. جريدة الرسمية الجزائرية الصادرة بتاريخ 14 جمادى الثانية 1411 الموافق لـ 31 ديسمبر 1990، العدد 57، المادة 38، ص09.

تضمنت المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ما يلي: "تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح والمداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 وتسمى بالضريبة على أرباح الشركات".¹

من خلال التعريف السابق يمكن أن نوجز مجموعة من الخصائص التي تتميز بها الضريبة على أرباح

الشركات:

- ضريبة سنوية: تفرض على أرباح السنة الواحدة المحقق فيها.
- ضريبة نسبية: حيث يخضع الربح الجبائي لمعدل ثابت وليس لجدول تصاعدي.
- ضريبة عامة: بمعنى أنها تفرض على مجمل الأرباح والمداخيل دون تمييز طبيعتها.
- ضريبة وحيدة: إذ تتعلق بضريبة واحدة فقط تفرض على مداخيل الأشخاص المعنويين.
- ضريبة تصريحية: إذ أن الشخص المعنوي المكلف بها ملزم بتقديم تصريح لمفتشية الضرائب يتضمن الربح السنوي المحقق قبل الفاتح من أفريل من كل سنة.²

عرفت الضريبة على أرباح الشركات منذ بداية العمل بها إلى العديد من التغييرات بعد إصلاح سنة 1992، وذلك بغرض مواكبة التغييرات الحاصلة والنهوض بالإقتصاد الجزائري، وعليه سنتطرق لهم التعديلات التي مست الضريبة على أرباح الشركات وسنستعرض تحديدا التعديلات التي مست على وجه الخصوص المعدل العادي والمعدل المخفض.

الجدول رقم 04: التعديلات التي طرأت على معدلات الضريبة على ارباح الشركات

المعدل التعديل	المعدل العادي	المعدل المخفض
قانون المالية لسنة 1992	42% تفرض على أرباح الشركات	5% يفرض على الأرباح المعاد استثمارها
قانون المالية لسنة 1994	38% تفرض على أرباح الشركات	5% يفرض على الأرباح المعاد استثمارها
قانون المالية لسنة 1999	30% تفرض على أرباح الشركات	12.5% يفرض على الأرباح المعاد استثمارها
قانون المالية التكميلي لسنة 2006	25% تفرض على أرباح الشركات	/

¹ المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2023، مرجع سبق ذكره، ص 47.

² المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2023، مرجع سبق ذكره، ص 47.

/	19% بالنسبة للأنشطة المنتجة لمواد البناء واشغال العمومية وكذا الأنشطة السياحية 25% بالنسبة للأنشطة التجارية والخدمات 25% بالنسبة للأنشطة المختلطة عندما يتجاوز رقم الأعمال المحقق في التجارية والخدمات 50% من رقم الأعمال	قانون المالية التكميلي لسنة 2008
/	19% بالنسبة للأنشطة المنتجة لمواد البناء والاشغال العمومية وكذا الأنشطة السياحية 19% بالنسبة للأنشطة المختلطة في حالة ما إذا كان رقم أعمال الأنشطة المنتجة لمواد البناء والأشغال العمومية والأنشطة السياحية يساوي 50% من رقم الأعمال الإجمالي أو يفوقه 25% بالنسبة للأنشطة التجارية والخدمات 25% بالنسبة للأنشطة المختلطة عندما يتجاوز رقم الأعمال المحقق في التجارة والخدمات 50% من رقم الأعمال	قانون المالية التكميلي لسنة 2009
/	23% تفرض على أرباح الشركات	قانون المالية 2015
/	19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع	قانون المالية التكميلي لسنة 2015
/	19% بالنسبة للأنشطة الإنتاج 23% تفرض على بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري	قانون المالية 2023
/	26% بالنسبة للأنشطة الأخرى	قانون المالية التكميلي لسنة 2023

المصدر: عبد الهادي مختار، دراسة لدور الضريبة على أرباح الشركات في تمويل الإنفاق العام في الجزائر الفترة 1993-2015، مجلة البديل الإقتصادي، العدد الثامن، ص 187.
من 2015-2023 اعتمادا على وثائق مركز الضرائب

ملاحظة: الجدول التصاعدي لحساب الضريبة على الدخل الإجمالي حسب قانون المالية

2024/2023 بقي على حاله لم يتغير.

ثالثا: الضريبة الجزافية الوحيدة: IFU

الضريبة الجزافية الوحيدة هي ضريبة مبسطة تجمع ما بين الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة والضريبة على الدخل الإجمالي.¹

نظرا أن النظام التعاقدى لم يأتي كله، أدرج مبدأ جديد يقضي بإلغاء كل الإجراءات، ويصبح في ظل تقدير وتصريح الضريبة الجزافية الوحيدة من مسؤولية المكلف عن طريق إيداع تصريح تقديري لرقم الأعمال السنوي المرتقب لدى مفتشية الضرائب لمكان تواجد نشاطه، خلال الفترة الممتدة ما بين 1 جوان إلى 30 جوان وهو بذلك يحدد مبلغ الضريبة الواجب دفعها، ويمك في هذا الشأن خيارين سواء يقوم بدفع إجمالي للضريبة الجزافية الوحيدة السنوية، أو اللجوء للدفع الجزئي للضريبة بتسديد 50% من المبلغ، ويتم تسديد الباقي على دفعتين متساويتين: من 1 إلى 15 سبتمبر، ومن 1 إلى 15 ديسمبر، مع إكتتاب تصريح تكميلي وذلك قبل 20 جانفي من السنة ن+1 عندما يتبين رقم العمال لا محقق فعلا.²

الجدول رقم 05: التعديلات التي طرأت على الضريبة الجزافية الوحيدة

المعدل المطبق	سقف رقم الاعمال السنوي	قوانين المالية
6% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع	3.000.000 دج	قانون المالية 2007
12% بالنسبة لأنشطة الأخرى		
لم تتغير معدلاتها إلا بالنسبة لأنشطة الممارسة تحت النظام القانوني للمقاول الذاتي فتخضع لنسبة 5%		قانون المالية التكميلي 2008
05% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع 12% بالنسبة لأنشطة الأخرى يتم إدخال تعديلات في كل مرة على الأشخاص المكلفين بهذه الضريبة	8.000.000 دج	قانون المالية 2022

¹الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب، www.mfdgi.gov.dz، 2023/04/02، 15:15.

²طاطا ايمان، أثر تعديلات نظام الضريبة الجزافية الوحيدة على إيرادات خزينة الدولة الجزائرية، مجلة المؤسسة، العدد 11، المجلد 01، 2024، ص 146.

	5.000.000 دج	قانون المالية 2010
	10.000.000 دج	قانون المالية التكميلي 2011
	30.000.000 دج	قانون المالية 2015
	15.000.000 دج	قانون المالية التكميلي 2020
	8.000.000 دج	قانون المالية التكميلي 2022
لم تتغير معدلاتها إلا بالنسبة للأنشطة الممارسة تحت النظام القانوني للمقاول الذاتي فتخضع لنسبة 5%		قانون المالية 2023

المصدر: من إعداد الطالبتين وذلك بالإستعانة بالقوانين

من 2015-2023 اعتمادا على وثائق مركز الضرائب

رابعاً: الرسم على النشاط المهني TAP :

لقد تم إحلال رسم على النشاط المهني محل الرسم على النشاط الصناعي والتجاري (TAIC)، والرسم على النشاط غير التجاري (TANC) والذي كان يقدر على التوالي ب 2.55% و 6.05% واللذان يطبقان على أساس رقم الأعمال المحقق من طرف المكلفين بغض النظر على نتيجتهم المالية المحققة، ولقد خفض معدل هذا الرسم إلى 2% بموجب أحكام المادة 06 من قانون المالية التكميلي لسنة 2001.

حيث يستحق الرسم بصدد رقم الأعمال الذي يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح المهنية أو الضريبية على النشاط المهني، يتشكل الحدث المنشئ للرسم على النشاط المهني بالنسبة للبيوع من التسليم القانوني أو المادي للبضاعة غير أنه وفيما يخص بيع الماء الشرب من طرف الهيئات الموزعة فإن الحدث المنشئ يتكون من التحصيل الجزئي أو الكلي للثمن، وأما بالنسبة للأشغال العقارية وتأدية الخدمات من القبض الكلي أو الجزئي للثمن.¹

¹ المادة 222 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2019.

الجدول رقم 06: التعديلات التي طرأت على الرسم على النشاط المهني

المعدل المطبق	قوانين المالية
يحدد المعدل ب 55.2%	قانون المالية 1996
يخفض المعدل من 55.2% إلى 2%	قانون المالية التكميلي 2001
المعدل 2% يبقى على حاله، على أن معدل الرسم على النشاط المهني يرفع إلى 3% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط المحروقات بواسطة الأنايب	قانون المالية التكميلي 2008
تخفض معدل هذا الرسم إلى 1% بالنسبة لنشاط الإنتاج	قانون المالية التكميلي 2015
تبقى النسب على حالها حيث يستفيد نشاط البناء والري والشغال العمومية من تخفيض قدره 25%	قانون المالية 2018
يحدد الرسم على النشاط المهني ب 5.1% بدلا من 2% مع بقاء نسبة 3% على حالها	قانون المالية 2022
	قانون المالية 2023
تم إلغاء الضريبة على النشاط المهني وفق قانون المالية لسنة 2024	قانون المالية 2024

من 2015-2023 اعتمادا على وثائق مركز الضرائب

الفرع الثاني: إصلاح الرسم على القيمة المضافة (TVA) :

بموجب قانون المالية 1991، مع إلغاء الرسم الوحيد (TVA) تأسس الرسم على القيمة المضافة (TUGPS) والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGP) الإجمالي على الإنتاج.

أولا: التعريف الأول للرسم على القيمة المضافة: هي ضريبة تحسب على رقم الأعمال خارج الرسم المنجز في الجزائر من قبل المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي والنظام المبسط (المهن الحرة).

التعريف الثاني: هي ضريبة على السلع أو الخدمات تقوم المؤسسات بتحصيلها على مراحلها، ولكن المشتري النهائي هو الذي يتحمل عبئها الكامل في نهاية الامر.¹

ثانيا: مميزات الرسم على القيمة المضافة نجد:²

- ضريبة حقيقية: تخص إستعمال المداخل أي المصاريف أو الإستهلاك النهائي للسلع والخدمات.

¹ اسعاد فاطمة ومسعودي خيرة، الرسم على القيمة المضافة في التشريع الجزائري مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد 08، جامعة عمار تلجي الاغواط الجزائر جوان 2018، ص23.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، مديرية العامة للضرائب، الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة، جوان 2021.

- ضريبة غير مباشرة: تدفع للخبزينة ليس بصفة مباشرة من طرف المستهلك النهائي الذي يعتبر المدين الحقيقي ولكن من طرف المؤسسة التي هي المدين الشرعي الذي يضمن إنتاج وتوزيع السلع والخدمات.
- ضريبة نسبية القيمة: تحصل بنسبة قيمة المنتجات وليس بالإستناد إلى النوعية المادية للمنتج (الحجم أو الكمية).
- ضريبة المؤسسة حسب الية عمل الدفعات المجزئة: بالفعل في كل مرحلة توزيع فإن الرسم على القيمة المضافة يخص فقط القيمة المضافة الممنوحة للمنتج بحيث أن في نهاية الحلقة التي إتبعها المنتج، فإن التكلفة الجبائية الإجمالية تطابق الرسم المحسوب بواسطة سعر البيع للمستهلك.
- ضريبة تتوقف على الية الخصوم: في هذا الصدد والمراحل المختلفة للمحيط الإقتصادي، يجب على المدين أن:

- يحسب الرسم المستحق من المبيعات أو من تقديم الخدمات؛
- يخصم من هذه الضريبة الرسم المثقل للعناصر المشكلة للسعر الكلي؛
- يدفع للخبزينة الفارق بين الرسم المحصل والرسم المخصوم.

- ضريبة محايدة: بالفعل الرسم على القيمة المضافة محايدة بالنسبة للمدنيين الشرعيين بما أنه متحمل من طرف المستهلك النهائي.

سنتطرق إلى تطور معدل الرسم على القيمة المضافة في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة في الجزائر

البيان	قانون المالية 1992	قانون المالية 1995	قانون المالية 1997	قانون المالية 2001	قانون المالية 2017
المعدل الخاص المخفض	7%	7%	7%	7%	9%
المعدل المخفض	13%	13%	14%	ملغي	-
المعدل العادي	21%	21%	21%	17%	19%
المعدل المرتفع	40%	ملغي	-	-	-

المصدر: بوزيدي حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2017)، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص 109.

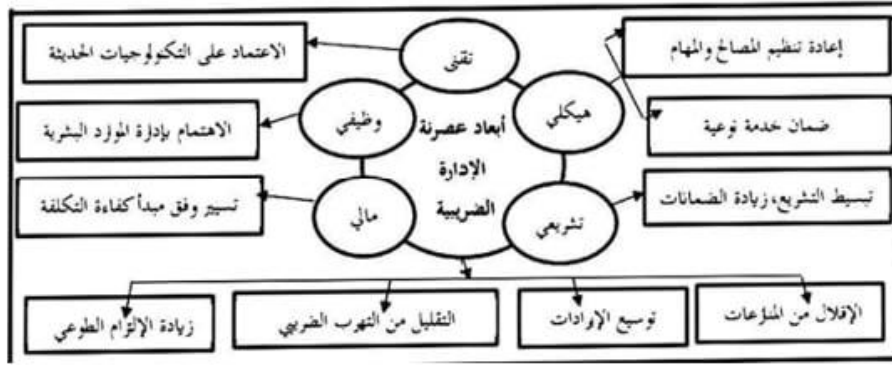
ملاحظة: لم تتغير المعدلات بقية على حالها منذ 2017 إلى يومنا هذا

المطلب الثالث: عصرنة الإدارة الجبائية من الناحية الهيكلية

في إطار عصرنة الإدارة الجبائية تم الإعتماد على خطة إستراتيجية حيث تم فيها إستحداث ثلاث هياكل على مستوى المصالح الخارجية والمتمثلة في مديريات المؤسسات، مركز الضرائب والمركز الجوارى للضرائب هدفها تجميع مفتشيات والقبضات حسب طبيعة المكلفين وتكفلها بمهام جديد تتمثل في التسيير والرقابة بالدرجة الأولى.

والهدف العام من تحديث إدارة الضرائب هو إقامة نظام كفى يستند إلى ضرائب يمكن قبولها وتنفيذها علميا وتحقيق إيرادات كافية، ولهذا لجأت العديد من الدول بما فيها الدول النامية لإصلاح الإدارة الضريبية من خلال إعادة تنظيم الإدارة الضريبية حسب فئة المكلفين بالضريبة وتوقيت الإتصال بين موظفي الإدارة الضريبية المكلفين بالضريبة وكذا رقمنة الإدارة الضريبية، وقد مست عملية عصرنة الإدارة الضريبية عدة أبعاد نوضحها في الشكل التالي:

الشكل رقم 02: أبعاد عصرنة الإدارة الضريبية



من أجل توضيح بدقة أكثر الأبعاد عصرنة الإدارة الضريبية المذكورة في الشكل أعلاه:

- الأبعاد التقنية: وذلك إعتمادا على تكنولوجيا الحديثة.
- الأبعاد الوظيفية: بالاهتمام بإدارة الموارد البشرية.
- الأبعاد المالية: بإعتماد التسيير وفق مبدأ كفاءة التكلفة.
- الأبعاد الهيكلية: بإعادة تنظيم المصالح والمهام وكذلك لضمان خدمة نوعية.
- الأبعاد التشريعية: لتبسيط التشريع وزيادة الضمانات.

هيكلية الإدارة الضريبية:

تأثرت الإدارة الجبائية بمجمل الإصلاحات التي مست القطاع الإقتصادي خلال فترة التسعينات باعتبارها طرف في القطاع المالي حيث وجدت نفسها أمام ضرورة وضع إستراتيجية لعصرنة مصالحها حيث تهدف عملية عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر إلى تغيير تنظيم هياكلها الإدارية وكيفية تسييرها وهذا بإتباع أسلوب جديد يعتمد بالدرجة الأولى على تجميع المهام في مصلحة واحدة وتصنيف المكلفين بالضريبة حسب

درجة أهميتهم وكذا استخدام تكنولوجيا معلومات والإتصال الحديثة بغية تسهيل الإجراءات الجبائية للمكلفين بالضريبة والرفع من مستوى الإستجابة الطوعية لديهم، لذلك سعت الإدارة الجبائية في الجزائر بإعتبارها طرف هام وفعال إلى تحسين خدماتها العمومية من أجل الوصول إلى مستويات تحصيل ممكنة وفي هذا الصدد قامت بوضع إستراتيجية لعصرنة هيكلها التنظيمية وتشريعات جبائية لها بإستحداث هيكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية للإدارة الجبائية تمثلت في:

أولاً: مديرية كبريات المؤسسات (DGE):

إنجهدت معظم دول العالم إلى تخصيص إدارة جبائية لصالح المكلفين الكبار والذين غالباً ما تكون ملفاتهم الجبائية معقدة نظراً لأنشطتهم، قيامهم بعمليات هامة في الخارج، إستعمالهم الأدوات تمويل معقدة وغيرها، وهذا ما يتطلب من الإدارة المسؤولة عن تسيير ملفاتهم أن تتمتع بكفاءة وفعالية عالية.

لذا قامت الجزائر بإستحداث مديرية كبريات المؤسسات سنة 2002 قانون المالية، في إطار البرنامج الشامل لتحديث وعصرنة إدارتها الجبائية سواء من الناحية التنظيمية أو العملية، لكنها لم تدخل للميدان العملي إلا في سنة 2006، وهي تتكفل بتسيير الملفات الجبائية للشركات التابعة للقانون الجبائي الجزائري والخاضعة للضريبة على أرباح الشركات التي يفوق رقم أعمالها 100 مليون دج الشركات البترولية وكذا الشركات الأجنبية التي ليس لها إقامة مهنية في الجزائر، كما تهتم بـ المديرية العامة للضرائب الهياكل الجديدة 2020.¹

ثانياً: مهام مديريات كبريات المؤسسات: المكلفة بمجموعة من المهام تتمثل في:²

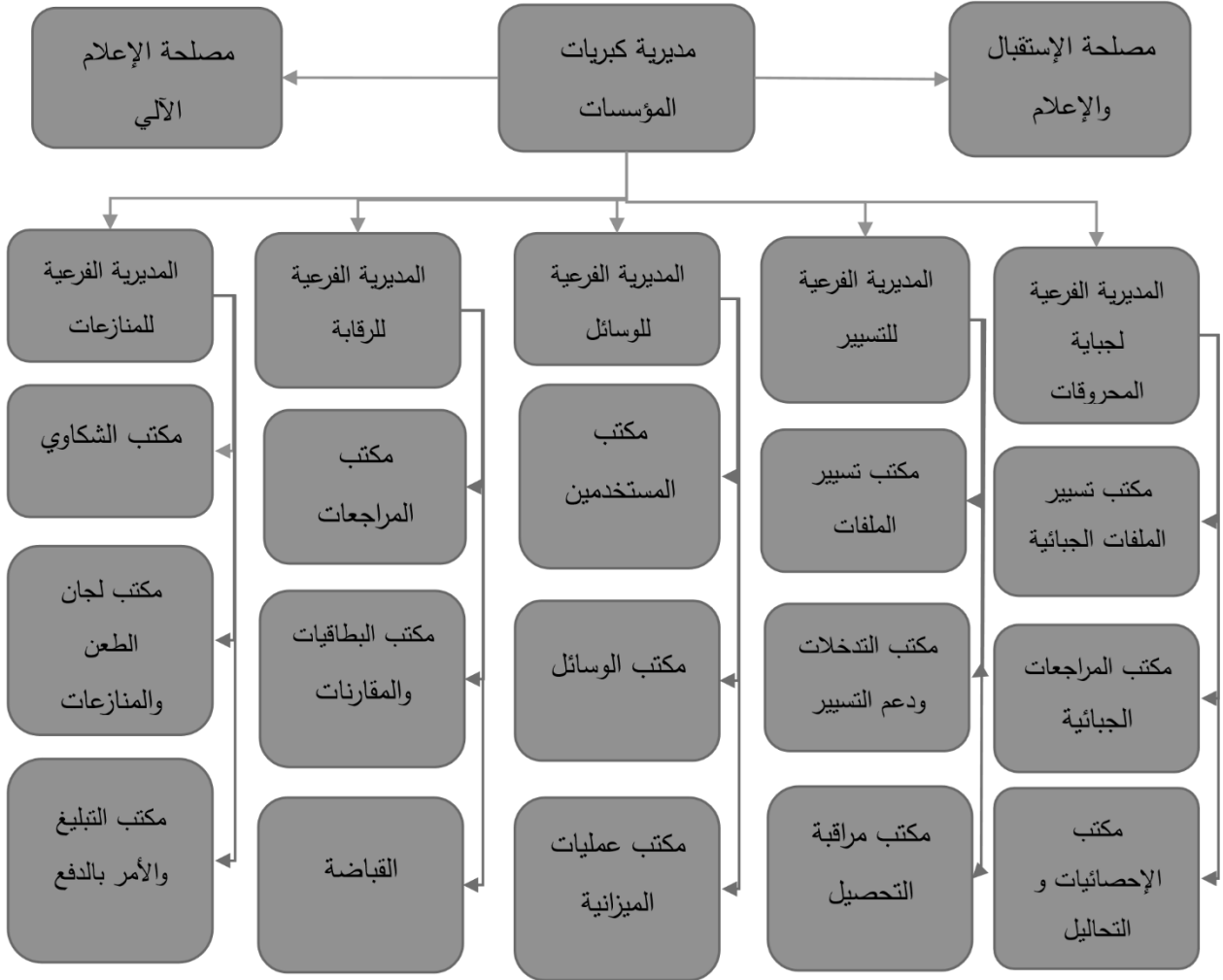
- مسك وتسيير الملف الجبائي للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال إختصاصها؛
- إصدار الجداول والقوائم والتحصيلات والشهادات الإلغاءات التخفيض وتنفيذ عمليات التسجيل والطابع وتصادق عليها،
- مراقبة ملفات حسب كل وثيقة؛
- الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والإتاوى؛
- البحث عن المعلومات الجبائية وجمعها وإستغلالها ومراقبة التصريحات؛
- إعداد وإنجاز برامج تدخلات المراقبة لدى المكلفين بالضريبة وتقييم نتائجها؛
- متابعة المنازعات الإدارية والقضائية؛
- إعداد الإجراءات المتعلقة بالإعتمادات والتصفيه، والأمر بصرف نفقات التسيير والتجهيز مهما كانت طبيعتها وتسهر على تنفيذها وتحينها؛
- ضمان تسيير مستخدمين وتقييم إحتياج من الوسائل المادية والبشرية والتقنية وتعد التقديرات لميزانية المطابقة لذلك؛

¹ نجاة نوى، دور مركز الضرائب في تحسين الخدمة المقدمة للمكلفين، مركز الضرائب نموذجاً، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، 2021، ص 221.

² المديرية العامة للضرائب <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-49/services>، تم الاطلاع عليه يوم 2024/05/10، على الساعة 01-15.

- ضمان مهمة إستقبال إعلام المكلفين بالضريبة؛
- نشر المعلومات والآراء إتجاه المكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات، مع تذكيرهم بحقوقهم وواجباتهم في مجال الجبائية.

الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي لمديرية كبريات المؤسسات



المصدر: من إجتهد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المركز

أولاً: المركز الضرائب (CDI):

في إطار إستكمال النموذج التنظيمي الجديد للإدارة الجبائية الذي تم الإعلان فيه عن مشروع إنشاء مراكز الضرائب في سبتمبر 2001، المديرية العامة للضرائب، حوصلة الإدارة الجبائية 2003، تم إطلاق أول مركز ضريبي نموذجي من بين 65 مركز ب روية في 2009، بهدف السماح للإدارة الجبائية بتقييم فعالية التنظيم والأساليب وكذا الأدوات المحددة لعمل المركز (المديرية العامة للضرائب الهياكل الجديدة للمديرية العامة للضرائب 2020) ليتولى بعده تدريجياً إطلاق باقي المراكز الأخرى، وقد بلغت بنهاية الثلاثي الأول من سنة 2020 362020 مركز.¹

ثانياً: مهام مركز الضرائب: مكلف بمجموعة من المهام تتمثل في:²

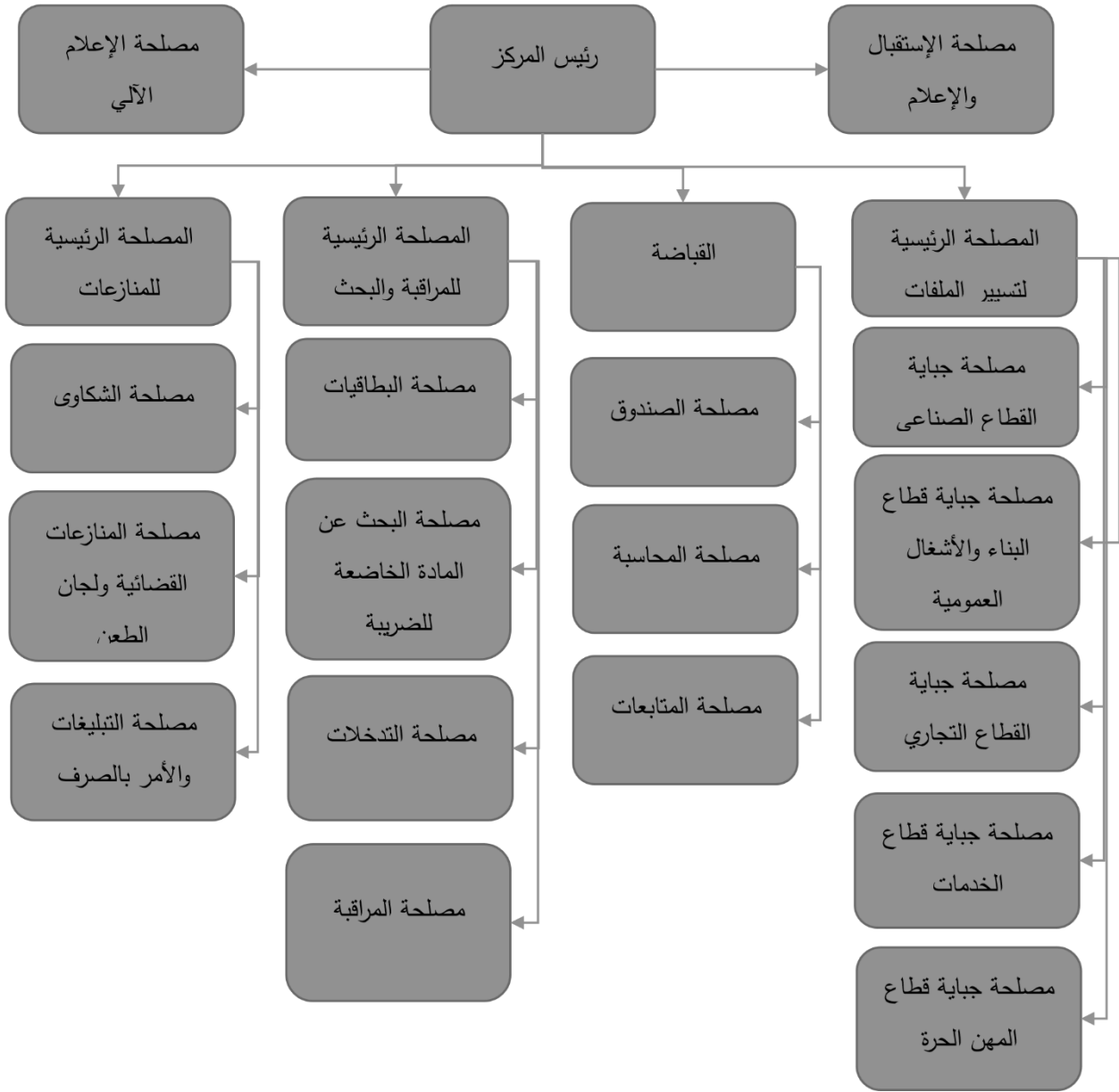
- تسير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة غير خاضعة لمجال إختصاص مديرية كبريات المؤسسات بالإضافة إلى مجموع المهن الحرة؛
- مسك وتسيير الملف الجبائي للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم مداخيل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛
- مسك وتسيير ملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية؛
- إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض ومعایناتها والمصادقة عليها؛
- تعويض قروض الرسوم وتنفيذ العمليات المادية للدفع القبض واستخراج النقود؛
- البحث عن المعلومات الجبائية وجمعها وإستغلالها ومراقبة التصريحات؛
- إعداد وإنجاز برامج تدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها؛
- تدرس الشكاوي وتعالجها، كما تتبع منازعات الإدارة القضائية؛
- تضمن مهمة إستقبال وإعلام مكلفين بالضريبة كما تتضمن مواعيد وتسييرها؛
- تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء، لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء مؤسسات وتعديل نظامها الأساسي؛

¹ نجاة نوي، مرجع سابق، ص 222.

² المديرية العامة للضرائب <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-49/services>، تم الاطلاع عليه يوم

2024/05/10، على الساعة 15-01.

الشكل رقم 04: هيكل تنظيمي لمركز الضرائب



المصدر: من إجتهد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المركز

أولاً: مركز الجوازي للضرائب (CPI):

تعد المراكز الجوارية للضرائب من المصالح العملية للمديرية العامة للضرائب التي تم إطلاقها في إطار برنامج العصرنة، بهدف ضمان تقديم أحسن خدمة نوعية للمكلفين من خلال القيام بجميع المهام الممارسة من قبل المفتشيات والقباضات قصد تمكين المكلفين من أداء واجباتهم الجبائية بطريقة بسيطة وسريعة.

حيث تم تنظيم المركز الجوازي للضرائب في ثلاث (3) مصالح رئيسية، قباضة ومصالحتين القرار الوزاري المشترك 2009، كما يختص بتسيير ملفات المكلفين الجبائين الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية

الوحيدة أي المكلفين الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم 15 مليون دج (المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2021) حسب آخر تعديل لسنة 2020 والذين لا يخضعون للنظام الحقيقي.¹

ثانيا: مهام المركز الجوازي للضرائب: هو مكلف بمجموعة من المهام تتمثل في:²

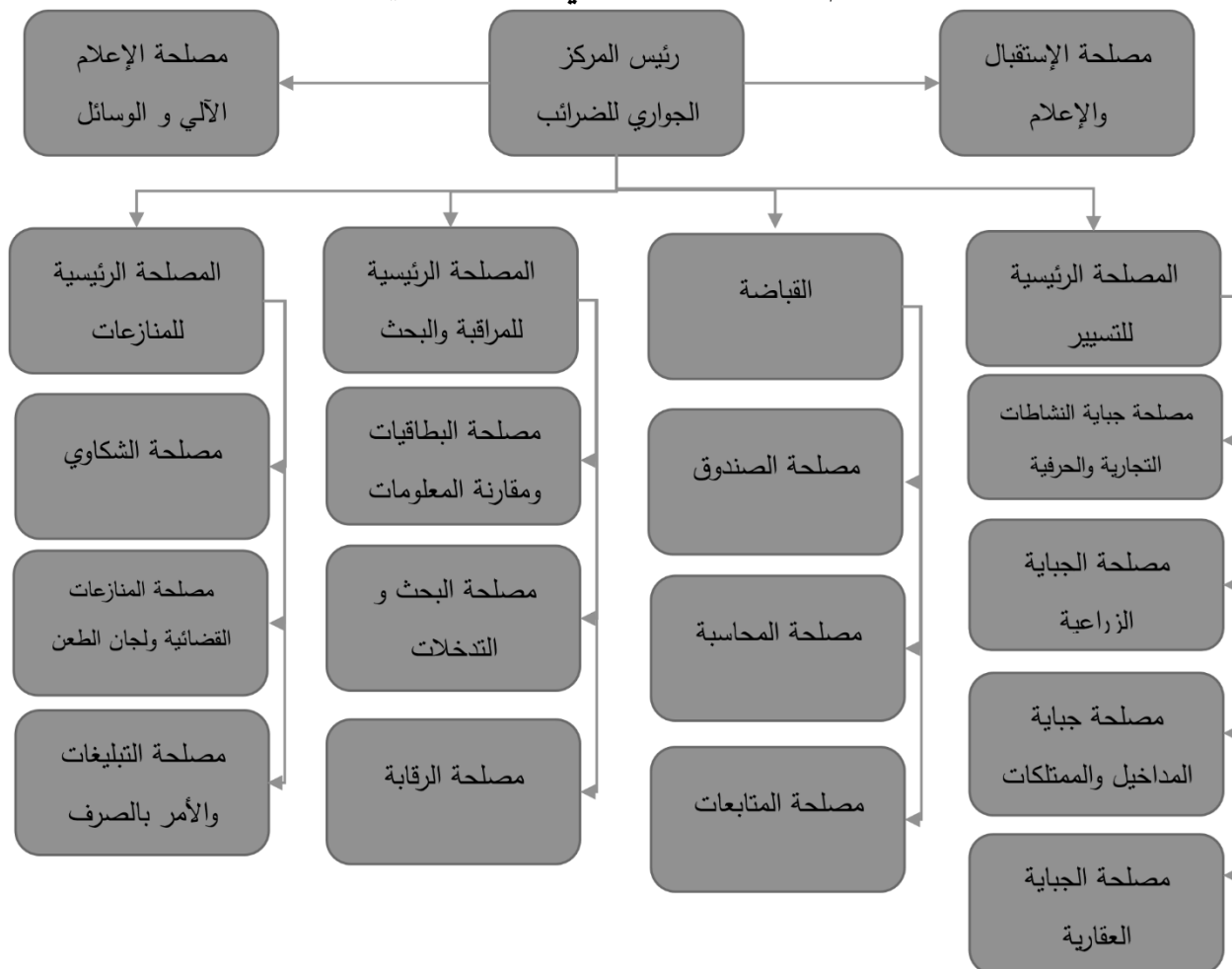
- تسيير المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجرافي والمستثمرات الفلاحية؛
- تسيير الأشخاص الطبيعيين برسم الضريبة المفروضة على الدخل الإجمالي أو على الذمة المالية وكذا الرسوم المفروضة على ممتلكاتهم العقارية المبنية والغير مبنية؛
- المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والجمعيات أو أي تنظيم آخر برسم الضرائب أو الرسوم المفروضة على الأجور والرواتب المدفوعة أو أي جزء من نشاطهم الخاضع للرسم؛
- تسيير المؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات أو مركز الضرائب برسم الضرائب أو الرسوم غير متكفل بها من قبل هيكل جبائية التي تخضع لها؛
- تمسك وتسيير ملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لإختصاصها؛
- تتكفل بالجدول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والحقوق والرسوم والإتاوى؛
- تنفذ العمليات المادية للدفع والقبض وإستخراج النقود؛
- تبحث عن المعلومات الجبائية وتجمعها وتستغلها؛
- تراقب التصريحات وتنظم التدخلات.

¹ نجاة نوي، مرجع سابق، ص223.

² المديرية العامة للضرائب <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-49/services>، تم الاطلاع عليه يوم

2024/05/10، على الساعة 15-01.

الشكل رقم 05: الهيكل التنظيمي للمركز الجوازي للضرائب



المصدر: من إجتهد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المركز

المبحث الثاني: مفاهيم عامة للرقابة الجبائية

تعد الرقابة جزء من عمل الأعوان التي تريد أن تعظم أرباحها، فالرقابة لها دور فعال في تحقيق الأهداف المختلفة، فهي تقوم بتقييم عمل المؤسسة، وذلك بإعطاء نتائج أعمالها، ولا تختلف الرقابة المالية في المؤسسة عن الرقابة الجبائية كثيرا، فالرقابة المالية في المؤسسة تحافظ على أموالها، أما الرقابة الجبائية تحافظ على أموال الخزينة وتحارب من يختلسها. وبالتالي سنحاول في هذا المبحث البحث عن ماهية الرقابة الجبائية من خلال مفهومها، وأهدافها، وكذلك مبادئها، وأشكالها المختلفة.

المطلب الأول: تعريف الرقابة الجبائية وأشكالها ومبادئها

لقد منح المشرع الجزائري لإدارة الضرائب مجموعة من السلطات والامتيازات بهدف ضمان قرض وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم التي تشكل موردا هاما للخزينة العمومية، ومن أهم هذه السلطات الممنوحة لهذه الإدارة الحق في الرقابة الجبائية ضد البعض من المكلفين بالضريبة. وبالتالي سيتم التطرق في هذا المطلب إلى بعض مفاهيم عامة للرقابة الجبائية:

الفرع الأول: مفهوم الرقابة الجبائية

قبل التطرق إلى مفهوم الرقابة الجبائية سنقوم بتعريف الرقابة بصفة مبسطة لتكون لنا نظرة شاملة عن عملية الرقابة بصفة عامة.

أولاً: تعريف الرقابة:

"عرف الإقتصادي هانري فايول **Henri Fayol** الرقابة" بأنها التحقق مما كان كل شيء يسير وفقا للخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والقواعد المقررة، أما موضوعها تبيان نواحي الضعف أو الخطأ من أجل تقويمها ومنع تكرارها.¹

كما يمكن تعريفها أيضا على أنها: تمثلت في عملية متابعة دائمة تهدف أساسا إلى التأكد من أن الأعمال تسير في اتجاه الأهداف المخططة بصورة مرضية، كما تهدف للكشف عن الأخطاء والانحرافات ثم تصحيح تلك الأخطاء والانحرافات بعد تحديد المسؤول عنها ومحاسبته المحاسبة القانونية العادلة.²

ثانياً: تعريف الرقابة الجبائية:

• **التعريف الأول:** "الرقابة الجبائية" هي تشخيص محتوى الكتابات الجبائية بما يتلاءم مع القانون الجبائي والتحقق من هذا المحتوى مع الإثباتات والتصريحات المقدمة.³

¹ لياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية ام البواقي، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خضير بسكرة، 2010-2011، ص18.

² حسين ال طلحان، كمال خوالدي، أثر الرقابة الالكترونية على أداء الموظفين دراسة ميدانية محافظة جدة، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 02، العدد10، جويلية 2018، ص72.

³ Ahmed Hamini, L'audit comptable et financier, Edition Berti, Algérie, 2001, p172.

- **التعريف الثاني:** إن المشرع الجبائي الجزائري لم يعط تعريفا صريحا للرقابة الجبائية، بل حدد مهمة الإدارة الجبائية في الرقابة بنص المادة 18 من قانون الإجراءات الجبائية على أنها "تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة او حق أو رسم أو إتاوة، كما يمكنها أن تمارس حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليست لها صفة التاجر والتي تدفع أجور أو أتعابا أو مرتبات مهما كانت طبيعتها".¹
- **التعريف الثالث:** تعرف كذلك على أنها "فحص لتصريحات وكل سجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها، سواء كانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية، وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية".²
- **التعريف الرابع:** عرفها كولين فيليب **Colline Fillipe** على أنها هي الوسيلة الضرورية لضمان المساواة بين الأفراد في دفع الضريبة وتشكل شرطا من الشروط الرئيسية والفعالة لتحقيق المنافسة الشريفة والعادلة بين المؤسسات.³
- من خلال التعاريف السابقة للرقابة الجبائية يمكن أن نعرفها على أنها أداة تستخدمها الإدارة الجبائية بقوة القانون الذي أقره المشرع الجبائي، وهي فحص إنتقادي شامل للوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة من وثائق سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين، وذلك بهدف التأكد من صحة ومصداقية التصريحات التي يقدمها المكلفون بالضريبة بداية من الناحية الشكلية إلى التحقق من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم المحاسبية والضريبية ومدى إلتزامهم بالقوانين والتشريعات الجبائية.

ثالثا: أهداف الرقابة الجبائية:

- إنطلاقا من التعاريف المدرجة أعلاه للرقابة الجبائية يمكن إستخلاص جملة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كأداة لمحاربة التهرب الجبائي في النقاط التالية:
1. **الهدف القانوني:** وهو يعني مدى إلتزام المكلفين بالضريبة بتطبيق مختلف التشريعات والقوانين الضريبية، أي دون اللجوء إلى أي تصرف يهدف إلى التهرب من دفع مستحقات الضريبة أو تخفيضها بشكل غير قانوني.
 2. **الهدف الإداري:** ذلك من خلال قيام الإدارة الضريبية بالرقابة الجبائية لزيادة الفاعلية والأداء، حيث تساعد الرقابة الجبائية في إكتشاف مواطن الخلل في التشريعات المعمول بها على مستوى الإدارة لمساعدتها في القيام بمختلف الإجراءات التصحيحية، وكذلك تسمح الرقابة للإدارة بمعرفة نسب التهرب الضريبي وذلك بإعداد إحصائيات.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 18-1 من قانون الإجراءات الجبائية 2023، ص8.

² مجلة الدراسات الجبائية، العدد02، جوان 2013، ص31.

³ دريد موسى، دور المحاسبة العامة كأداة للرقابة الجبائية دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية باتنة، مذكرة ماستر في المحاسبة والتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص63.

3. الهدف المالي والإقتصادي: يتمثل هذا الهدف في حماية الأموال العامة من الضياع أو السرقة بأي شكل من الأشكال، وبالتالي زيادة موارد الخزينة العمومية مما يساهم بشكل كبير في تحسين مستوى الرفاهية الإقتصادية.¹

4. الهدف الإجتماعي: تتمثل في هدفين رئيسيين هما:

- تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة وهذا بإرساء مبدأ أساسي للإقتطاعات والمتمثل في وقوف جميع المكلفين على قدم المساواة أمام الضريبة؛

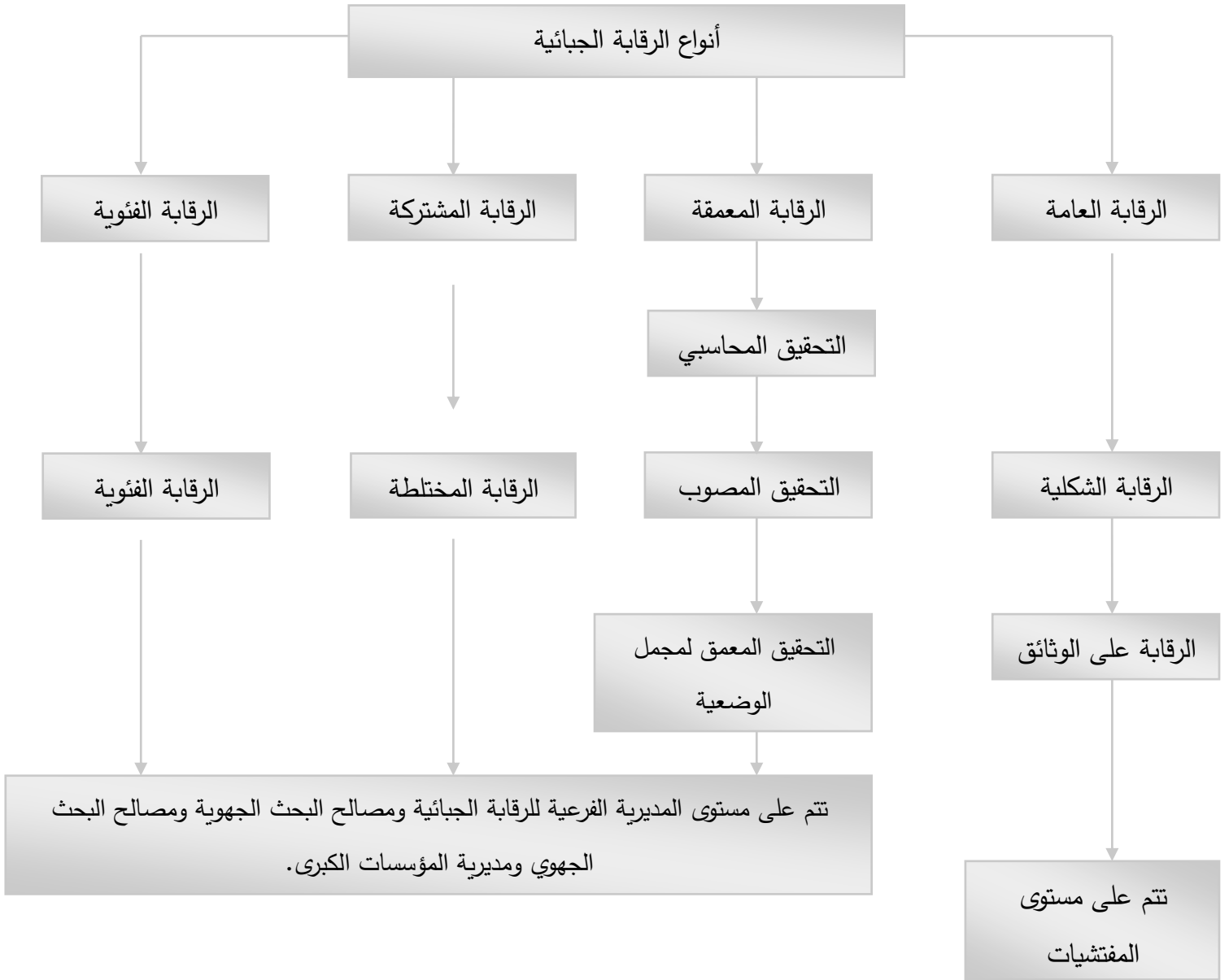
- منع ومحاربة إنحرافات الممول بمختلف صورها مثل السرقة والإهمال أو تقصيره في أداء وتحمل واجباته إتجاه المجتمع.²

الفرع الثاني: أشكال الرقابة الجبائية

تأخذ الرقابة الجبائية خلال تنفيذها أشكالا عدة وهذا حسب أعمال المراقب والإدارة الضريبية، وذلك حسب الشكل التالي:

¹ محمد حمو، منور اوسرير، محاضرات في جباية المؤسسات مع تمارين محلولة، ط1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009، ص202.
² عتير سليمان، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012، ص83.

الشكل رقم 06: أشكال الرقابة الجبائية



المصدر: الموقع الإلكتروني الرسمي للمديرية العامة للضرائب www.Impots-dz.org

1. الرقابة الجبائية العامة (الداخلية):

وتتم على مستوى مديرية الضرائب، حيث يقوم المراقب الجبائي بفحص ومراقبة تصريحات المكلف بالضريبة دون تنقل إلى مقر نشاطه، وتضم نوعين من أشكال الرقابة وهي الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق.¹

¹دريد موسى، مرجع سبق ذكره، ص 61.

أ. الرقابة الشكلية (Contrôle Formel):

تعتبر أول عملية رقابية تخضع لها التصريحات المقدمة من طرف المكلف، وهي تشتمل مختلف التدخلات التي هدفها تصحيح مختلف الأخطاء المادية المرتكبة أثناء تقديم المكلفين للتصريحات، أي التأكد من كيفية تقديم المعطيات والمعلومات التي تحملها التصريحات من الناحية الشكلية دون إجراء أية مقارنة بين ما تتضمنه من معلومات وتلك التي تتوفر عليها الإدارة الجبائية.¹

ب. الرقابة على الوثائق (Contrôle sur les pièces):

هي ثاني إجراء تقوم به الإدارة الجبائية بعد الرقابة الشكلية بعكس هذه الأخيرة، فهنا يتم فحص الملف الجبائي للمكلف فحصا شاملا وإنتقاديا، ويتطلب الأمر إحضار الوثائق والسجلات المحاسبية وتهدف إلى إكتشاف الأخطاء في الحسابات والمعدلات المطبقة ومساعدة الإدارة الضريبية في إختيار الملفات التي ستخضع للرقابة المعمقة لاحقا، حيث يمكن للمحقق طلب تبريرات أو توضيحات من المكلف إذا إستوجب الأمر ذلك، وتعتبر هذه الرقابة أبسط أشكال الرقابة وأكثرها شيوعا، خاصة بالنسبة للأفراد في معظم الأحيان، ويتم إعلام الفرد بها إلا إذا كان ملفه يطرح مشاكل.²

لكن إذا وجد المحقق أن هذه الإجراءات غير كافية سيلجأ الى نوع اخر من الرقابة وهي الرقابة الجبائية.

2. الرقابة الجبائية المعمقة (خارجية):

تعتبر كرقابة خارجية وذلك لأنها تتطلب التنقل إلى أماكن مزاولة المكلفين لأنشطتهم ولهذا يطلق عليها إسم "الرقابة بعين المكان"، إلا أنها لا تتم بصفة دورية وإنما تكون بطريقة مبرمجة تقوم بها أجهزة مختصة، حيث يتدخل أعوان الضرائب بصفة مباشرة من أجل إجراء معاينة ميدانية بهدف التأكد من صحة المعلومات المصرح بها وذلك عن طريق القيام بفحص شامل لمختلف دفاتر وسجلات ووثائق المعني، وتنقسم الرقابة المعمقة إلى ثلاثة أنواع وهما:

أ. التحقيق المحاسبي (V.C):

نصت المادة 20-01 من قانون الإجراءات الجبائية "يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء كل التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها".³ أي تلك العمليات إلزامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية والتحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية بعين المكان والتي تهدف للبحث إذا كانت النتائج مطابقة للقواعد المحاسبية والجبائية حيث يقوم المحقق بإعداد بطاقة بداية أشغال التحقيق وفق مرحلتين:

¹ مغاري عبد الرحمان، شيخي بلال، دور الإدارة الجبائية في تنمية التحصيل الضريبي عن طريق تفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، جامعة البلدية الجزائر، العدد 02، جوان 2013، ص ص 33-35.

² Himrane Mohamed, Larioui Abde rrezak, **Le contrôle Fiscal en Algérie, quel est l'impact des reformes ? Tax ?**, Journal of Advanced Economic Research, Volume 5, Issue 1, **impact contral in Algeria, What is the reforms**. Université de Jijel (Algérie), 2020, p 138

³ المادة 20-1 من قانون الإجراءات الجبائية 2023، مرجع سبق ذكره، ص 11.

- من حيث الشكل: وهو معاينة وجود الدفاتر والوثائق المحاسبية، ثم فحصها للتأكد من أن المحاسبة منتظمة صادقة ومثبتة، وتتمثل الدفاتر والوثائق المحاسبية في دفتر اليومية ودفتر الجرد (الدفاتر القانونية)، الميزانية المحاسبية وحساب النتائج (القوائم الختامية)، الفواتير، العقود، إيصالات التسديد وغيرها (الوثائق الإثباتية).
 - من حيث المضمون: وذلك من خلال مدى وجدية المكلف في مسك المحاسبة وإكتشاف المخالفات والإغفالات التي تساعد على إعادة تقييم المادة الخاضعة للضريبة وإتخاذ العقوبات المترتبة عن تلك المخالفات. إن الهدف الأساسي من وراء عملية التحقيق المحاسبي هو إبراز كل الأخطاء المتضمنة في محاسبة المكلف بغرض التأكد من صحة وعاء مختلف الرسوم والضرائب المستحقة التي قدمتها المحاسبة.¹
- ب. التحقيق المصوب في المحاسبة (V.P):

- التحقيق المصوب هو طريقة من طرق الرقابة الجبائية التي تم إستحداثها مؤخرا ضمن قانون المالية لسنة 2010 وهو لا يختلف عن التحقيق في المحاسبة العادية من حيث الإجراءات، وهو عبارة عن تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب، لفترة كاملة أو الجزء منها، أو مجموعة من العمليات والمعطيات المحاسبية المتعلقة بفترة تقل عن سنة الجبائية.²
- والذي يتميز بعدة خصائص عن سابقه ومن بينها نجد:
- لا يمكن إجراء التدقيق في المحاسبة إلا من طرف أعوان الإدارة الجبائية برتبة مفتش على الأقل؛
 - يخضع التدقيق المصوب في المحاسبة لنفس قواعد التدقيق بشكل عام باستثناء بعض النصوص؛
 - لا يمكن تحت طائلة بطلان الإجراء، أن تستغرق مدة التدقيق في عين المكان للدفاتر والوثائق المحاسبية أكثر من شهرين؛
 - يمنح للمكلف أجل ثلاثين (30) يوما لإرسال ملاحظاته أو قبوله ابتداء من تاريخ تسلم الإشعار بالتقويم؛
 - إن ممارسة التدقيق المصوب لا تمنع الإدارة الجبائية من إمكانية إجراء التدقيق المعمق في المحاسبة لاحقا والرجوع إلى الفترة التي تمت فيها عملية التدقيق، ولكن يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الحقوق المطالب بها نتيجة إعادة التقييم المتمم عند التدقيق المصوب.³

ت. التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية (V.A.S.F.E):

- يعد التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة أحد الطرق الأساسية للمراقبة الجبائية، حيث تم إنشاؤه سنة 1992، تدعيما للتحقيق في المحاسبة، كما يمكن اعتباره امتدادا له رغم كونه منفصلا عنه، ويختص

¹نظامي بلال، دور التدقيق الجبائي في الحد من اثار المحاسبة الإبداعية على مصداقية التصريحات الجبائية دراسة حالة بمديرية الضرائب ولاية ادرار، مذكرة ماستر في تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دارية ادرار، 2016، ص14.

²آيت بلقاسم لامية، آليات وإجراءات الرقابة الجبائية في الجزائر ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير)، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة "أكلي محند أولحاج" البويرة، 2013-2014، ص42.

³لياس قلاب ذبيح، مرجع سبق ذكره، ص25.

بالأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي ويهدف الى التأكد من صحة التصريحات من خلال مقارنة الدخل المصرح بها مع اجمالي الدخل المحققة اثناء مسيرة الحياة.¹ وهو عبارة عن مجموع العمليات الخاصة بالبحث والتقصي من أجل الكشف عن الفروقات بين المداخل المصرح بها من طارف المكلف وما بين المداخل المحققة فعلا، وهي تهدف إلى تحقيق ما يلي:

- التحقق من صحة المداخل المصرح بها كأساس للضريبة على الدخل؛
- مراقبة تجانس هذه المداخل مع صحة الذمة المالية وضعية الخزينة، عناصر الثراء الخارجية وأعضاء السكن العائلي.

إن معايير اختيار الأشخاص الخاضعين لهذا النوع من الرقابة تتمثل في الآتي:

- الأشخاص الذين يبين التحقيق في ملفاتهم الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي وجود تناقضات بين الدخل المصرح به والمصاريف الهامة والجلية التي قاموا بها؛
- الأشخاص الذين خضعوا للمراقبة الجبائية في المحاسبة، ولم ينتج عنها تسويات مقبولة تعكس الحقيقة؛
- الأشخاص الذين ليس لديهم ملف جبائي غير أن مسار حياتهم يظهر مؤشرات ودلائل تبرز مداخل هامة مخفية مع العلم أن هذه المعايير ليست هي الوحيدة، فالإدارة لها حق في اختيار الأشخاص الخاضعين تبعاً لمعايير تراها مناسبة.²

بالإضافة إلى أشكال الرقابة الجبائية التي سبق ذكرها يمكن إضافة نوعين آخرين من أشكال الرقابة المطبقة من طرف الإدارة الجبائية هما:

- الرقابة على المعاملات العقارية:

تتعلق بمراقبة تصريحات المكلفين الخاصة بالمعاملات التي ترتبط بالعقارات المبنية وغير المبنية فيما يخص البيع والمبادلة ونقل الملكية من حيث مراجعة الأسعار المصرح بيها.³ وتعتمد مراجعة هذه الأسعار على القيمة العقارية السوقية أي قيمة العقار في السوق، وبعبارة أخرى الثمن المتفاوض عليه في السوق بين البائع والمشتري الخاضع لقانون العرض والطلب أخذاً بعين الاعتبار العناصر المادية والعوامل القانونية للعقار، وكذا المحيط الاقتصادي المتواجد فيه، لذلك ينبغي المتابعة الدقيقة والدائمة عن طريق فرق إعادة التقييم ومصالح التسجيل لكل المعاملات العقارية مع رصد كل المعلومات المتأتية من طرف الوكالات والدواوين والمؤسسات التي تنشط في مجال العقار.

¹ بوشري عبد الغني، فعالية الرقابة الجبائية وأثرها على مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر (1999-2009)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011، ص 141.

² بوعلام ولهي، نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة (حالة الجزائر)، ملتقى بعنوان الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، كلية العلوم الإنسانية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009، ص 08.

³ عمر قليمي، الدليل العلمي في التسجيل والطابع، معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي، 1990، ص 73.

- الرقابة عن طريق الفرق المختلطة:

تم إنشاؤه هذه الفرق بموجب القرار 75-290 المؤرخ في جويلية 1997، ويتم من خلال التنسيق ومشاركة ثلاثة إدارات الضرائب، الجمارك والتجارة، ثم عرف الهيكل التسيير للفرق المختلطة تعديلات بسبب النقائص المسجلة على عمل هذه الفرق عند إنشائها، ومن بين أهم المهام المنوطة بهذه الفرق البحث عن المعلومة الجبائية وإجراء الرقابة خاصة على المستوردين وتجار الجملة، وذلك من خلال التنسيق بين مختلف المصالح المشكلة لهذه الفرق و إعداد محاضر التي تثبت معاينة المخالفات المرتكبة من طرف المكلفين، والتدخل في محل نشاط المكلفين من أجل مراقبة مدى احترام التشريعات الجبائية والجمركية والتجارية.¹

الفرع الثالث: مبادئ الرقابة الجبائية

تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الإيرادات العامة المختلفة، ولهذا لا بد من توفر المبادئ الأساسية لها والتمثلة في:

1. إقامة نظام ضريبي محكم:

يعتبر النظام الضريبي من بين المقومات الأساسية للرقابة الجبائية، تنعكس نوعية السلطة التشريعية في المجتمع على التشريعات التي تسنها بصفة عامة ومن بينها النظام الضريبي، ولذلك فإن تطبيق الرقابة الجبائية يتطلب وجود نظام ضريبي فعال، وذلك من خلال تبسيط صياغة وتحسين التشريع الضريبي بالإضافة إلى وجود عدالة الضريبية.²

أ. تبسيط وتحسين التشريع الضريبي:

يتحقق ذلك من خلال تبسيط صياغة التشريع الضريبي حتى يتسنى للمكلفين بالضريبة فهمه، إذ يجب أن تكون القوانين والنصوص التشريعية واضحة وسهلة الأسلوب إضافة إلى إدراج مذكرات توضيحية للقوانين بلغة بسيطة قابلة للفهم بالنسبة للمكلفين بالضريبة.

ب. تحقيق العدالة الضريبية:

تعتبر العدالة الضريبية من المبادئ الأساسية للنظام الضريبي وتحدد من خلال التوزيع الأمثل للعبء الضريبي وإعادة التوزيع العادل للمداخل والثروات على أفراد المجتمع وتسعى الدولة إلى تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين من خلال الرقابة الجبائية.³

2. ترقية وتطوير الإدارة الضريبية:

إن التشريع الضريبي لا يكفي لمحاربة التهرب الضريبي ما لم يرفق بإدارة جبائية فعالة، والتي يجب توفرها على مستوى عال من التطور والكفاءة إضافة إلى توفرها على الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة، والتي تمكنها

¹ عبد الرحيم لواج، فعالية الرقابة الجبائية في تقويم التصريحات الجبائية (دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية جيجل)، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2015-2016، ص 81.

² كحل كمال، كحل إسماعيل، دور الرقابة الجبائية في الحد من الغش والتهرب الضريبيين "دراسة حالة بمفتشية الضرائب سيدي موسى، مذكرة ماستر في المحاسبة والتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2018-2019، ص 29.

³ بوشري عبد الغني، مرجع سبق ذكره، ص 93.

من أداء وظيفتها على أحسن وجه، ومن الضروري العمل على الرفع من كفاءة الموظفين وتكوين إطارات متخصصة في مجال الضرائب والرقابة الجبائية، بالإضافة إلى إجراء تربيصات لموظفي لأعوان الإدارة الجبائية ووضع برامج تكوينية تتماشى مع التجديدات التي يشهدها النظام الجبائي.¹

المطلب الثاني: الأجهزة القانونية والتنظيمية للرقابة الجبائية

تعتبر الرقابة الجبائية أداة فعالة لضمان امتيازات الخزينة العمومية، لهذا قد حدد القانون الجبائي إطار تنظيمي وقانوني للرقابة الجبائية، وأسند للإدارة الجبائية صلاحيات وسلطات واسعة تسمح لها القيام بمهمتها في شروط قانونية محددة، وكما طالب المكلفين بالضريبة بعدة التزامات وفي المقابل منح لهم عدة ضمانات من أجل حمايتهم من تعسف الإدارة والتجاوزات المحتملة.

الفرع الأول: الأجهزة القانونية للرقابة الجبائية

تحتاج الإدارة الجبائية إلى مجموعة الوسائل القانونية تحمي التصرفات التي تمارسها أعوان الرقابة من خلال تأدية واجباتهم، لذا منح المشرع الجزائري عدة حقوق وصلاحيات للإدارة أثناء أدائها لمهمتها الرقابية.

أولاً: الحقوق الممنوحة للإدارة:

1. حق الرقابة:

وفق ما نصت عليه المادة 18 من قانون الاجراءات الجبائية "تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو رسم، كما يمكنها أن تمارس حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليست لها صفة التاجر والتي تدفع أجورا أو أتعابا أو مرتبات مهما كانت طبيعتها"، يعتبر حق الرقابة من أهم الصلاحيات الممنوحة للإدارة الجبائية بهدف التأكد من صحة المعلومات المقدمة في التصريحات المكتتبه من قبل المكلفين، فهو يمثل مجموع العمليات المنجزة من قبل الأعوان المراقبين لمراقبة للتصريحات المقدمة بعناصر ومعطيات خارجية بغية التحقق من صحتها، ويخضع حق الرقابة لقواعد صارمة ومنظمة ومعروفة من قبل الأعوان المحققين، وكذا المكلفين لأنها تشكل ضمانات بالنسبة لهم، وعدم احترام هذه القواعد يؤدي إلى إلغاء هذه الرقابة وكذا التقويمات الضريبية المرافقة لهم.²

2. حق الاطلاع:

ويتمثل في إعطاء الإدارة الجبائية حق الاطلاع على مختلف الوثائق والمستندات الخاصة بالمكلف، وهو ما نصت عليه المادة 45 من قانون الاجراءات الجبائية، "يسمح حق الاطلاع لأعوان الإدارة الجبائية، قصد تأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها، بتصفح الوثائق والمعلومات".³

ويمارس هذا الحق على كل المؤسسات ومن بينها:

¹ ساعد نبيلة، الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2015، ص8.

² محمد حمو، منور اوسرير، مرجع سبق ذكره، ص211.

³ المادة 45 من قانون الاجراءات الجبائية 2023، مرجع سبق ذكره، ص30.

- حق الإطلاع لدى الإدارات العمومية والمؤسسات:

تنص المادة 46 من قانون الإجراءات الجبائية، "لا يمكن بأي حال من الأحوال، لإدارات الدولة والولايات والبلديات والمؤسسات الخاصة وكذا المؤسسات الخاضعة لمراقبة الدولة والولايات والبلديات وكذلك كل المؤسسات أو الهيئات، أيا كان نوعها والخاضعة لمراقبة السلطة الإدارية، أن تدفع بالسر المهني أمام أعوان الإدارة الجبائية الذين يطلبون منها الإطلاع على وثائق المصلحة التي بحوزتها.¹

- حق الإطلاع لدى الهيئات المالية:

هذا الحق بالنسبة للبنوك، ومراكز الصكوك البريدية في دائرة موقع المؤسسة الخاضعة للرقابة الجبائية، نص عليه في المادة 312 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، قد منح هذا الحق للمصالح الجبائية التي تريد الحصول على المعلومات وإستفسارات التي تساعد المحقق أثناء قيامه بعملية الرقابة.²

3. حق المعاينة والحجز:

بمقتضى المادة 35 من قانون الإجراءات الجبائية، "لا يمكن الترخيص بإجراء حق المعاينة إلا بأمر من رئيس المحكمة المختصة إقليميا أو قاض يفوضه هذا الأخير، ويجب أن يكون طلب الترخيص المقدم للسلطة القضائية من طرف مسؤول الإدارة الجبائية المؤهل مؤسسا، وأن يحتوي على كل البيانات التي هي بحوزة الإدارة بحيث تبرر بها المعاينة، وتبين على وجه الخصوص ما يأتي:

- تعريف الشخص الطبيعي أو المعنوي المعني بالمعاينة؛

- عنوان الأماكن التي ستم معاينتها؛

- العناصر الفعلية والقانونية التي يفترض منها وجود طرق تدليسية، والتي يتم البحث عن دليل عليها؛

- أسماء الأعوان المكلفين بإجراء عمليات المعاينة ورتبهم وصفاتهم.

تتم المعاينة والحجز الوثائق والأموال التي تشكل أدلة على وجود طرق تدليسية، تحت سلطة القاضي ورقابته.³

4. حق استدراك الأخطاء:

ويتمثل هذا الحق الممنوح للإدارة الضريبية في فرض الضريبة، وذلك بتعديلها أو فرض ضرائب جديدة في حالة تقديم المكلف لمعلومات ناقصة أو خاطئة، وقد نصت المادة 327 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، "يجوز إستدراك كل خطأ يرتكب سواء في نوع الضريبة أو في مكان فرضها، بالنسبة لأي كان من الضرائب والرسوم المؤسسة عن طريق الجداول، وذلك إلى غاية إنتهاء السنة الثانية التي تلي السنة التي يصدر فيها قرار القاضي بالإعفاء من الضريبة الأولى".⁴

¹ المادة 46 من قانون الإجراءات الجبائية 2023، مرجع سبق ذكره، ص30.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 312 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة 2024، ص103.

³ المادة 35 من قانون الإجراءات الجبائية 2023، مرجع سبق ذكره، ص20.

⁴ المادة 01-327 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة 2024، مرجع سبق ذكره، ص106.

ثانيا: التزامات وحقوق المكلفين بالضريبة:

يمنح المشرع الجبائي الجزائري حقوقا وضمانات تسمح بحماية المكلف بالضريبة من تسلط أعوان الإدارة الجبائية والتعسف في تطبيق القوانين والإجراءات، نظرا لما يخوله لهم المشرع من حقوق في إطار أداء وظيفتهم، ولكي يستفيد المكلف من هذه الحقوق أوجب عليه المشرع عدة التزامات وعدم الإخلال بها.

1. إلتزامات المكلفين بالضريبة:

يخضع المكلف للضريبة إلى نوعين من إلتزامات إحداها جبائية والأخرى محاسبية وهذا تقاديا لفرض عقوبات جبائية عليهم، وتتمثل هذه الإلتزامات فيما يلي:

أ. إلتزامات ذات طابع محاسبي:

يجب على المكلفين إحترام المبادئ المحاسبية والتقيد بها من خلال مسك محاسبة صحيحة ودقيقة، كما أوجب المشرع الجزائري على كل من يزاول نشاطا تجاريا إمساك الدفاتر المنصوص عليها في القانون التجاري وهي:

- دفتر اليومية:

عبارة عن دفتر مرقم ومختوم من قبل المحكمة المختصة تسجل فيه العمليات التي تقوم بها المؤسسة بتاريخ متتابعة، حيث أن كل شخص طبيعي أو معنوي له صفة التاجر ملزم بمسك دفتر اليومية ويسجل فيه يوما بيوم عملية نشاط المؤسسة بانتظام، ومن دون ترك فراغ أو شطب، إضافة إلى إرفاق المستندات الخاصة بإثبات مختلف العمليات.¹

- دفتر الجرد:

يجب على التاجر القيام بجرد عناصر الأصول مرة على الأقل، حيث تنص المادة 10 من القانون التجاري "يجب على كل شخص طبيعي أو معنوي يحمل صفة التاجر أن يجري سنويا جرد عناصر الأصول وخصوص مقاولته ويقفل كافة حساباته بقصد إعداد الميزانية وحساب الخسائر والأرباح بدفاتر الجرد".²

- حفظ الدفاتر وسندات المراسلات:

يلزم المشرع الجزائري المكلف الاحتفاظ بالدفاتر المحاسبية والوثائق الثبوتية لها إضافة إلى المستندات المشار إليها في المادتين 09 و10 من القانون التجاري، وطبقا للمادة 12 من القانون التجاري فإنه يحتفظ بسندات المراسلات طيلة نفس المدة ابتداء من تاريخ تحريرها.³

¹ لياس قلاب ذبيح، مرجع سبق ذكره، ص3.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المالية، المادة 10 من القانون التجاري 2007، ص4.

³ المادة 12 من القانون التجاري 2007، مرجع سبق ذكره، ص4.

ب. إلتزامات ذات طابع جبائي:

يلزم المشرع الجبائي المكلفين بالضريبة القيام بالتصريحات التالية:

- التصريح بالوجود:

يخضع لهذا التصريح المكلفين بالضريبة الجدد والذين يخضعون للضريبة الجزافية الوحيدة أو الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، ويتم اكتتاب في أجل أقصاه 30 يوما من بداية النشاط (سلسلة G08)، مطابقا للنموذج الذي تقدمه الإدارة الجبائية والذي يحتوي على "الإسم، اللقب، عنوان المكلف، طبيعة النشاط، المقر الرئيسي للمحل".¹ (الملحق رقم 01).

- التصريح الشهري أو الثلاثي لرقم الاعمال:

على كل مكلف خاضع للضريبة سواء كان طبيعيا ام معنوي أن يودع تصريحا شهريا (سلسلة G50) أو فصليا، التفاصيل العمليات الخاضعة للضريبة وتسديد الضريبة المستحقة في نفس الوقت، وهذا خلال 20 يوما الموالية للشهر أو الفصل المعني التي تحدده الإدارة الجبائية. (الملحق رقم 02).

- التصريح السنوي للأرباح والنتائج:

ألزم المشرع الجزائري المكلفين بالضريبة اكتتاب التصريح الإجمالي بالأرباح والنتائج (سلسلة G01) قبل 30 أفريل من كل سنة ويحتوي هذا التصريح على ما يلي:

- العناصر الضرورية لتحديد الدخل الخاضع للضريبة؛

- قيمة الأرباح الخاضعة للاقتطاع الضريبي؛

- وثائق الإثبات الجبائية المتعلقة بعمليات النشاط ومختلف الأعباء والتكاليف.

تحرر هذه التصريحات على مطبوعات خاصة وترسل إلى الإدارة الجبائية وتلزم على مفتشية الضرائب أن تسلّم وصلا للمكلف بالضريبة بعد الإلتزام بها.² (الملحق رقم 03).

- التصريح بالتنازل أو التوقف عن النشاط أو الوفاة:

في حالة التنازل أو التوقف الكلي أو الجزئي عن نشاط المكلف الخاضع للنظام الحقيقي، تؤسس مباشرة الضريبة المستحقة على الأرباح التي مازالت لم تفرض عليها الضريبة، يتوجب عليه ان يكتتب في اجل 10 أيام، طبقا للمادة 195 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المتماثلة كما يلي:

- التصريح إلى مكتب التفتيش الذي تلقى التصريح بالوجود؛

- تصريح الإجمالي بالمداخيل التي لم تفرض عليها الضريبة؛

- تصريح خاص لكل صنف من مداخيل.³

¹ المادة 183 من قانون الضرائب والرسوم المتماثلة 2024، مرجع سبق ذكره، ص65.

² المديرية العامة للضرائب، مديرية العلاقات العمومية والاتصال، الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة، منشورات الساحل، الجزائر، 2009.

³ المادة 195 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المتماثلة 2024، مرجع سبق ذكره، ص72.

أما في حالة وفاة المكلف بالضريبة، يقدم ذوي حقوق الفقيده المعلومات اللازمة لتأسيس الضريبة المستحقة في أجل 6 أشهر من تاريخ الوفاة.¹

- تدوين رقم التعريف الجبائي:

يجب أن يرفق كل عقد أو تصريح أو تسجيل أو عملية تتم لدى مصلحة تابعة للإدارة الجبائية برقم تعريف، وهذا بهدف تسهيل التسيير الجبائي لملفات المكلفين.

2. حقوق المكلفين بالضريبة:

نتيجة الالتزام بالواجبات سابقة الذكر، منح المشرع الجبائي مجموعة من الحقوق والضمانات للمكلفين بالضريبة تحميه من الإدارة الجبائية عند قيامها بالرقابة الجبائية، بهدف خلق جو من التفاهم والتراضي والحفاظ على العلاقة بينهما، منها ما هو مرتبط بسير عملية التحقيق ومنها ما هو مرتبط بإجراءات التقويم.

أ. الضمانات المتعلقة بسير التحقيق:

تتمثل الضمانات المتعلقة بسير التحقيق فيما يلي:

- الإشعار بالتحقيق:

حسب نص المادة 20-01 من قانون الإجراءات الجبائية، " لا يمكن القيام بإجراءات الرقابة الجبائية من دون إعلام مسبق للمكلف المعني بهذه الرقابة، عن طريق إرسال أو تسليم إشعار للمكلف مرفوق بوصل لتأكيد استلام الإشعار، يرفق بميثاق المكلف بالضريبة والذي ينص على حقوقه وواجباته، كما يستفيد من مدة للتضير قدرها 10 أيام بالنسبة للتحقيق المحاسبي، و15 يوم بالنسبة للتحقيق المعمق للوضعية الجبائية الشاملة ابتداء من تاريخ استلام هذا الإشعار".²

- الاستعانة بمستشار أو وكيل:

طبقا للمادة 20-1 من قانون الإجراءات الجبائية، لقد منح المشرع الجبائي للمكلفين حق الاستعانة بمستشار من اختياره، قصد متابعة سير العمليات الرقابية ومناقشة الاقتراحات التي تطرحها الإدارة الجبائية.

- تحديد مدة التحقيق:

لا يمكن تحت طائلة بطلان الإجراء، أن تستغرق مدة التحقيق في عين المكان فيما يخص التصريحات والوثائق المحاسبية أكثر من 3 أشهر، فيما يخص:

- مؤسسات تأدية الخدمات، إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يتعدى 1.000.000 دج، بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها.

- كل المؤسسات الأخرى، إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يتعدى 2.000.000 دج، بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها.

يمدد هذا الأجل الى 6 أشهر بالنسبة للمؤسسات المذكورة أعلاه، إذا كان رقم أعمالها لا يفوق على التوالي 5.000.000 دج و 10.000.000 دج، بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها.

¹ المادة 132-05 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2024، مرجع سبق ذكره، ص42.

² المادة 20-01 من قانون الإجراءات الجبائية 2023، مرجع سبق ذكره، ص11.

يجب ألا تتجاوز مدة التحقيق بعين المكان في جميع الحالات الأخرى 9 أشهر حسب المادة 20 الفقرة 05 من قانون الإجراءات الجبائية.¹

- عدم إمكانية تجديد التحقيق:

عند انتهاء عملية التحقيق الخاص بفترة معينة فإنه "لا يمكن للإدارة الجبائية بعد ذلك الشروع في إجراء تحقيق جديد لنفس الفترة أو لنفس الضرائب والرسوم، إلا إذا كان المكلف بالضريبة قد أدلى بمعلومات ناقصة أو خاطئة أثناء التحقيق أو يكون قد إستعمل طرق تدليسية."²

- السر المهني:

نصت المادة 65 من قانون الإجراءات الجبائية على الإلتزام بالسر المهني، يلزم بالسر المهني بمقتضى أحكام المادة 301 من قانون العقوبات، ويتعرض للعقوبات المقررة في نفس المادة، كل شخص مدعو أثناء أداء وظائفه أو صلاحياته للتدخل في إعداد أو تحصيل أو في المنازعات المتعلقة بالضرائب والرسوم المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول به."³

ب. الضمانات المتعلقة بإعادة التقييم:

تتمثل الضمانات المتعلقة بإعادة التقييم فيما يلي:

- التبليغ بإعادة التقييم:

يجب على الإدارة الجبائية عند الإنتهاء من عملية التحقيق إبلاغ المكلف بالضريبة بنتائج التحقيق وذلك حتى في حالة غياب التقييمات، ويجب أن يكون هذا الإشعار مفصلاً بما فيه الكفاية بطريقة تسمح للمكلف بالضريبة فهم إعادة تشكيل أساس فرض الضريبة المطبقة عليه للتمكن من الرد من خلال قبوله أو تقديم ملاحظاته.

- حق الرد:

من حق المكلف الذي خضع للرقابة الجبائية مهما كان نوعها، أن يطلع على نتائج هذه الرقابة وبشكل منفصل، وفي هذا الإطار يجوز له إبداء كل الملاحظات والانتقادات التي يراها ضرورية حول هذه النتائج في غضون 40 يوم.⁴

- حق الطعن:

لمعالجة مختلف الخلافات بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة حول نتائج عملية التحقيق منح المشرع للمكلف إمكانية الطعن، بهدف إستدراك الأخطاء المرتكبة في وعاء الضريبة أو في حسابها، والإستفادة من حق ناتج عن حكم تشريعي وتنظيمي.⁵

¹ المادة 20-01 من قانون الإجراءات الجبائية 2023، مرجع سبق ذكره، ص 12.

² المادة 21-06 من قانون الإجراءات الجبائية 2023، مرجع سبق ذكره، ص 17.

³ المادة 65 من قانون الإجراءات الجبائية 2023، مرجع سبق ذكره، ص 36.

⁴ عتير سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 84.

⁵ المادة 70 من قانون الإجراءات الجبائية 2024، مرجع سبق ذكره، ص 38.

وذلك بتقديم شكاوي أو الإحتجاج لدى الجهات المعنية بالمنازعات حسب التدرج وهي:

- الطعن أمام إدارة الضرائب؛
- الطعن أمام اللجان الإدارية؛
- الطعن أمام الجهات القضائية.

الفرع الثاني: الأجهزة التنظيمية للرقابة الجبائية

شهدت الهياكل التنظيمية للرقابة تطورا كبيرا إثر الإصلاحات الجبائية التي عرفها النظام الضريبي سنة 1992 من خلال إصلاح وتطوير هياكل الإدارة الجبائية، إضافة الى إستحداث هياكل رقابية جديدة إنطلاقا من سنة 1998 سعيا لتطوير آليات الرقابة الجبائية وتدعيمها في مكافحة التهرب الضريبي.

أولا: الأجهزة المختصة حاليا بالرقابة الجبائية:

1. مديرية الأبحاث والمراجعات:

أنشئت هذه المديرية المركزية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 288/98 الصادر في 13/07/1998، والمتضمن التنظيم الإداري المركزي لوزارة المالية، وقد جاءت هذه المديرية لتدعم باقي المديريات الأخرى في الرقابة الجبائية على المستوى الولائي، والتي هي تحت غطائها، كما أن اختصاصها يمتد التراب الوطني، وتتحصر مهامها في تحديد إختيار المكلفين بالضريبة الذين يقع عليهم التدقيق من خلال برنامج مسبق لإنقضاء الملفات الجبائية، والهدف الرئيسي لهذا الجهاز هو سد منافذ التهرب الضريبي مما يستوجب الأولوية في برمجة الملفات الضخمة:

- جعل الرقابة أكثر شفافية لحماية إمتيازات الخزينة العامة من جهة وحقوق المكلفين من جهة أخرى؛
 - إجراء سلسلة من العمليات لتقييم أداء المصالح الجبائية بهدف رفع نوعية التدقيق إلى أفضل مستوى؛
 - الإلتزام والعمل بجدية وكفاءة عالية في عمليات التدقيق تساهم من تقليص حجم المنازعات الجبائية.
- في حين الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات التابعة للضرائب يحتوي على (04) مديريات فرعية على المستوى المركزي وثلاثة مصالح خارجية على المستوى الجهوي:

- التعريف بالعمليات الواجب تدقيقها من أجل تجميع وإستغلال ومراقبة إستعمال المعلومات المتوفرة؛
- التوجيه والتعاون معا وتقييم نشاطات مصالح المراجعات المتواجدة على المستوى الجهوي والمحلي؛
- البرمجة المضبوطة على المستوى الوطني لكل مراجعة أو بحث متعلق بمختلف التحقيقات الجبائية.¹

2. المديرية الولائية الفرعية للرقابة الجبائية:

يضم الهيكل التنظيمي لهذا الجهاز 03 مكاتب ومن أبرز المهام المسندة له نجد:

- إعداد بطاقات لمختلف الإدارات والهيئات التي لديها معلومات عن تأسيس الوعاء الضريبي؛
- برمجة التدخلات عن طريق فرق البحث والتدقيق والفرق على تنفيذ تدخلاتهم وفقا للنصوص القانونية المعمول بها؛

¹ المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 327/06 مؤرخ في 18/09/2006 والمتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، الجريدة الرسمية العدد 59، المؤرخ في 24/09/2006، ص 09.

- الحرص على تحصيل مختلف الضرائب والرسوم الناتجة عن عمليات المراجعة ومتابعتها باستمرار.¹

ثانيا: الأجهزة المختصة حديثا بالرقابة الجبائية:

1. مديرية كبريات المؤسسات:

أنشئت مديرية كبريات المؤسسات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 303/02 المؤرخ في 28/09/2002، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 494/02 المؤرخ في 26/12/2005 ولها صلاحيات على المستوى الوطني لكونها مكلفة بتسيير كل المهام من تحديد الوعاء إلى التحصيل وحتى الرقابة الجبائية والمنازعات²، تتكون من خمس مديريات فرعية وهي: (المديرية الفرعية لجباية المحروقات، المديرية الفرعية للتسيير، المديرية الفرعية للرقابة والبطاقات، المديرية الفرعية للمنازعات، المديرية الفرعية للوسائل)³، إلا أن المديرية الفرعية للرقابة والبطاقات تكلف لا سيما بتنفيذ برامج مراجعة المحاسبة ومتابعتها، إقترح التسجيل في البرامج السنوية للمراقبة، البحث عن المعلومة الضريبية وإستغلالها مع إنجاز التحقيقات والتحريات وتتكمن هذه المديرية الفرعية من مكاتبين:

- مكتب المراجعات: يكلف بإعداد مشروع برنامج المراجعة ومتابعة تنفيذه والسهر على إحترام قواعد المراقبة وإجراءاتها.

- مكتب البطاقات والمقارنات: يكلف بتشكيل مختلف بطاقات المسوكة وتسييرها وتنفيذ إجراءات التحقيقات والتحريات والمساعدة في مراجعات المحاسبة.⁴

2. مركز الضرائب:

هي مصلحة تنفيذية على المستوى المحلي ومرتبطة مباشرة بالمديرية الولائية للضرائب، كما يتكفل مركز الضرائب بتسيير الملفات الجبائية لمختلف المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي ولا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 10.000.000 دج، بالإضافة إلى المهن الحرة، ويختص هذا المركز بكل المراحل من تحديد الوعاء إلى التحصيل مع تكليفه بالرقابة الجبائية والمنازعات في حدود صلاحيته، ونظرا لقرب تواجد مراكز الضرائب للمكلفين فلها عدة مهام على كل المستويات نذكر منها:

- التسيير والتكفل الحسن لملفات المكلفين ومراقبتها باستمرار للتخفي من ظاهرة التهرب الضريبي.
- في حالة وجود تجاوزات خطيرة يحول الملف الجبائي إلى عملية التدقيق المعمق بهدف التطهير.
- القيام بالبحث عن المعلومات الجبائية والمادة الخاضعة للضريبة لجمعها وإستغلالها بشكل أمثل.
- إعداد وإنجاز برامج التدخلات والرقابة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة مع تقييم النتائج المحصلة.
- التعجيل بتسوية النزاعات الجبائية والشكاوي الخاصة بالمكلفين والتي تحت سلطتها.

¹ المواد من 51 الى 52 من القرار المتعلق بتحديد الاختصاص الإقليمي للمديريات الجهوية والولائية للضرائب وتنظيمها وصلاحياتها لوزارة المالية، المؤرخ في 12/07/1998، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 25/10/1998، ص23.

² المادة 2 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 07/06/2005، الجريدة الرسمية العدد 43 الصادر بتاريخ 07/06/2005، ص20.

³ المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 327/06 مؤرخ في 18/09/2006، مرجع سبق ذكره، ص 08.

⁴ المادة 11 و 12 من القرار الوزاري المشترك المتضمن تحديد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، الجريدة الرسمية العدد، 20 المؤرخ في الاحد ربيع الثاني الموافق ل 29 مارس سنة 2009، ص30.

كما يرجع التأخر في توسيع وتنفيذ تجربة مراكز الضرائب باستثناء المراكز النموذجية إلى تعطل إنشاءها بسبب المساحات غير المتوفرة بشكل لائق وكذا تسخير الوسائل المادية والمالية الضخمة لهذا الغرض علما أن عدد مراكز الضرائب المبرمجة عبر التراب الوطني بلغت 65 مركز.¹

3. المراكز الجوارية للضرائب:

تعد من مصالح العملية للمديرية العامة للضرائب التي تم إطلاقها في إطار عصرنة الإدارة الضريبية، يضم ثلاث مصالح رئيسية، قبضة ومصلحتين، حيث تقوم بمتابعة ملفات المكلفين الخاضعين للضريبة الجزافية، بالإضافة إلى تخصصها في متابعة الجبائية العقارية وكذا الجبائية المحلية الفلاحية، ومن مهامها:

- مسك وتسيير ملفات المكلفين التابعين لإختصاصها؛

- تراقب التصريحات وتنظيم التدخلات؛

- تبحث عن المعلومات الجبائية بغية إستغلالها.²

ثالثا: الوسائل البشرية للرقابة الجبائية:

لأداء مهام الرقابة الجبائية وفرت إدارة الضرائب الإمكانيات البشرية اللازمة لتمارس مهامها على أكمل وجه، كما حدد المشرع الجبائي مسؤولياتهم تجاه الإدارة الجبائية وتجاه المكلفين بالضريبة.

1. الأعدان المكلفين بالرقابة الجبائية:

إن الرقابة الجبائية هي من حق الإدارة الجبائية وحدها التي تمارس للوعاء ومراقبة الضريبة، كما يجب أن يكون العون المدقق بطاقة إنتداب تسلم له من طرف المديرية العامة للضرائب لإظهارها عند القيام بوظيفته وهي تبين صفة العون المدقق كالهوية³، وهم:

أ. نائب المدير المكلف بالرقابة الجبائية:

وهو المسؤول عن إعداد برنامج المراجعات الممنوحة للمصلحة، كما يراقب أعمال فرق التدقيق الجبائي، ويستقبل في بعض الحالات المكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية بصفته ممثل للإدارة، كما يحرص على ضمان إجراء التدقيق وفقا للأسس القانونية، ويسهر على مدى تطبيق الضمانات الممنوحة للمكلفين في إطار مجالات التدقيق المحاسبي والجبائي، وكذلك يقوم بصفة دورية بجمع رؤساء وفرق التدقيق للقيام بدراسة الأعمال المنجزة والمبرمجة، لتقديم الملاحظات والاقتراحات اللازمة بهدف تحسين شروط العمل كما يعمل على نقل تقارير المراجعات للمديرية الجهوية للضرائب التابعة لها إقليميا.

ب. رئيس مكتب الأبحاث والمراجعات:

إن القانون يستوجب أن يكون لرئيس مكتب الأبحاث والمراجعات على الأقل رتبة مفتش، وخبرة لا تقل عن 6 سنوات كمدقق جبائي، كما يكون تحت سلطته فرق للتدقيق لكونه مسؤولا عن النظام العام داخل فرق

¹ المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 327/06 مؤرخ في 2006/09/18، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² عتير سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 109.

³ لياس قلاب ذبيح، مرجع سبق ذكره، ص ص 30-31.

التحقيق ويسهر على تنفيذها، كما يتدخل أحيانا في مناقشة نتائج التدقيق مع نائب المدير المكلف بالرقابة الجبائية وتقييم السير الحسن للجهود المبذولة من طرف الأعوان المدققين.

ج. الأعوان المدققين:

حتى تستند مهمة التدقيق الأعوان الإدارة الجبائية يجب على الأقل أن يكونوا حاملين رتبة مفتش ضرائب وهذا التزاما بالتشريع الجبائي، كما يستند إلى الأعوان المدققين مهام التدخل أعمال المراجعة بكل مراحلها مع إشارة إلى أنه يجب أن تنجز مهامهم في مقرات المكلفين، باستثناء حالات خاصة مرخصة من طرف المدير الولائي تحت طلب المكلف بالضريبة مع ذكر السبب المقنع.¹

2. مسؤولية الأعوان المكلفين بالرقابة الجبائية:

عند ممارسة أعوان الضرائب مهامهم لاسيما تلك المتعلقة بالرقابة الجبائية تعين عليهم احترام قواعد أخلاقيات المهنة، لذلك يرمي توازن بين حقوق وواجبات الأعوان إلى وقايتهم من النزاعات التي تعترضهم، كما وضع المشرع الجبائي عدة التزامات مرتبطة بصفته كمثل للدولة نذكر أهمها:

- تأدية الخدمة في إطار إحترام العلاقات السلمية لكونه قد يكون رئيسا أو مرؤوسا.
- تأدية اليمين أمام المحكمة وواجب الالتزام بخدمة الدولة.
- ممارسة الوظيفة وحدها فقط وبصفة فعلية ومستمرة.
- تأدية الخدمة بكل استقلالية وحياد اتجاه المكلفين بالضريبة.²

كما يترتب على عاتق الأعوان المكلفين بالرقابة الجبائية عدة مسؤوليات ملخصة فيما يلي:

أ. المسؤولية المدنية:

يتحمل عون الضرائب أو الإدارة، المسؤولية المدنية عند إلحاق الضرر بالغير. وهي نتيجة لخطأ عدم انتباه أو إهمال قام به عون بنفسه أو أشخاص آخرين تحت مسؤوليته أو قام بإتلاف أملاك تحت مسؤوليته ومما نتج عنه ضرر الغير، وهذا بمقتضى المادة 124 من القانون المدني الجزائري.

ب. المسؤولية الجنائية:

يمكن اعتبار الموظف مسؤولا من الناحية الجبائية عندما يقوم بارتكاب جناية أو جنحة ينص ويعاقب عليها قانون العقوبات، ومن بين الأعمال التي تعتبر جناية أو جنحة نجد منها: الرشوة، اختلاس الأموال، تزوير الوثائق استغلال النفوذ.

ج. المسؤولية التأديبية:

يعتبر الموظف الذي يقوم بارتكاب خطأ مهني مسؤولا من الناحية التأديبية ويتعرض للعقوبات المقررة حسب درجة الخطأ المرتكب، والمصنفة 04 درجات مختلفة، أما العقوبات التي حددها القانون نجد: التنبيه الإنذار الكتابي، التوبيخ، التوقيف المؤقت عن العمل، التنزيل من الدرجة، النقل الجبري إلى غاية التسريح.³

¹ لياس قلاب ذبيح، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-32.

² دليل أخلاقيات المهنة لموظفي المديرية العامة للضرائب، ص ص 3-7.

³ دليل أخلاقيات المهنة لموظفي المديرية العامة للضرائب، ص ص 7-28.

المطلب الثالث: أسباب إجراء عملية الرقابة الجبائية ومتطلبات تفعيلها

إن التطورات الاقتصادية التي عرفها العالم وما صاحبها من تطور ففي مجال التهرب الضريبي وخاصة في ظل الأنظمة الجبائية التصريحية التي دعت إلى ضرورة إيجاد نظام رقابي فعال يخدم مصالح المكلفين والإدارة الجبائية من خلال تطبيق المبادئ الأساسية للضريبة وتحقيق العدالة الضريبية، والحفاظ على حقوق الخزينة العمومية بإضافة إلى مراقبة تنفيذ التشريعات الجبائية.

أولاً: أسباب إجراء الرقابة الجبائية:

هناك سببين رئيسيين لقيام الرقابة الجبائية والذي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. الرقابة الجبائية كوسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية:

بما أن الأنظمة الجبائية الحديثة أنظمة تصريحية، الذي يعني أن المكلف بالضريبة هو الذي ينتقل إلى إدارة الضرائب المختصة من أجل الإدلاء بتصريحاته حول مداخيله من تلقاء نفسه، لكي تتمكن الإدارة الضريبية من تحديد مقدار الضريبة الواجب دفعها، وأكد أن هناك بعض المكلفين الذين لا يقدمون تصريحات صحيحة من أجل تفادي دفع الضريبة كعدم التصريح ببعض المداخيل، وفي حالة شك إدارة الضرائب في هذه التصريحات تقوم بإجراءات الرقابة كما هي محددة في القانون.¹

2. الرقابة الجبائية كوسيلة لمكافحة التهرب الضريبي والغش الضريبي:

قبل التطرق لآليات الرقابة الجبائية كوسيلة لمكافحة التهرب الضريبي والغش الضريبي وجب علينا أولاً التطرق لتعريف هاتين ظاهرتين

أ. مفهوم التهرب الضريبي:

يعرف على أنه محاولة المكلف بالضريبة التخلص من الضريبة بعدم الإلتزام القانوني بأدائها، ويسعى إلى التخلص منها دون إرتكاب أي مخالفة قانونية.²

وأيضاً عرف جيان كلاود مارتينز **J.C Martinez** بأنه "فن تفادي الوقوع في مجال جاذبية القانون الجبائي".³

ب. الغش الضريبي:

ويقصد أنه تلك السلوكيات والممارسات التي تتم بهدف التحايل وتجنب أداء الضريبة، وهذا خارج الإطار القانوني، بمعنى أنها تصرفات غير مشروعة.⁴

¹ مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 06، السنة 2018، الرقم التسلسلي 18، ص ص 151-152.

² بوزيدة حميد، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 39.

³ Jean Claude Martinez, **La Froude Fiscale (Que sais-je)**, Paris, 1984, p 13

⁴ تيبيل صقر، الوجيز في شرح قانون العقوبات الخاصة الجريمة الضريبية والتهريب، دار الهدى، ط1، الجزائر، 2013، ص 10.

ت. الفرق بين التهرب الضريبي والغش الضريبي:

الغش الضريبي يعد تصرفا غير مشروع بحيث يمثل المخالفة الصريحة للقانون بغية تجنب تسديد الضريبة أو تخفيض أساس الضريبة، أما التهرب الضريبي بهذه الصورة يتوفر فيه العنصر المعنوي وهو سوء النية دون العنصر المادي المتمثل في الحيل التدليسية، وقد يتحول التهرب الضريبي إلى غش ضريبي¹. حسب ما عرفه André Birlari " يعتبر الغش بأنه التخفيض أو الامتناع بطريقة شرعية عن دفع الضرائب المستحقة، ونماذجه متنوعة جدا كالأخطاء الإدارية في التصريحات، تخفيض الإيرادات وتضخيم النفقات"².

د. الرقابة الجبائية كآلية لمكافحة التهرب الضريبي والغش الضريبي:

نظرا لأسباب متعددة يلجأ بعض المكلفين بالضريبة إلى التهرب أو تخفيض العبء الضريبي بشتى الطرق والأساليب الشرعية وغير الشرعية، لذلك فإن عمليات مكافحة هذه الممارسات يعتبر من أولويات الإدارة الجبائية، والتي تمتلك سلطات صلاحيات واسعة عن طريق تقنيات مختلفة ومتعددة على مختلف أصناف المكلفين، والتي من بينها الرقابة الجبائية التي تعد الأداة الضرورية لمكافحة التهرب والغش الضريبي لأنها تشكل وسيلة ضمان لمصلحة الخزينة³.

ثانيا: متطلبات تفعيل الرقابة الجبائية:

من حيث ضمان ومعالجة الملفات من خلال الرقابة الجبائية أصبح من اللازم تفعيل عدة آليات تسهم في الحصول على رقابة فعالة من خلال:

1. من حيث الهياكل المساعدة لعملية الرقابة الجبائية:

أ. تفعيل نظام المعلومات الجبائي:

من الآليات التي يجب أن تهتم بها إدارة الجبائية لتفعيل الرقابة الجبائية ضرورة الإهتمام بتطوير نظام المعلومات، فالإتجاه المتزايد نحو التجارة الإلكترونية يتطلب ضرورة تفعيل دور الإدارة الجبائية الإلكترونية تحقيقا للسرعة والدقة في إنجاز المهام وتنفيذ العمليات الجبائية، وذلك عبر التقليل من تعقد الإجراءات الإدارية داخل الإدارة الجبائية وما يتعلق بها من عمليات، نظرا إلى أن وظيفته تبدأ بجمع البيانات، وإدارتها، ومراقبتها وحمايتها وأخيرا انتاجها⁴.

ب. تفعيل نظام الاتصال والإعلام:

وذلك عن طريق:

- فتح قنوات تعاون واتصال مستمر بين إدارة الضرائب والشركات المختلفة.

¹نبيل صقر، مرجع سبق ذكره، ص10.

² André Barilari, *Lexique Fiscal*, 2eme édition, Dalloz, Paris, 1992, p92

³قلاّب ذبيح الياس، مرجع سبق ذكره، ص20.

⁴ كمال رزيق، فضلي عبد الحليم، نظام المعلومات الجبائي الجزائري (الموقع الإلكتروني: <http://www.drdsi.cerist.dz>)، يوم 25 /03/2014،

- تطوير نظام الاتصال الدولي والتنسيق من خلال تتبع كل الأفراد فيما يخص التحويلات البنكي.

2. من حيث التدابير المتعلقة بإجراءات الرقابة الجبائية:

أ. من حيث البرمجة: ينبغي تفعيل إجراءات البرمجة بشكل يسمح بالانتقال من الرقابة العامة إلى الرقابة المعمقة حتى تتكامل مراحل الرقابة، ويجب أن تتم بصورة آلية برمجة كل المؤسسات التي تتوقف مؤقتا عن النشاط، أو تنهي النشاط أو تغير مكان النشاط.

ب. من حيث الوسائل المادية والبشرية: حتى تستطيع مصالح الرقابة الجبائية القيام بمهامها ينبغي أن تدعم بالعدد الكافي من الموظفين المؤهلين الذين يتمتعون بشروط الكفاءة والنزاهة والالتزام طبقا لمدونة اخلاقيات المهنة، كما يجب أن تمنح لهم الوسائل المادية والمالية الكافية لتنفيذ البرامج بعيدا عن ضغط المحيط.¹ وفي هذا السياق لابد من اتخاذ جملة من الإجراءات بغية التحسين من مردودية أداء إدارة الرقابة الجبائية من خلال تدعيمها بالهيكل القاعدية، مع تأثيثها وتجهيزها بكل معدات المكتبية الحديثة وتوفير وسائل النقل الضرورية في إنجاز المهام الموكلة لأعوان الرقابة خاصة في المناطق البعيدة.²

¹ بوعلام ولهي، يومي 20 / 21 أكتوبر 2009، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-19.

² عبد العزيز قتال، أسلوب تفعيل الرقابة الجبائية في الحد من التهريب والغش الضريبيين، حالة الجزائر من 2003 إلى 2008، رسالة لنيل شهادة ماجيستر، علوم التسيير، المركز الجامعي يحي فارس، الجزائر، 2009، ص 102.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع عصرنة الإدارة الجبائية والرقابة الجبائية تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها وكيفية الإستفادة منها.

المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية

أولاً: دراسة فيصل نفطي، رضا مسعودي، شعبان محمد الناصر

بعنوان "عصرنة الإدارة الجبائية ودورها في تفعيل الرقابة الجبائية-دراسة حالة مديرية الضرائب"، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، السنة الدراسية 2017-2018.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف عن المفاهيم العامة للرقابة الجبائية وكذا الإطار القانوني والتنظيمي لها وتعرف على الهياكل المستخدمة في الإدارة الجبائية وتقييم برنامج عصرنة وإستكشاف مدى تأثيرها على أداء الإدارة الجبائية وتحسين الجباية العامة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أن المفهوم الحديث للرقابة الجبائية يتمحور في دور الرقابة الجبائية في الحد من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي وكثرة التعديلات في القوانين الجبائية خاصة العضوية منها يؤدي بموظفي الإدارة الجبائية وكذا المكلفين بالضريبة بعدم القدرة على استيعابها؛
- أن أهم عقبة تواجه الإصلاح الجبائي في الجزائر غياب فرد المؤهل للممارسة المهام الإرسالية التي تمارسها الإدارة.

ثانياً: دراسة إبراهيم حراش

بعنوان "عصرنة الإدارة الضريبية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير-دراسة تقييمية للتجربة الجزائرية للفترة 2002-2010"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، السنة الدراسية 2011-2012. هدفت هذه الدراسة إلى:

- تقييم فعالية النظام الضريبي في ظل الإصلاح؛
- تقييم وعرض برنامج عصرنة إدارة الضرائب الجزائرية لزيادة فعالية التسيير؛
- تقييم عملية عصرنة إدارة الضرائب الجزائرية خلال الفترة ما بين سنتي 2002 و 2010 وأثرها على مؤشرات سير عمل الإدارة الجبائية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- ينطبق برنامج عصرنة الإدارة الجبائية في مضمونه مع إستراتيجيتي الإصلاح الإداري اللتان تعتمدان على النواحي الهيكلية والتنظيمية وكذا أسلوب الإدارة؛

- هناك إزدواج وتداخل في الصلاحيات بين المديريات الولائية والمديريات الجهوية للضرائب، والذي من شأنه أن يعقد المهام والتنسيق بين المصالح الخارجية والمركزية لإدارة الضرائب على أرض الميدان.

ثالثا: دراسة نوي نجاة

بعنوان "فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر 1999-2003"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، السنة الدراسية 2003-2004. هدفت هذه الدراسة إلى:

- تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي، ومدى تأثيرها بالتطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحاصل؛
- إبراز الأجهزة القائمة على مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، وأهم الوسائل والإجراءات المتخذة لذلك للوقوف على مدى قدرتها وفعاليتها في المكافحة؛
- إبراز معوقات الرقابة الجبائية والتي تعمل على الحد من كفاءتها بغية تحسينه. وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:
- إن للرقابة الجبائية مجموعة من الإجراءات تضبط تدخل الإدارة، وتحمي المكلفين بالضريبة، ويؤدي عدم الإلتزام بها إلى بطلان الرقابة الجبائي.
- حتى تكون الرقابة الجبائية فعالة أي هناك كفاءة في الأداء وتحقيق مردودية نسبية مقبولة، لا بد من توفر مقومات ضرورية كمية ونوعية، ويتوفرها تصل إلى بلوغ الأهداف المرجوة؛
- إن تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة من الإجراءات الهامة الواجب إتخاذها للتقليل من ظاهرة التهرب الضريبي وتحقيق الفعالية للرقابة الجبائية؛
- إن التنسيق التام بين الإدارة الجبائية ومختلف الإدارات والمؤسسات الأخرى يلعب دورا فعالا في تبادل المعلومات من حيث جمعها وإستغلالها، وهذا من شأنه تعزيز إستراتيجيات مكافحة التهرب الضريبي.
- أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استندنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم 08: المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
فيصل نفطي، رضا مسعودي، شعبان محمد الناصر (2017-2018)	تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في كل من دراستنا ودراساتهم	اختلفت من حيث جانب التطبيقي (أداة الدراسة) في دراستهم إعتدوا على دراسة حالة في مديرية الضرائب، أما دراستنا إعتدت على الإستبيان والإستعانة ببرنامج SPSS لتحليل النتائج وتفسيرها في مركز الضرائب	من خلال الإستفادة وأخذ فكرة؛ الإقتباس منها والإستفادة في إنجاز أسئلة الإستبيان؛ الفهم الجيد للموضوع والمساعدة في وضع خطة للموضوع
إبراهيم حراش (2011-2012)	أن كلتا الدراستين تطرقتا إلى متغير عصرنة الإدارة الجبائية وإبراز أهم إصلاحيات التشريعية وكذا مساهمة في إعادة هيكل الإدارة الجبائية	أن دراسته قامت بإبراز مدى فعالية النظام الجبائي بصفة عامة في ظل الإصلاحات التي قام بها برنامج عصرنة الإدارة الجبائية، أما دراستنا تخصصت في إبراز جانب الرقابة الجبائية ومدى تحسينها بإستعمال برنامج عصرنة	الجانب النظري من خلال الإطلاع عليه والإستفادة منه
نوى نجاة (2003-2004)	تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في كل من دراستنا ودراسة نجاة نوى	قسمت دراستها إلى أربعة فصول ركزت على تحليل ومعالجة ظاهرة التهريب الضريبي، في حين دراستنا تم تقسيمها إلى فصلين ركزت على متغيرين الرقابة ومدى فعاليتها في ظل عصرنة	الجانب النظري من خلال الإطلاع عليه والإستفادة منه

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية

أولاً: دراسة محمد الطيب قويدر

بعنوان "عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر-دراسة حالة مديرية الضرائب"، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 01، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، السنة 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- تحديد الإطار العام للإصلاحات الجبائية في الجزائر؛
 - تسليط الضوء على نظام عصرنة الإدارة الجبائية؛
 - تقييم برنامج العصرنة والكشف عن أهم نقاط الضعف وتحديد الحلول لها.
- وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:
- إن عملية عصرنة تجلت في الإصلاحات التشريعية والإصلاحات الهيكلية وذلك من أجل سد الثغرات القانونية للتشريع الجبائي؛
 - رفع المردودية والجدية العادية وفعالية الأداء وتفعيل الرقابة الجبائية التي تسعى للحد من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي؛
 - إنشاء هياكل جديدة والتزود بالتجهيزات المتطورة لعصرنة الإدارة الجبائية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة التي تبناها برنامج عصرنة الإدارة الجبائية.

ثانياً: دراسة سمية تومي، منصور بن عمارة

بعنوان "فعالية الرقابة الجبائية في ظل التوجهات الإستراتيجية لعصرنة الإدارة الجبائية-دراسة حالة الجزائر"، مجلة دراسات جبائية، العدد 12، جامعة الطارف، جامعة عنابة، السنة 2018.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن تقييم عمل الإدارة الجبائية وخصوصاً بعد تبني نظام الإدارة الإلكترونية قصد تحسين أداء الإدارة الجبائية حيث استعانا بالمعلومات المستخرجة من المديرية العامة للضرائب بالجزائر والمتعلقة بسبل إجراء الرقابة الجبائية في ظل تنفيذ البرنامج الإلكتروني.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تخفيض الضغط الذي يعاني منه المراقبون الجبائيون وتسهيل الرقابة الجبائية مرتبط بمدى توجه الحكومة الجزائرية نحو عصرنة القطاع الجبائي؛
- مراعاة الحفاظ على وجود علاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف وكذلك خلق الثقة والتوازن أثناء عملية التعديلات للتشريعات الجبائية؛
- ضرورة تغيير النسيج الاقتصادي من خلال تعديل بنية الواردات وزيادة حجم الصادرات بالإضافة إلى تشغيل نظام معلومات دائم يتميز بالدقة وصعوبة الإختراق وتطبيقه في الإدارات الجزائرية.

ثالثاً: دراسة محمد قاسمي

بعنوان "فعالية الرقابة في ظل عصرنة الإدارة الجبائية-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2006-2016"، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 08، العدد 01، جامعة البليدة 02، السنة 2016.

هدفت هذه الدراسة إلى تركيز على أهمية تطبيق النظام الرقابي لدى الإدارة الجبائية باعتباره أداة رديعية وقائية في متناول الإدارة الجبائية من أجل ضمان حقوق الخزينة العامة من جانب، ومن جانب آخر حفظ وتوفير شروط المنافسة بين مختلف الأعوان الاقتصادية مستندا الباحث إلى الإصلاح الهيكلي المجسد منذ بداية سنة 2006 إلى غاية 2016 معتمدا على إحصائيات المديرية العامة للضرائب فيما يخص طرق التحقيق الجبائي بالمقارنة من سنة إلى سنة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- ضرورة تدعيم الإدارة الجبائية بالموارد البشرية من خلال تقديم التحفيزات اللازمة لإستقطابها؛
- الإسراع في تطبيق وتجسيد النظام المعلوماتي الجبائي من أجل فعالية النيات الرقابة الجبائية وإعتماد أسلوب تنفيذ العقوبات القانونية من أجل الردع؛
- تداخل القوانين التشريعية وكثرة تعديلاتها يسهم في عدم إستيعابها من طرف موظفي القطاع وكذلك المكلفين مما يجعل اتساع طرق الغش والتهرب الضريبي.

الجدول رقم 09: المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
محمد الطيب قويدر (2021)	تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في كل من دراستنا ودراساتهم؛ تطرقنا إلى المتغير عصرنة الإدارة الجبائية وتسليط الضوء على نظام عصرنة الإدارة بالإضافة إلى تطرق للإصلاحات الجبائية من حيث الناحية التشريعية والهيكلية	يكمن الاختلاف أن دراسته قامت بإبراز عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر بشكل عام، أما دراستنا تطرقت في إبراز عصرنة الإدارة الجبائية ومدى إمكانيتها في تحسين الرقابة الجبائية؛	من خلال الإستفادة وأخذ فكرة؛ الإقتباس منها والإستفادة في إنجاز أسئلة الإستبيان
دراسة سمية تومي، منصور بن عمارة (2018)	القاسم المشترك بين الدراستين انهما تناولوا موضوع فعالية الرقابة	يكمن الاختلاف من حيث الزمان والمكان الدراسات، فالدراساتهم كانت في سنة	الجانب النظري من خلال الإطلاع عليه وأخذ المعلومات ووضعها في

مذكرتنا؛ الفهم الجيد للموضوع والمساعدة في وضع خطة للموضوع	2018 بالجزائر، أما دراستنا تم إجراؤها سنة 2024 بمركز الضرائب برج بوعريريج	الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية	
الجانب النظري من خلال الإطلاع عليه وأخذ المعلومات ووضعها في مذكرتنا؛ الفهم الجيد للموضوع والمساعدة في وضع خطة للموضوع	يكنم الاختلاف من حيث الزمان والمكان الدراسات، فالدراسهم كانت في سنة 2016 بالبلدية، أما دراستنا تم إجراؤها سنة 2024 بمركز الضرائب برج بوعريريج	القاسم المشترك بين الدراستين انهما تناولوا موضوع فعالية الرقابة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية	محمد قاسمي (2016)

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

أولاً: Kharroubi Hanni, Djilali Ayad Ghoulem Allah (2011)

بعنوان

Nouvelle , Revue "Réforme ET Modernisation L'administration Fiscale"
.Economie, Voule 11, N°:02, Parte 02

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الآليات التي إعتمدتها لعصرنة الإدارة الجبائية وذلك تماشياً مع تطور بيئة وتكنولوجيا، والتكفل بإنشغالات المكلفين بالضريبة وهذا لتحقيق أهداف الدولة المتمثلة في زيادة حجم الموارد المالية للخزينة لتغطية النفقات العامة بإضافة إلى التدابير المتخذة من أجل مكافحة ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تعمل الإدارة الجبائية باستمرار على تحسين جودة خدماتها للمستخدمين وتحديث هيكلتها؛
- عصرنة نظام لتسيير الوثائق الجبائية نظمتها الإدارة على أساس أهمية المسألة الضريبية؛
- إنشاء النظام المعلوماتي جبائتك كخطوة مهمة إلى إمام بالنسبة للإدارة الجبائية وذلك لتحقيق، من خلال تعزيز البنية التحتية التكنولوجية والترويج للخدمات الإلكترونية لتحسين بيئة العمال؛
- أجبرت عصرنة إدارة الضرائب على الإجراءات الحديثة لمعالجة جميع البيانات المتصلة بالضرائب المفروضة على المكلفين وجمع الضرائب المختلفة.

ثانياً: دراسة Kharroubi Kamel (2010-2011)

بعنوان

, Finance, "LE Contrôle Fiscal Comme Un Outil De Lutte Contre La Fraude"
Management Des Enterprise, Memoire De Magister En Sciences Commerciales,
.Université D'ORAN Es-Senia, 2010-2011

هدفت هذه الدراسة إلى:

- معرفة وتحليل ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي؛
- تحديد الأساليب والعوامل الرئيسية للغش والتهرب الضريبي وعواقبه؛
- مدى اعتماد فعالية الرقابة الجبائية في القضاء على الغش والتهرب الضريبي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أن سبب اللجوء إلى الغش والتهرب الضريبي راجع إلى النظام التصريحي المعتمد من طرف الدولة؛
- نظام الرقابة الجزائري تحده قوانين وتشريعات معقدة؛
- من أجل نجاعة الرقابة الجبائية وفعاليتها يجب تبادل وربط التعامل بالمعلومات مع مختلف الإدارات، والعمل على تكوين المراقبين وتطبيق العقوبات والغرامات على المخالفين؛

- حاولت هذه الدراسة الإلمام بجانب أسباب الغش والتهرب الضريبي من خلال رصده ومحاربه باستخدام آلية الرقابة الجبائية.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما إستفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم 10: المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
Kharroubi Hanni, Djilali Ayad Ghoulem Allah (2011)	أن كلتا الدراستين تطرقتا إلى متغير عصرنة الإدارة الجبائية وكذا الهياكل المستحدثة في ظل عصرنة	أن دراسته تطرقت عصرنة الإدارة الجبائية ومختلف الآليات التي جاءت من أجل عصرنة، أما دراستنا ربطت متغير عصرنة الإدارة الجبائية ومدى مساهمتها في تحسين الرقابة الجبائية	الجانب النظري من خلال الإطلاع عليه والإستفادة منه
Kharroubi Kamel (2011-2010)	أن كلتا الدراستين تطرقتا إلى متغير الرقابة الجبائية	أن دراسته تطرقت إلى مدى مساهمة فعالية الرقابة في محاربة ظاهرة الغش والتهرب الضريبي، أما دراستنا تطرقت إلى عصرنة الإدارة الجبائية ودورها في تحسين الرقابة	الجانب النظري

المصدر: من إعداد الطالبتين

خلاصة الفصل الأول:

شمل هذا الفصل من الدراسة الادبيات النظرية للبحث حيث قسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث وتناول المبحث الأول إلى مفاهيم عصرنة، حيث تعتبر عملية العصرنة هي عملية تحديث وتجديد للنظام العام للإدارة ويتجلى ذلك الإصلاحات التشريعية والهيكلية لها والانتقال من النمط الأفقي إلى النمط العمودي في هيكل التنظيم الإدارة الجبائية من أجل رفع مردودية والجبائية وفعالية الأداء، وسعت الدولة جاهدة في تبني العديد من الإصلاحات التشريعية وإثراء القوانين المختلفة، كما قامت أيضا بإنشاء هياكل إدارية جديدة وتزود تجهيزات المتطورة لعصرنة الإدارة الجبائية بهدف تحقيق الأهداف المسطرة التي تبناها برنامج عصرنة، فيما شهد المبحث الثاني الذي خصصنا فيه التطرق إلى مفاهيم عامة للرقابة الجبائية من جميع نواحيها نستخلص أن الرقابة الجبائية تعتبر أداة قانونية في يد الإدارة الجبائية والتي تسعى من خلالها إلى المحافظة على الأموال العمومية والتحقق من مدى صدق وصحة المعلومات المصرح بها من طرف المكلفين بالضريبة ومطابقتها مع المداخل الحقيقية وما تم الحصول عليه من معلومات مصادر أخرى، والعمل على إكتشاف الأخطاء والقيام بتصحيحها، كما أن المشرع الجبائي حدد عدة أشكال للرقابة، بالإضافة الى مجموعة من الإلتزامات والحقوق التي تنظم وتوجه كل من المكلفين والإدارة الجبائية التي تسمح بأداء عملية الرقابة بأكمل وجه، تم إسنادها بالضمانات للمكلفين والأجهزة ووسائل البشرية لأنها تعتبر وسيلة فعالة لمكافحة ظاهرة الغش والتهرب الضريبي نظرا لأهمية الرقابة وما يشهده العالم من تطورات تكنولوجيا وإقتصاديات ضخمة وتخفيف من حدة العبء الضريبي للمكلفين، وتخللها المبحث الثالث الذي خصصناه لعرض الدراسات السابقة في مجال عصرنة الإدارة الجبائية والرقابة الجبائية.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية بمركز

الضرائب لولاية برج بوعرييج

تمهيد:

بعد الإنتهاء من الجانب النظري في الفصل الأول والذي تم من خلاله تناول مختلف المفاهيم المرتبطة بالعصرنة الإدارة الجبائية والرقابة الجبائية، كان لابد من دراسة تطبيقية لمحاولة الإسقاط أو معرفة مدى التطبيق الجانب النظري على الواقع العملي إستكمالا لمحاول هذه الدراسة، تم إختيار مركز الضرائب لولاية برج بوعريرج بإعتباره أحد الهياكل الجبائية الرئيسية في النظام الجبائي.

في هذا الفصل سوف يتم التطرق إلى الدور الذي تلعبه رقمنة الإدارة الجبائية في تحسين عمليات جمع الضرائب وتحسين فعالية الرقابة الجبائية، وكذلك تم إستخدام الإستبيان الذي يعتبر أحد الأدوات المستخدمة بشكل شائع في البحث العلمي الأكاديمي، عن طريق توزيع إستبيانات على العينة المختارة للدراسة التي تتمثل في مدراء مركز الضرائب ورؤساء المصالح وموظفي مركز الضرائب، وبالتالي يجب عليهم بالإجابة على جميع محاور أسئلة الإستبيان بدقة وموضوعية، على أساسها سيتم إثبات أو نفي فرضيات الدراسة.

وللتمكن من توضيح الفكرة أكثر عن موضوع الدراسة قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: التعريف بالهيئة محل الدراسة.

المبحث الثاني: نحو رقمنة القطاع الضريبي في إطار عملية العصرنة.

المبحث الثالث: تحليل الإحصاءات والبيانات.

المبحث الأول: التعريف بالهيئة محل الدراسة

في ظل عصنة الإدارة الجبائية وسعيها في التقريب المسافة بينها وبين المكلفين بالضريبة، وكذلك عصنة الهيكل القديمة لإدارة الضرائب تم إنشاء المركز الضرائب، والذي يعتبر أكبر وأهم هيئة جبائية متوفرة على مستوى الولاية بعد مديرية الضرائب ببرج بوعرييج، سيتم تطرق في هذا المبحث نبذة عن مركز الضرائب التي تمت فيه الدراسة التطبيقية.

المطلب الأول: التعريف بمركز الضرائب لولاية برج بوعرييج

أولاً: تعريف مركز الضرائب برج بوعرييج:

هو مصلحة خارجية للإدارة الجبائية، تابعة لمديرية الضرائب برج بوعرييج، تم إفتتاحه بتاريخ 2012/12/02 ويقع في وسط ولاية برج بوعرييج، يسير الملفات التابعة للنظام الحقيقي متوسطة الحجم بحيث يشكل المحور الوحيد للمكلف بالضريبة، إذ يتكفل بكل الأمور التي تربطه بالإدارة الجبائية من الإستقبال إلى المنازعات، وقد حذا المركز حذو المراكز المفتحة قبله وحقق نتائج ممتازة في مجال التكفل بالمكلف بالضريبة بفضل الطاقم المتميز الذي أعد لهذا المشروع المتكون من 85 إطار، ويسير الآن أزيد من 6000 ملف جبائي.

ثانياً: المحيط الداخلي والخارجي لمركز الضرائب برج بوعرييج:

يتميز مركز الضرائب بمحيط داخلي وخارجي كما يلي:

1. المحيط الداخلي:

يضمن مركز الضرائب ممارسة السلطة السلمية على مختلف مصالحه الداخلية من أجل تحقيق الأهداف المحددة له وتتمثل في:

أ. في مجال الوعاء:

- يمسك ويسير الملفات الجبائية للشركات وغيرها من الأشخاص المعنيين بعنوان الضريبة على أرباح الشركات؛
- مسك وتسير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لإخضاع الضريبي بعنوان الأرباح الصناعية والتجارية والأرباح غير تجارية؛
- إصدار ومعاينة والمصادقة على الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض.

ب. في مجال التحصيل:

- التكفل بالجداول وسندات، وتحصيل الضرائب، والرسوم، والأتاوى؛
- التكفل بالعمليات المادية للدفع والتحصيل وتقدير الأموال النقدية؛
- ضبط الكتابات والحسابات ومركز تسليم القيم.

ج. في مجال الرقابة:

- البحث وتحصيل واستغلال المعلومات الجبائية ومراقبة التصريحات؛
- إعداد وإنجاز برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها.

د. في مجال المنازعات:

- دراسة ومعالجة الشكاوى؛
- متابعة المنازعات الإدارية والقضائية؛
- تسديد قروض الرسوم.

هـ. في مجال الاستقبال والاعلام:

- ضمان مهمة استقبال واعلام المكلفين بالضريبة؛
- التكفل بالإجراءات الإدارية الخاصة بالوعاء لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل قوانينها الأساسية؛
- تنظيم وتسيير المواعيد؛
- نشر المعلومات والآراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

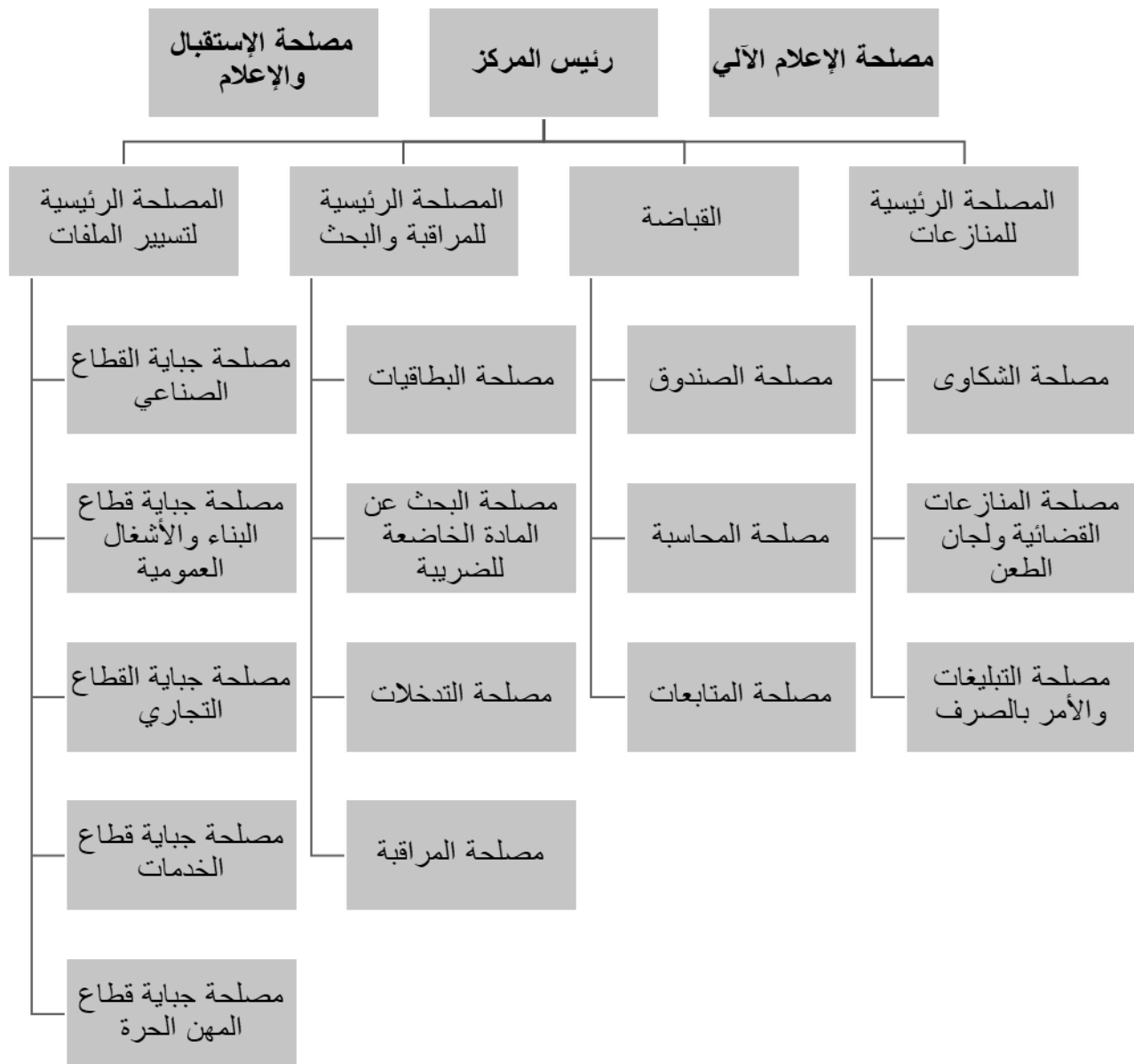
2. محيطها الخارجي:

- لمركز الضرائب علاقات متعددة مع محيطه الخارجي بحيث يقوم بمتابعة الأشخاص الطبيعيين والمعنويين من أجل معرفة الذمة المالية والحقيقية للمكلف وذلك عن طريق الاتصال بمجموعة من المؤسسات والهيئات والإدارات العمومية منها :
- البنوك؛

- المستثمرات الفلاحية والأشخاص الطبيعيين؛
- المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والجمعيات أو أي تنظيم آخر برسم الضرائب أو الرسوم المفروضة على الأجور والمرتبات المدفوعة، أو أي جزء من نشاطهم الخاضع للرسم، بالإضافة إلى الإدارات العمومية الأخرى؛
- هيئة الضمان الاجتماعي.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب برج بوعرييج:

الشكل رقم 07: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب برج بوعرييج



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المقدمة من المركز الضرائب

المطلب الثاني: مصالح ومهام مركز الضرائب

ينظم مركز الضرائب في (03) ثلاث مصالح رئيسية وقبضة ومصليحتين¹:

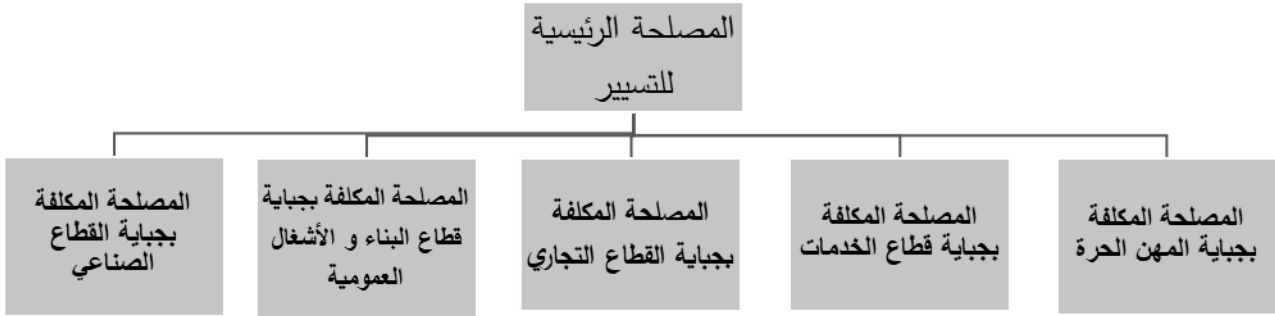
أولاً: المصلحة الرئيسية للتسيير:

وتقوم ب:

- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء، والمراقبة الجبائية ومتابعة الإمتيازات الجبائية والدراسة الأولية للإحتجاجات (تمت دراسة 123 شكوى إدارية سنة 2023)؛
 - المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب؛
 - إقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات و / أو للمراجعة المعمقة للوضعية الجبائية الإجمالية؛
 - إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها؛
 - وتقوم بتسيير أكثر من 6000 ملف جبائي لكل من الشخصيات الطبيعية والمعنوية.
- تضم هذه المصلحة الرئيسية (05) خمس مصالح، وهي:
- المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي؛
 - المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية؛
 - المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري؛
 - المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات؛
 - المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

¹وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، تاريخ الاطلاع: 03/05 /2023، 09:10 - <https://www.mfdgi.gov.dz/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-49/services-exterieurs/269-2014-05-29-12-41-51>

الشكل رقم 08: فروع المصلحة الرئيسية للتسيير



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المقدمة من المركز الضرائب

ثانيا: المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث :

وتكلف لاسيما، بما يلي:

- إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها؛
- إقتراح عمليات مراقبة وإنجازها، برسم المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحواصل تقييمية دورية (في تحقيق محاسبي قامت بدراسة 7 شكوى إدارية سنة 2023).
- (في رقابة على الوثائق قامت بدراسة 17 شكوى إدارية سنة 2023).

وتضم هذه المصلحة الرئيسية (04) أربع مصالح:

1. مصلحة البطاقات والمقارنات :

وتكلف لاسيما، بما يلي :

- تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والإستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها؛
- مركز المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها؛
- التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

2. مصلحة البحث عن المادة الضريبية:

وتكلف لاسيما، بما يلي :

- إعداد برامج دورية للبحث عن المعلومة الجبائية برسم تنفيذ حق الإطلاع؛
- إقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان انطلاقا من المعلومات والإستعلامات المجمعة.

3. مصلحة التدخلات:

التي تعمل في شكل فرق وتكلف لاسيما، بما يلي:

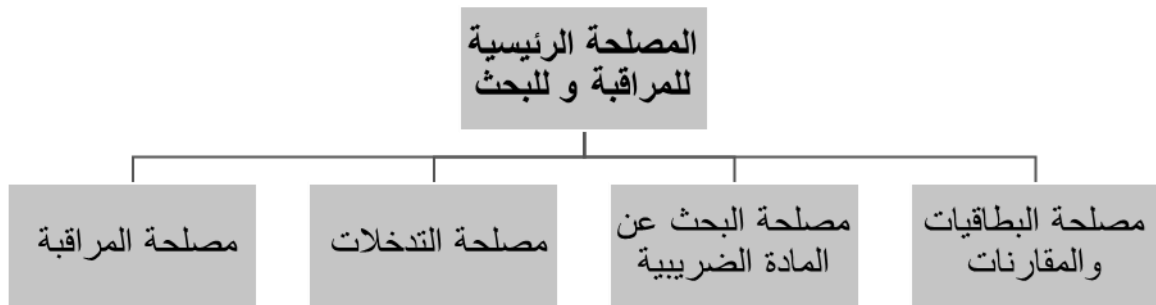
- برمجة وإنجاز التدخلات برسم تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة والمراقبة عند المرور وكذا إنجاز في عين المكان لكلا المعايينات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها وتحصيلها؛
- اقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسباتهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقا من المعلومات والإستعلامات المجمعة.

4. مصلحة المراقبة:

التي تعمل في شكل فرق، وتكلف لاسيما، بما يلي:

- إنجاز برامج المراجعة والمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان؛
- إعداد وضعيات إحصائية دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.

الشكل رقم 09: فروع المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المقدمة من المركز الضرائب

ثالثا: المصلحة الرئيسية للمنازعات:

وتكلف لاسيما، بما يلي:

- دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب وناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛
 - متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.
- وتضم هذه المصلحة ثلاث (03) مصالح:

1. مصلحة الاحتجاجات:

وتكلف لاسيما بما يلي:

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض ضرائب أو الزيادات والعقوبات المحتج عليها و/ أو استرجاع الضرائب والرسوم والحقوق المدفوعة إثر تصريحات مكتتبه أو مدفوعات تلقائية الاقتطاع من المصدر غد تحت وإلى تخفيضات و/ أو إرجاع ضرائب رسوم أو حقوق مدفوعة تلقائيا؛
- دراسة طلبات تتعلق بإرجاع الاقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛
- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة؛
- معالجة منازعات التحصيل.

2. مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية:

وتكلف لاسيما، بما يلي :

- دراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة واختصاص لجان الطعن الإعفائي؛
- المتابعة بالإتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب، للطعون والشكاوى المقدمة للهيئات القضائية.

(قامت المصلحة بدراسة 52 شكوى إدارية سنة 2023)

3. مصلحة التبليغ والأمر بالدفع:

وتكلف لاسيما بما يلي:

- تبليغ القرارات المتخذة برسم مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة وإلى المصالح المعنية؛
 - الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها؛
 - إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات وتبليغها للمصالح المعنية.
- (قامت بدراسة وإصدار قرارات 160 شكوى إدارية سنة 2023، 52 طعن ولائي).

الشكل رقم 10: فروع المصلحة الرئيسية للمنازعات



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المقدمة من المركز الضرائب

رابعا: القباضة:

وتكلف لاسيما بما يلي:

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة فيما يخص التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول العامة أو الفردية تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل؛
 - تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة؛
 - مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.
- (قامت بدراسة 13 شكوى إدارية سنة 2023).

وتضم هذه المصلحة ثلاث (03) مصالح:

- مصلحة الصندوق؛

- مصلحة المحاسبة؛
- مصلحة المتابعات؛
- تنظيم مصلحة المتابعات في شكل فرق.

الشكل رقم 11: فروع القبضة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المقدمة من المركز الضرائب

خامسا: مصلحة الإستقبال والإعلام ومصلحة الإعلام الآلي والوسائل:

1. مصلحة الإستقبال والإعلام:

تحت سلطة رئيس المركز، وتكلف لاسيما بما يلي:

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛
- نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية في اتجاه المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

تم فتح 615 ملف جبائي جديد سنة 2023.

2. مصلحة الإعلام الآلي والوسائل :

وتكلف لاسيما بما يلي:

- استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها؛
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات؛
- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقرات.

المطلب الثالث: مجال اختصاص مركز الضرائب

سنحاول في هذا المطلب التطرق للأشخاص التابعين لمراكز الضرائب وكذا الضرائب والرسوم المسيرة من طرف مراكز الضرائب، الضرائب والرسوم التي يخضعون لها.

أولاً: الأشخاص التابعين لمراكز الضرائب:

- المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي والذي رقم أعمالها السنوي يفوق 8.000.000 دج؛
- الشركات غير الخاضعة لمديرية كبريات المؤسسات؛
- المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزافي والتي تختار الخضوع للضريبة حسب النظام الحقيقي؛
- الأنشطة الخاضعة إجباراً لنظام الحقيقي وحسب المادة 282 مكرر 1 من القانون الضرائب والرسوم المباشرة يستثنى من النظام الضريبة الجزافية الوحيدة الأنشطة التالية:¹

- أنشطة الترقية العقارية وتقسيم الأراضي؛
- أنشطة إستيراد السلع والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها؛
- أنشطة شراء وإعادة البيع على حالها، الممارسة حسب شروط البيع بالجملة، طبقاً للأحكام المنصوص عليها في المادة 183 مكرر 2 من هذا القانون؛
- الأنشطة الممارسة من طرف الوكلاء؛
- الأنشطة الممارسة من طرف العيادات والمؤسسات الصحية الخاصة، وكذا مخابر التحاليل الطبية؛
- أنشطة الإطعام والفندقة المصنفة؛
- القائمون بعمليات تكرير وإعادة رسكلة المعادن النفيسة، صانعي وتجار المصنوعات من الذهب والبلاتين؛
- الأشغال العمومية والري والبناء.

ثانياً: الضرائب والرسوم المسيرة من طرف مراكز الضرائب:²

تتمثل مهام مراكز الضرائب في تسيير الوعاء الضريبي وتحصيل ومراقبة الضرائب والرسوم التالية:

¹ المادة 282 مكرر 1 من القانون الضرائب والرسوم المباشرة 2024، جزائر، ص95.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الموقع <https://www.mfdgi.gov.dz>

- الضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأرباح المهنية؛
- الضريبة على أرباح الشركات؛
- الرسم على القيمة المضافة؛
- الرسم الداخلي على الإستهلاك؛
- رسم المرور على الكحول؛
- الرسم على النشاط المهني؛
- الإقتطاعات من المصدر المستحقة على الأجور والمرتبات والمكافآت؛
- الإقتطاعات من المصدر المستحقة على توزيع أرباح الأسهم على الشركاء؛
- حقوق الطابع.

ثالثا: الضرائب والرسوم التي يخضعون لها:

- مؤسسة فردية خاضعة للنظام الضريبي الحقيقي يخضعون إلى:
 - الضريبة على الدخل الإجمالي عند تحقيق دخل يتعلق بفئة الأرباح المهنية؛
 - الرسم على النشاط المهني؛
 - الرسم على القيمة المضافة.
- شركة غير تابعة لمديرية كبريات المؤسسات يخضعون للضرائب والرسوم التالية:
 1. بالنسبة لشركات الأموال (الشركات ذات المسؤولية المحدودة، الشركات ذات الأسهم):
 - الضريبة على أرباح الشركات على الأرباح المحققة؛
 - الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة؛
 - الضريبة على الدخل الإجمالي فئة مرتبات وأجور على مداخل مسيري الشركات ذات المسؤولية المحدودة.

2. بالنسبة للمؤسسات الأحادية ذات المسؤولية المحدودة:

- الضريبة على أرباح الشركات على الأرباح المحققة؛
- الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة؛
- الضريبة على الدخل الإجمالي فئة مرتبات وأجور على مداخل مسير المؤسسة الأحادية ذات المسؤولية المحدودة.

3. بالنسبة لشركات الأشخاص (شركات التضامن، شركات المساهمة، شركات التوصية البسيطة):

- الضريبة على الدخل الإجمالي فئة مرتبات وأجور؛
- الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة.

المبحث الثاني: نحو رقمنة القطاع الضريبي في إطار عملية العصرية

المطلب الأول: عصرية القطاع الضريبي من خلال رقمنة التصريحات الضريبية

يعتبر إدراج تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة على مستوى الإدارة الجبائية مرحلة أساسية في إستكمال برنامج التحديث والعصرية وهو ما يتطلب تكييف التشريعات الضريبية من أجل التوجه نحو تقنية إزالة الطابع المادي وتنظيم الدخول الإلكتروني للنظام المركزي، ولذلك تم توجيه التفكير نحو إدراج نظام معلوماتي عصري قادر على الإستجابة للتحديات التي تواجهها هذه الإدارة بإعتبارها ممول رئيسي لميزانية الدولة، ولتنفيذ نظام معلوماتي ناجح وضعت المديرية العامة للضرائب كأحد أولوياتها الأساسية بالإعتماد على تكنولوجيات مبتكرة والإرتكاز على إجراءات مبسطة من شأنها أن تسمح بتحسين الفعالية والشفافية ونوعية خدماتها تم توجيه إستراتيجياتها في هذا المجال بأهداف واضحة تتمحور حول رقمنة جميع العمليات الجبائية وكذا التشغيل الآلي الشامل لجميع إجراءات معالجة معطيات ذات الصلة بفرض الضريبة والتحصيل والرقابة والمنازعات.

ويعتبر النظام المعلوماتي ضريبي جديد "جبايتيك" أول تجربة جزائية تسمح بالتصريحات الضريبية عن بعد وهذا في إطار عصرية الإدارة الضريبية وإستخدام الوسائل التكنولوجية لتحسين الخدمات المقدمة للمكلف بالضريبة وكذلك تسهيل عملية تقديم تصريحات الضريبة دون أي إرتباط بالإدارة التقليدية والتي لها أوقات عمل محددة (من 08 سا إلى 16 سا ومن الأحد إلى الخميس)، ويمكن للمكلفين التابعين عن طريق الموقع الإلكتروني دفع G50 للإدارات الضريبة التي تم فيها إطلاق مشروع "جبايتيك" التصريح بالتزاماتهم الضريبية الشهرية، كما تم إستحداث بموجب المادة 16 من قانون المالية لسنة 2021 التصريح الإلكتروني للميزانية الجبائية.

حسب بلاغ وزارة المالية ممثلة بالمديرية العامة للضرائب سنة 2013 على مستوى موقعها الإلكتروني "تهني وزارة المالية إلى علم المكلفين بالضريبة أنه من الآن يسمى النظام المعلوماتي للضرائب الجاري إنجازه جبايتيك"

جبايتيك: إن أصل مصطلح جبايتيك هو لفظ نسخ كلمة (جباية) باللغة العربية و(تك) الموافقة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبالجمع بين الإسمين المختصرين.¹

يقدم للمكلفين (SAP) البوابة الإلكترونية جبايتيك: هي عبارة عن منصة أو بوابة أو فضاء خاص ومؤمن مرتبط بنظام المعلومات بالضريبة يتكون من مجموعة من الخدمات تتعلق بما يلي:

¹ <http://www.mfdgi.gov.dz/portailpublic>

- إكتتاب وإرسال تصريحات الجبائية عبر الأنترنت؛
- الإطلاع على الوثائق التبريرية وطباعتها (إشعار بالدفع)؛
- الإطلاع على الرزنامة السنوية للإلتزامات الجبائية؛
- الإطلاع على الحساب الجبائي للمكلف بالضريبة (معلومات الشخصية، العناصر غير مسددة والمبلغ الإجمالي للدين وغيرها)¹.

ويبقى المستعمل المحرك الرئيسي بإعتباره الفاعل الأساسي المتواجد في صميم نشاط الإدارة بالتالي فهو يشارك في النظام الجبائي ويستفيد في المقابل من أفضل خدمة مقدمة له، ويركز هذا النظام على اللامادية كل العمليات الجبائية والالية الكاملة لجميع إجراءات معالجة السندات بهدف تقديم الدعامة في مجال التكنولوجيا المعلومات للإدارة الجبائية لإتمام مهامها وبلوغ أهدافها وتطوير فرص جديدة في جمع المعلومات الجبائية وتسهيل تداولها، وبذلك يعد نظام المعلومات جبايتك من أهم تكنولوجيات الشبكة الحديثة التي تعتمد عليها المراكز الضريبية في رقمنة الإجراءات الجبائية.

وبالتالي تعتبر "جبايتك" البوابة الجديدة للإدارة الضرائب الجزائرية، حيث تقدم خدمات الإقرار الضريبي عن بعد وتحتي هذه الخدمة لدافعي الضرائب الفرصة لتصفية مسؤوليتهم الضريبية عبر الأنترنت وبدأ عملية دفع مناسبة عن طريق التحويل عبر النظام المصرفي للدفع الجماعي، ويجب أن يكون الإعلان عبر الأنترنت مصحوبا بإصدار أمر التحويل المرتبط على النحو المنصوص عليه في هذه الخدمة.

* من أجل زيارة موقع جبايتك يجب الدخول إليها عن طريق العنوان التالي: www.jibayatic.dz عند الولوج إلى بوابة الموقع تتضح لنا الصورة التالية:

¹ عبد الرزاق ساطور، دور التكنولوجيا معلومات والاتصال في تطوير الرقابة والتحصيل الضريبي، ص 87.



JIBAYA'TIC, présentation

L'administration fiscale algérienne entreprend un programme de modernisation dans lequel une refonte complète de sa structure et de son mode de fonctionnement sont planifiés. Le nouveau système d'information fiscale est actuellement en construction, et l'amélioration de la relation avec l'entreprise en constitue un fondement stratégique. Ce portail constitue une première expérimentation de télé procédures destinées à faciliter et simplifier le devoir fiscal. Il permet la déclaration d'impôts & taxes via le réseau Internet

* عند الدخول إلى الرابط تظهر نافذة حوار يظهر الشكل التالي:



JIBAYA'TIC, présentation

L'administration fiscale algérienne entreprend un programme de modernisation dans lequel une refonte complète de sa structure et de son mode de fonctionnement sont planifiés. Le nouveau système d'information fiscale est actuellement en construction, et l'amélioration de la relation avec l'entreprise en constitue un fondement stratégique. Ce portail constitue une première expérimentation de télé procédures destinées à faciliter et simplifier le devoir fiscal. Il permet la déclaration d'impôts & taxes via le réseau Internet

* في هذه الإستمارة يوجد معلومات وأمامها فراغات ويقوم المكلف بالضريبة بملء جميع المعلومات وتأشيرها بجم المؤسسة والإمضاء لكي يستفيد من خدمة جبايتك لأن هذه الإستمارة تعتبر ضرورية في ملف المكلف.

* هنا يتم وضع المكلف إسم المستخدم الخاص به المقدم له من طرف مركز الضرائب والرقم السري الخاص به.

* عند إدراج المكلف معلوماته الشخصية يدخل إلى فضائه الشخصي الذي يظهر بالشكل التالي:

* عند الولوج إلى الموقع نجد عدة خدمات يقدمها الموقع نقوم بالضغط على OBLIGAT.T dépo t DéCL

ثم يقوم بالتصريح بالضرائب المستحقة هذا الشهر، عند الولوج إلى الموقع سنجد كل الضرائب المستحقة الواجبة الدفع IRG، TVA، TAP لذلك الشهر ونجد مدة الدفع من بداية الشهر إلى نهاية الشهر الموضحة في الشكلين التاليين:

SAP Multichannel Foundation for: x | البريد الإلكتروني | Gmail | البريد الإلكتروني | x | +

jibayatic.mfdgigov.dz/mondossier/index.html?sap-client=400&sap-language=FR#/filing_obligations

Pour recevoir les futures mises à jour de Google Chrome, vous devez disposer de Windows 10 ou d'une version ultérieure. Cet ordinateur utilise Windows 7. [En savoir plus](#) x

Obligat. dépôt déct.

Non rempli

Formulaire	Période	Début de période	Fin de période	Type de revenu	Date d'échéance	Date du justificatif
Etats Récapitulatifs Annuelles	Année 2023	1 janv. 2023	31 déc. 2023	Etats Récapitulatifs Annuelles	20 mai 2024	>
IRG: Professionnel Acomptes Provisionnels	2ème Trimester 2024	1 avr. 2024	30 juin 2024	Impôt revenu global - Professi	20 juin 2024	>
IRG: Salaires	Mai 2024	1 mai 2024	31 mai 2024	Impôt revenu global - Salaires	20 juin 2024	>
TVA: Régime général	Mai 2024	1 mai 2024	31 mai 2024	Taxe sur la valeur ajoutée	20 juin 2024	>

Obligat. dépôt décl.

Non rempli v

Formulaire	Période	Début de période	Fin de période	Type de revenu	Date d'échéance	Date du justificatif
IRG. Salaires	Juillet 2016	1 juil. 2016	31 juil. 2016	Impôt sur le revenu global	20 août 2016	>
IRG. Salaires	Septembre 2016	1 sept. 2016	30 sept. 2016	Impôt sur le revenu global	20 oct. 2016	>
IRG. Salaires	Janvier 2017	1 janv. 2017	31 janv. 2017	Impôt sur le revenu global	20 févr. 2017	>
IRG. Salaires	Février 2017	1 févr. 2017	28 févr. 2017	Impôt sur le revenu global	20 mars 2017	>
IRG. Salaires	Mars 2017	1 mars 2017	31 mars 2017	Impôt sur le revenu global	20 avr. 2017	>
IRG. Salaires	Avril 2017	1 avr. 2017	30 avr. 2017	Impôt sur le revenu global	20 mai 2017	>
IRG. Salaires	Mai 2017	1 mai 2017	31 mai 2017	Impôt sur le revenu global	20 juin 2017	>
IRG. Salaires	Juin 2017	1 juin 2017	30 juin 2017	Impôt sur le revenu global	20 juil. 2017	>
IRG. Salaires	Juillet 2017	1 juil. 2017	31 juil. 2017	Impôt sur le revenu global	20 août 2017	>
IRG. Salaires	Août 2017	1 août 2017	31 août 2017	Impôt sur le revenu global	20 sept. 2017	>
IRG. Salaires	Septembre 2017	1 sept. 2017	30 sept. 2017	Impôt sur le revenu	20 oct. 2017	>

* والتصريح يكون قبل عشرين يوم من الشهر الموالي.

مثال:

TAP Régime général	Septembre 2017	1 sept. 2017	30 sept. 2017	Taxe sur acti professionele	20 oct. 2017	>
TAP Régime général	Octobre 2017	1 oct. 2017	31 oct. 2017	Taxe sur acti professionele	20 nov. 2017	>
TAP Régime général	Novembre 2017	1 nov. 2017	30 nov. 2017	Taxe sur acti professionele	20 déc. 2017	>
TAP Régime général	Décembre 2017	1 déc. 2017	31 déc. 2017	Taxe sur acti professionele	20 janv. 2018	>
TIA Régime général	Mars 2016	1 mars 2016	31 mars 2016	Taxe sur la valeur ajoutée	20 avr. 2016	Double click >
TIA Régime général	Avril 2016	1 avr. 2016	30 avr. 2016	Taxe sur la valeur ajoutée	20 mai 2016	>
TIA Régime général	Juillet 2016	1 jul. 2016	31 jul. 2016	Taxe sur la valeur ajoutée	20 août 2016	>
TIA Régime général	Août 2016	1 août 2016	31 août 2016	Taxe sur la valeur ajoutée	20 sept. 2016	>
TIA Régime général	Septembre 2016	1 sept. 2016	30 sept. 2016	Taxe sur la valeur ajoutée	20 oct. 2016	>
TIA Régime général	Octobre 2016	1 oct. 2016	31 oct. 2016	Taxe sur la valeur ajoutée	20 nov. 2016	>
TIA Régime général	Novembre 2016	1 nov. 2016	30 nov. 2016	Taxe sur la valeur	20 déc. 2016	>

* نقوم بإدخال المعلومات مثل رقم الاعمال الخاص بالنشاط نسبة الضريبة رقم الاعمال المعفى من TVA مثال التصريح واجبة الدفع هذا الشرط TVA بالضريبة المبلغ المرسل من الشهر السابق، نجد:

Formulaire n° 100000003703 - TVA, Régime général pour la période 0316

E3007 - Regularisation du prorata (art 40 C/TCA) (+)Deduction excédentaire	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>
E3008 - Reversement de la déduction (art 38 C/TCA)	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>
(+) Total à rappeler (C)	<input type="text" value="80000"/>	<input type="text" value="80100"/>
E3009 - Total des déductions à opérer (B)	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>
(-) TVA à payer au titre du mois (C - B)	<input type="text" value="80000"/>	<input type="text" value="80100"/>
Précompte à reporter sur le mois suivant (B - C)	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>
Tva auto-liquidée à payer (article 83 du CTCA)	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>
9 - 4 Sous Total	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>
9 Total à Payer	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="80100"/>

Recalculer

+ Réinitialiser ⓘ ? Contrôler 📄 Sauveg. version prélimin.

- * تحتوي على AVIS A PAYER ثم نقوم بإستخراج المرحل من الشهر السابق = المبلغ المستحق للدفع - TVA على المبيعات

Sralue 1 / 1

المديرية العامة للضرائب
DIRECTION GÉNÉRALE DES IMPÔTS

DGI

Centre de Impôts de DWI Alger Est
EL HARRACH
CDI EL HARRACH

Avis à payer

MF: 1345444443333 L#: 21.03.2017 11:42:00

Nom/Raison Sociale: Societe test MCF Q11

Adresse: AVENUE MOHAMED HATTAB / 16102 EL HARRACH

Déclaration: 10000000258 Période de: 01.03.2016 au: 31.03.2016

Code	Principel déclaration	Montant Payable
TVA Régime général	830 500,00	0,00
Total:		830 500,00

Cordialement
Direction Générale des Impôts

المطلب الثاني: دور منصة جبايتك في تحسين أداء أعوان الضرائب لمركز الضرائب برج بوعرييج

يعتبر تطبيق نظام جبايتك المبرمج في الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب أحدث نظام تم إيماده من طرف المديرية والذي يسعى إلى حث المكلفين بالضريبة على إستعمال هذا النظام في مجال التصريح الجبائي للمكلف، والذي يعاني من عدة معيقات في ظل الإدارة التقليدية لا سيما طوابير التي تنتج من كثرة عدد المعنيين بالتصريحات.

إن مصطلح (JIBAYA.TIC) هو لفظ كلمة جباية باللغة العربية و TIC الموافقة لتكنولوجيات الإعلام والإتصال وبالجمع بين الإسمين المختصرين، يبقى المستعمل المحرك الرئيسي بإعتباره الفاعل الأساسي المتواجد في صميم نشاط الإدارة IRG وبالتالي فهو يشارك في النظام الجبائي ويستفيد بالمقابل من أفضل مقدمة له.¹

أولاً: شركة صانعة لبرمجية جبايتك:

برمجية جبايتك مصنع من قبل شركة **SAP AKTIENGESELL SCHAFT**: وهي شركة ألمانية محدودة مقرها في فال دروف، يرمز إختصار SAP (System Application And Products) إلى تطبيقات الأنظمة ومنتجات في معالجة البيانات، وتعتمد على خبرة كبيرة، بدأت نشاطها منذ سنة 1918 وتعمل على تحسين أنشطتها وخدمتها بشكل مستمر، كما أنها تعمل اليوم مع السلطات الجزائرية ضمن رقمنة النظام الجبائي الجزائري والبرمجية له عنصرين يتم العمل عليهم وهما:

- نظام إدارة الضرائب والإيرادات TRM=Tax and Revenue Management

- نظام إدارة علاقات العملاء يربط المكتب الامامي بسلاسة مع المكتب الخلفي

CRM=Customer Relationship Management

¹ سليلي جمال الدين، طالبى محمد، فعالية نظام جبايتك في عصرنة الإدارة الجبائية وتحسين الإيرادات العامة للدولة الجزائرية، جامعة البليدة الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد 100، العدد 115، ص109.

المطلب الثالث: واقع نظام جبايتك على مستوى مركز CDI لبرج بوعرييج

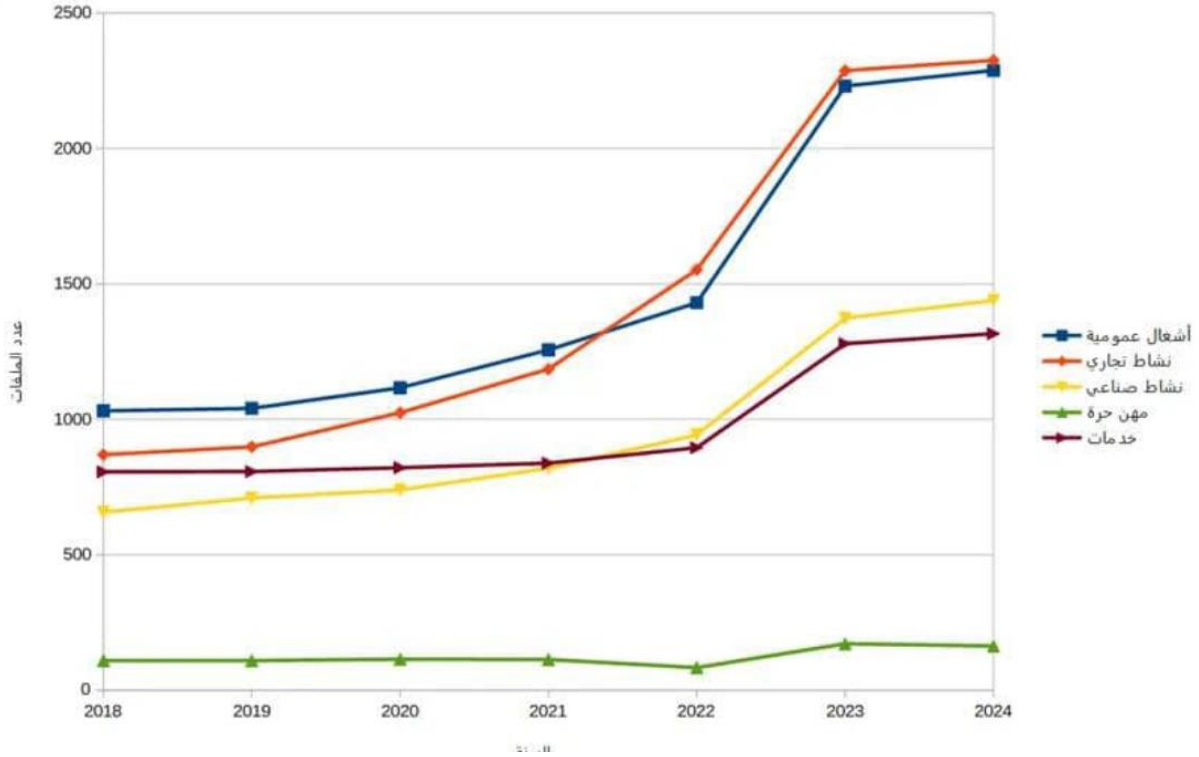
الفرع الأول: تحليل مدى مساهمة نظام جبايتك في تحسين إلتزامات المكلفين بالضريبة التابعين للمركز:

الجدول رقم 11: عدد ملفات التابعة للمركز ولاية برج بوعرييج ما بين 2018-2024

عدد الملفات	عدد الملفات	عدد الملفات	عدد الملفات	عدد الملفات	عدد الملفات	عدد الملفات	نوع النشاط
2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
2288	2230	1430	1256	116	1040	1031	أشغال عمومية
2325	2287	1552	1185	1024	898	869	نشاط تجاري
1439	1337	942	819	739	709	657	نشاط صناعي
163	171	83	113	114	109	109	مهن حرة
1316	1279	895	838	821	807	806	خدمات
7531	7340	4902	4211	3814	3563	3472	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين من المعلومات المقدمة من طرف مفتش مركز الضرائب CDI

الشكل رقم 12: منحى بياني يوضح عدد الملفات المالية حسب الأنشطة 2018-2024



من خلال الجدول رقم (11) الموضح أعلاه الذي تحصلنا عليه من المركز ومن خلال دراسة الشكل رقم (12) منحى البياني يمكننا أن نلاحظ أن الموقع الإلكتروني لمركز الضرائب لبرج بوعريج يسجل إرتقاعاً من سنة إلى أخرى في عدد ملفات إلتزامات المكلفين ليصل إلى 1316 ملف في سنة 2024، ونجد أن النشاط التجاري يملك أكبر عدد من الملفات مقارنة بباقي الأنشطة، أما المهنة الحرة فتناقصت في سنة 2022 نسبة إلى سنة 2023 و 2024.

بالرغم من أن المشرع الجزائري فضل ترك الخيار للمكلفين بالضريبة لإختيار طريقة التعامل مع الإدارة الضريبية بحيث لم يلزم المكلف مثلاً بالتصريح الجبائي الإلكتروني ويتجلى هذا في نص المادة 65 من قانون المالية لسنة 2020 التي منحت للمكلف بالضريبة الخيار في التصريح والدفع الإلكتروني هكذا نلتزم إنتشار الثقافة المعلوماتية لدي أغلبية المكلفين هذا ما أدى إلى تزايد ملفات المكلفين في نظام جبايتك أو تقريبا كل الملفات فكانت منصة جبايتك ناجحة بنسبة مئة بالمئة على مستوى المكلفين سمحت لهم للجوء إلى الرقمنة وتصفح المعلومات من أجل الحصول والوصول إلى المعلومة بكبسة زر.

أما على مستوى الإدارة فإنها ساهمت في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمكلفين وساهمت بالقضاء على الفوضى والإكتظاظ المستمر في طوابير أعوان الضرائب والقباضات وبتالي التوصل إلى إدارة بلا ورق معلومة بلا جهد.

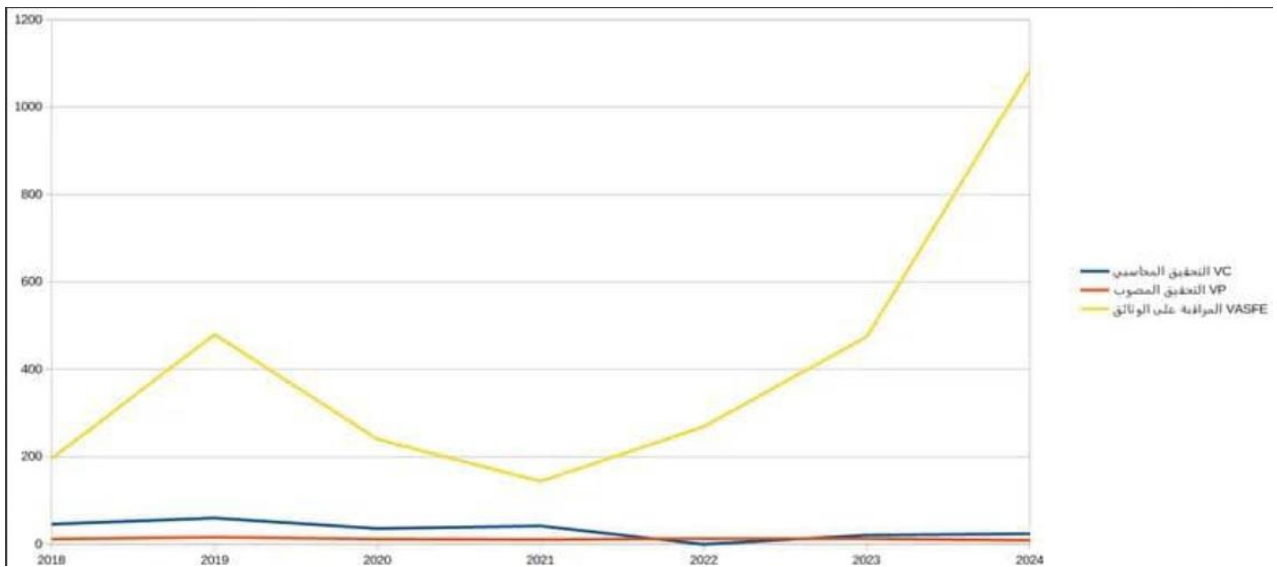
الفرع الثاني: تحليل مدى مساهمة نظام جبايتك في تحسين أداء المصالح الرقابية على مستوى مركز CDI

الجدول رقم 12: ملفات الخاضعة للرقابة الجبائية خلال (2018-2024) على مستوى مركز برج بوعرييج

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
24	21		42	36	60	46	التحقيق المحاسبي VC
09	13	13	11	12	16	12	التحقيق المصوب VP
1082	475	269	144	240	480	196	المراقبة على الوثائق
1115	509	282	197	288	556	254	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين من المعلومات المقدمة من طرف مفتش مركز الضرائب CDI

شكل رقم: 13 منحنى بياني يوضح الملفات الخاضعة للرقابة الجبائية خلال 2018-2024



من خلال الجدول رقم (12) الموضح أعلاه يمكننا أن نلاحظ:

- أن عدد الملفات التي قامت المديرية الفرعية لرقابة الجبائية لولاية برج بوعرييج بمراقبتها خلال الفترة الممتدة بين 2018-2024 هي 3201.

- أن أقل عدد للملفات الخاضعة لمجال الرقابة هي طريقة التحقيق المصوب الذي قدر ب 64 ملف تمت مراقبتها جبائيا وهو يعرف نوعا ما بنوع من الثبات وهذا راجع إلى الإدارة الجبائية ومعرفتها بالوضع المختلف الضرائب مستندة على نظام جبايتيك الملم بالمعلومات.

- بينما يوجد تذبذب وعدم ثبات في عدد الملفات التي تمت للخضوع لتحقيق المحاسبي وهذا راجع إلى التعب الكبير في القيام بهذا العمل أي الانتقال لتحقيق المحاسبي وكذلك لأنه يحاول المكلفون بالضريبة إظهار الوجه الحسن لمحاسبتهم قصد تغليب المحققين من جهة ومن جهة ثانية لسهولة كشف الإنحرافات، وأن أكبر عدد للملفات التي تمت مراقبتها والتحقق فيها جبائيا كانت في خانة الوضعية الجبائية الشاملة بطبيعة الحال هذه نوع من السياسة الضريبية لأنها توفر عامل الجهد والوقت كما أنها أكثر نجاعة في إسترجاع أموال للخزينة العمومية.

المبحث الثالث: تحليل الإحصاءات والبيانات

المطلب الأول: تقديم منهجية الدراسة

في هذا الإطار سنحاول التطرق إلى منهجية الدراسة بمختلف جوانبها، بعرض المنهج المتبع وتعريف بمجتمع الدراسة وعينة الدراسة بالإضافة إلى نموذج الدراسة والأساليب والأدوات المستخدمة في الدراسة.

أولاً: منهج ومجتمع وعينة الدراسة:

سننتظر في هذا العنصر إلى منهج ومجتمع وعينة الدراسة كما يلي:

1. منهج الدراسة:

دراسة منهج خاص بها، والمنهج هو: الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة موضوع ما أي أنه أسلوب التفكير والعمل يعتمد على الباحث لتنظيم أفكار وتحليلها وعرضها وبالتالي الوصول إلى النتائج وحقائق معقولة حول الظاهرة موضوع الدراسة.

بناءً على طبيعة الدراسة ومشكلتها وأهدافها إتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بالدراسة الظاهرة ووصفها بشكل دقيق ولا يقتصر هذا المنهج على جمع البيانات بل يتعداه إلى تحليلها وتفسيرها للوصول إلى إستنتاجات يبنى من خلالها الباحث التصور المقترح بحيث يزيد رصيدها معرفياً عن الموضوع.

2. مجتمع الدراسة:

يتمثل المجتمع في هذه الدراسة على الموظفين العاملين بمركز الضرائب والذين لديهم خبرة في مجال الرقابة الجبائية.

3. عينة الدراسة:

نظراً لصعوبة دراسة المجتمع بكامله نستعين بعينة صغيرة والتي سنسلط عليها دراستنا، وعند الوصول إلى النتائج يمكن تعميمها على جميع أفراد المجتمع باعتبار العينة جزء من مجتمع الدراسة.

في دراستنا هذه إتمدنا على عينة من موظفي مركز الضرائب ببرج بوعريج الذين لديهم خبرة في هذا المجال حيث تم إختيار عينة مكونة من 40 موظفاً تم توزيع الإستبيان عليهم للإجابة عليه.

ثانياً: وصف أداة الإستبيان والتعريف بالمتغيرات الدراسة:

سننتظر في هذا العنصر لوصف أداة الإستبيان والتعرف على متغيرات الدراسة:

1. وصف أداة الإستبيان:

أ. تصميم أداة الإستبيان:

تم الاعتماد على أسلوب الإستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات، وأساسا لمعرفة آراء وإتجاهات عينة البحث، حيث يعتبر الإستبيان من الأدوات المهمة والأساسية لجمع البيانات في الدراسة الميدانية ويعود ذلك إلى تحكم الباحث في الأسئلة والحقائق المراد جمعها من مجتمع البحث، وقمنا توزيعه على عينة الدراسة المتمثلة في موظفي مركز الضرائب برج بوعرييج تم الوصول إلى بناء إستبيان بشكله النهائي (أنظر الملحق رقم 04) مكونا من 28 سؤالاً، كما تم تقسيمه إلى جزئين خصص الجزء الأول للمعلومات عامة عن المستجوبين (موظفي مركز الضرائب) ويضم متغيرات (العمر، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية، رتبة الوظيفة، مكان العمل)، أما الجزء الثاني يتعلق بالمحاور الرئيسية للدراسة ويشمل ثلاثة محاور والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 13: محاور الإستبيان مع عدد عبارات المحاور

عدد المحاور	إسم المحور	أرقام العبارات	عدد العبارات
-	معلومات العامة عن المستجوب	من 1 الى 5	5
الأول	الرقابة الجبائية	من 1 الى 10	10
الثاني	عصرنة الإدارة الجبائية	من 1 الى 10	10
الثالث	واقع عصرنة الإدارة الجبائية في تحسين أداء الرقابة الجبائية	من 1 الى 8	8

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الإستبيان

كما تم الإعتماد على مقياس ليكارت الخماسي "موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة"، والذي يعتمد أوزانا نسبية للإجابة على أسئلة الإستبيان، وذلك لإعطاء أكبر قدر من الحرية لمفردات العينة عند الإجابة عليها على النحو التالي:

الجدول رقم 14: درجات مقياس ليكارت الخماسي

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	/
5	4	3	2	1	الوزن النسبي

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتامدا على معلومات المقياس

لتسهيل تحليل ومناقشة آراء المستجوبين نحو مدى موافقتهم أو عدم الموافقة على ما تضمنته عبارات الإستبيان فإنه يتم إعداد دليل الموافقة على عبارة وعلى كل محور حيث نحصل على المجالات كمايلي:

الجدول رقم 15: مستويات الإجابة لمقياس ليكارت الخماسي

المستوى	المجال	الدرجة
منخفض جدا	[1 - 1.80]	1
منخفض	[1.80 - 2.60]	2
متوسط	[2.60 - 3.40]	3
مرتفع	[3.40 - 4.20]	4
مرتفع جدا	[4.20 - 5]	5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على المرجع: Sekaran, and Bougie. (2016) Research Methods for Business: A Skill-Building Approach. 17th Edition, Wiley & Sons, West Sussex.

ب. نشر وإدارة الإستبيان:

بعد أن تم إعداد الإستبيان بشكله النهائي قمنا بتوزيعه توزيعا يدويا على العينة المقصودة من موظفي مركز الضرائب ببرج بوعرييج من أجل الإجابة على الأسئلة والإستعانة بها في تحليل النتائج.

2. متغيرات الدراسة:

هذه الدراسة تناولت واقع عصنة الإدارة الجبائية في تحسين أداء الرقابة الجبائية إذ يمكن تحديد المتغير المستقل والمتغير التابع كالتالي:

أ. المتغير المستقل: هو المتغير الذي يؤثر على المتغير التابع ولا يمكن لهذا الأخير أن يؤثر على المتغير المستقل وبالنسبة لهذه الدراسة فالمتغير المستقل هو الإعتماد على عصنة الإدارة الجبائية.

ب. المتغير التابع: هو الذي يتأثر بالمتغير المستقل، ويعتبر المتغير التابع في هذه الدراسة هي الرقابة الجبائية

3. الأساليب المستخدمة في الدراسة:

تم إختبار ومعالجة أداة الإستبيان وفق طرق إحصائية عديدة وللوصول لنتائج المرجوة من الدراسة تم إستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS v.25) وهو عبارة عن حزمة برمجية تستخدم لتحليل الإحصائي للبيانات، تقدم هذه الحزمة مجموعة مميزة من الخدمات والتحليلات الإحصائية والتي تسمح للباحثين من جمع وتبويب البيانات التي تخص عينة الدراسة لتحليلها على شكل جداول وأشكال إحصائية تساعدنا للوصول إلى مجموعة من النتائج وأجوبة للإشكالية المطروحة.

4. دراسة خصائص عينة الدراسة:

تم توزيع 40 إستمارة على عينة الدراسة المتمثلة في الموظفين العاملين بمركز الضرائب بولاية برج بوعرييج، وقد بلغت الإستمارات الصحيحة 30 إستمارة بنسبة إستجابة تبلغ 75% وهي نسبة جيدة لإجراء التحليل الإحصائي عليها، والجدول التالي يوضح لنا طرق توزيع إستمارات عينة الدراسة:

الجدول رقم 16: طرق توزيع إستمارات الإستبيان

الإستمارات الموزعة	الإستمارات المسترجعة	الإستمارات الملقاة	الإستمارات الخاضعة للدراسة
40	34	04	30
%100	%85	%10	%75

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الإستمارات الموزعة والمسترجعة

5. الأدوات المستخدمة:

تم إختبار ومعالجة أداة الإستبانة وفق طرق إحصائية عديدة حتى يمكن إستخدامها بشكل صحيح وبطريقة تسمح لنا بجمع معطيات دقيقة حول الظاهرة المدروسة والوصول إلى النتائج المرجوة من هذه الدراسة:

- إختبار الثبات والصدق: وذلك بالإستعانة بمعامل ألفا كرو نباخ لقياس الثبات، أما الصدق فيتم عن طريق الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرو نباخ.
- إختبار التوزيع الطبيعي: لمعرفة توزيع بيانات العينة يتم إستخدام Shapiro-wilk لأن حجم العينة أقل من 50 فردا.
- التكرارات والنسب المئوية: من أجل التحليل الوصفي للمتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة.
- الأشكال والرسوم البيانية: وهي مخططات بيانية عن تمثيل مرئي للبيانات لتكون أوضح وأسهل للفهم مثلا (الرسم البياني الدائري،...).
- المتوسط الحسابي: وهو متوسط مجموعة من القيم المدروسة على عددها، وذلك لغرض التعرف على متوسط إجابات المبحوثين حول الإستبيان وتحديد الإتجاه من خلال الأوزان، ونستطيع من خلال المتوسط الحسابي تحديد الوزن المثوي من أجل تحديد الأهمية النسبية حول العبارات التي تم الإجابة عليها، وكذلك يساعد في ترتيب العبارات وفق أعلى قيمة له.
- الإنحراف المعياري: من أجل معرفة إنحراف إجابات عينة الدراسة إتجاه كل عبارة أو بعد أو متغير، ويوضح التشتت في إجابات عينة الدراسة، فكلما إقتربت قيمته من الصفر فهذا يعني تركيز الإجابات حول متوسطها الحسابي وعدم تشتتها، وبالتالي تكون النتائج أكثر مصداقية، كما أنه يستعان به في ترتيب العبارات في حالة تساوي المتوسط الحسابي لصالح الأقل تشتتا.

المطلب الثاني: الإختبارات الأولية للإستبيان

قبل القيام بالإختبارات الإحصائية المناسبة لتحليل فرضيات الدراسة، لابد من التأكد من موثوقية أداة الدراسة المستخدمة، حيث تعكس الموثوقية هنا درجة ثبات وصدق أداة الدراسة، وتتأثر أداة الدراسة بعدة عوامل نذكر منها:

- تزداد قيمة معامل الثبات بزيادة عدد العبارات في الإستبيان، وذلك من خلال تأثير زيادة عدد العبارات على شمولية المحتوى؛

- نقل قيمة معامل ثبات الإختبار بزيادة تجانس أفراد العينة، وتزداد قيمة معامل الثبات مع زيادة تباين أفراد العينة في إجاباتهم؛
- عندما تكون عبارات الإستبيان غير مفهومة أو صعبة الإستيعاب فتكثر القيم المفقودة، وبالتالي تتأثر درجة ثبات أداة الدراسة،
- إذا كانت الفترة الزمنية بين قياسين بنفس الأداة طويلة نسبيا فإن الظروف قد تختلف وبالتالي قد يؤثر ذلك على إجابات بعض أفراد العينة المستجوبة مما يؤدي إلى عدم ثبات القياس.
- بعد الإنتهاء من بناء أداة الدراسة، تم عرضها على الأساتذة المحكمين، ومن خلال ملاحظاتهم وتوصياتهم، تم صياغة الإستبيان بشكله النهائي.
- وللتحقق من ثبات أداة الدراسة نقوم بحساب معامل ألفا كرو نباخ فإذا كانت قيمة معامل الثبات ألفا كرو نباخ أكبر من 60% (0.6) نستطيع القول أن معامل الثبات جيد وأن الإستبيان ثابت ويمكن إجراء باقي التحليل الإحصائية، ثم نقوم بتجديره لمعرفة مدى صدق أداة الدراسة.
- أولا: ثبات وصدق الأداة الدراسة:

الجدول رقم 17: نتائج إختبار الثبات وصدق أداة الدراسة

الإستبيان	عدد العبارة	معامل ألفا كرو نباخ	معامل الصدق
المحور الأول رقابة الجبائية	10	0.815	
المحور الثاني عصرنة الإدارة الجبائية	10	0.827	0.902
المحور الثالث واقع عصرنة الإدارة الجبائية في تحسين أداء الرقابة الجبائية	8	0.721	
جميع العبارات	28	0.814	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS v.25

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن أداة الدراسة (الإستبيان) تتمتع بدرجة ثبات عالية، لأن معاملات ألفا كرو نباخ لكل المحاور كانت أكبر من 60%، فبالنسبة للمحور الأول قدر معامل الثبات بـ (0.815)، أما

المحور الثاني فقد قدر بـ (0.827)، أما المحور الثالث فقد قدر بـ (0.721)، في حين بلغ معامل الثبات الكلي (الدرجة الكلية) (0.814) وهذا ما يجعل أداة الدراسة تتمتع بثبات كبير جدا.

يقاس صدق أداة الدراسة من خلال تجذير معامل الثبات ألفا كرو نباخ والذي بلغ (0.814) وبالتالي فإن معامل الصدق يساوي: (0.902)، بما أن هذا المعامل قريب من الواحد فإن أداة الدراسة التي لدينا (الإستبيان) تتمتع بصدق كبير، وبالتالي يمكن مواصلة الدراسة.

ثانيا: إختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة:

لإجراء إختبار التوزيع الطبيعي يجب مراعاة حجم العينة، وبما أن حجم العينة 40 وهو أقل من 50 هنا نستخدم إختبار Shapiro-wilk.

الجدول رقم 18: إختبار التوزيع الطبيعي لمحاوَر الإستبيان

النتيجة	Shapiro Wilk		كشف عن توزيع إجابات أفراد العينة على عبارات محاور الإستبيان التالية
	مستوى الدلالة Sig	القيمة الإحصائية	
يتبع التوزيع الطبيعي	0.154	0.953	02
يتبع التوزيع الطبيعي	0.157	0.966	03
يتبع التوزيع الطبيعي	0.488	0.971	04

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS v.25

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة مستويات الدلالة لمحاوَر الإستبيان في العينة المدروسة أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي بيانات الإستبيان تتبع التوزيع الطبيعي، مما يسمح بإستخدام الاختبارات الإحصائية.

ثالثا: التحليل الوصفي للمعلومات العامة للمستجوبين:

تتسم عينة الدراسة بمجموعة من الخصائص في ضوء متغيرات العمر، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية، رتبة الوظيفية يمكن توضيحها فيما يلي:

1. توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر:

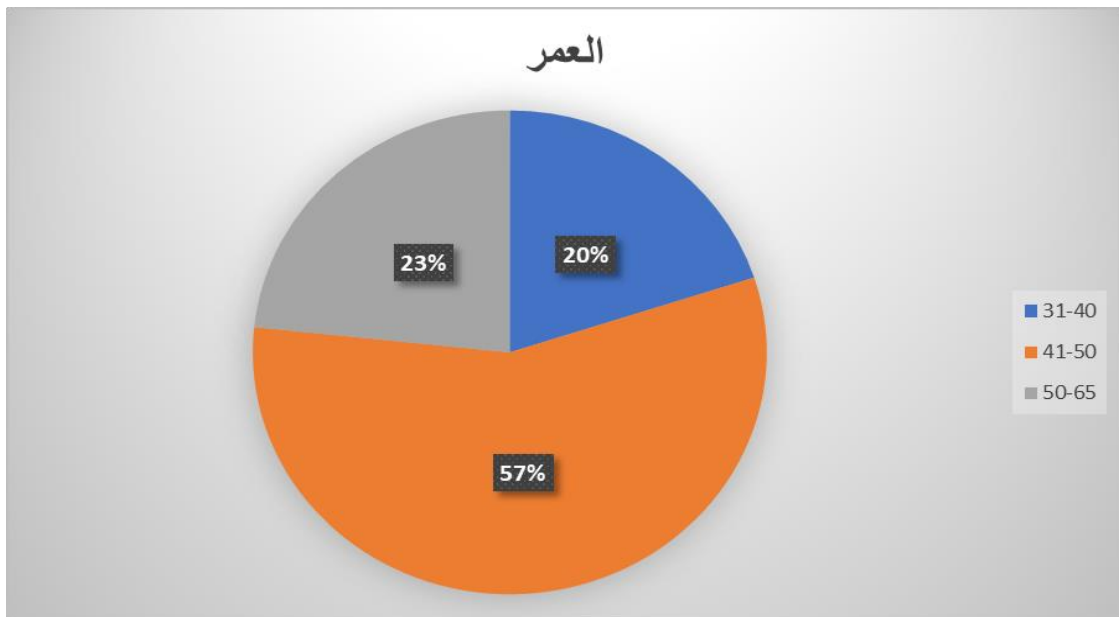
الجدول رقم 19: نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر					
المجموع	أكثر من 50 سنة	من 41 إلى 50 سنة	من 31 إلى 40 سنة	أقل من 30 سنة	/
30	7	17	6	0	التكرارات
%100	%23.34	%56.66	%20	0	النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS v.25

من الجدول أعلاه تم تقسيم العمر إلى أربع فئات حيث نلاحظ أن ما نسبته 20% والبالغ 6 أفراد أن أعمارهم من 31 إلى 40 سنة، بينما بلغت نسبة المستجوبين الذين أعمارهم تتراوح من 41 إلى 50 سنة بعدد 17 فردا وما بنسبتهم 56.66% وهي أكبر نسبة من حيث الفئات العمرية، وبعدد 7 أفراد أعمارهم فوق 50 سنة ما نسبتهم 23.34%، وما نستنتج أن معظم المستجوبين ينتمون إلى فئة عمرية تتراوح أعمارهم من 41 إلى 50 سنة وهي الفئة التي يمكن أن تجيب على الإستبيان بشكل جيد. كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم 14: نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS v.25

2. توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي:

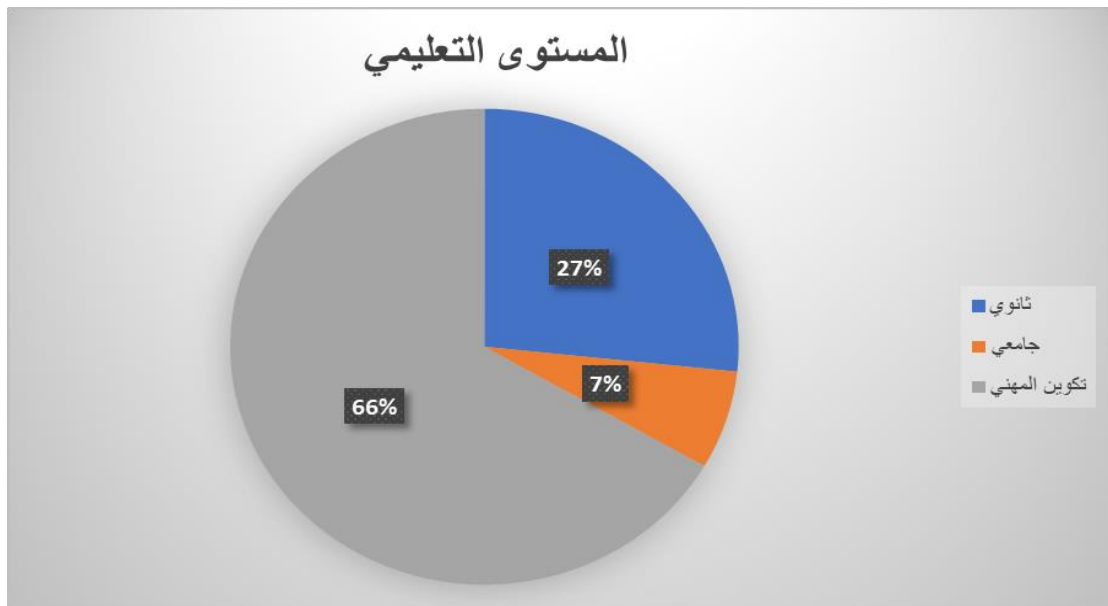
الجدول رقم 20: نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي					
المجموع	دارسات اخرى	تكوين المهني	جامعي	ثانوي	/
30	0	2	20	8	التكرارات
%100	0	%66,7	%6,7	%26,7	النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS v.25

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أكبر نسبة لأفراد العينة يتوزعون حسب متغير المستوى التعليمي كانت لصالح الفئة ذات المستوى تكوين المهني بعدد فردين وبنسبة تقدر ب 66.7% وهي نسبة مرتفعة تمثل أكثر من نصف عينة الدراسة وهذا مؤشر جيد بحيث يستطيعون أن يتأقلموا مع مستجدات وتطورات العصرنة الحالية، وكذلك قدرتهم على إكتساب المعارف وفق التقدم العلمي والتكنولوجي لهذا العصر، بينما فئة المستوى ثانوي بعدد 8 أفراد حيث بلغت نسبتهم 26.7%، ثم يليها فئة مستوى جامعي بعدد 20 فردا وبلغت النسبة 6.7%، وما نستنتجه أن معظم المستجوبين كانوا من الذين ينتمون لمستوى تكوين المهني.

الشكل رقم 15: نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS v.25

3. توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية:

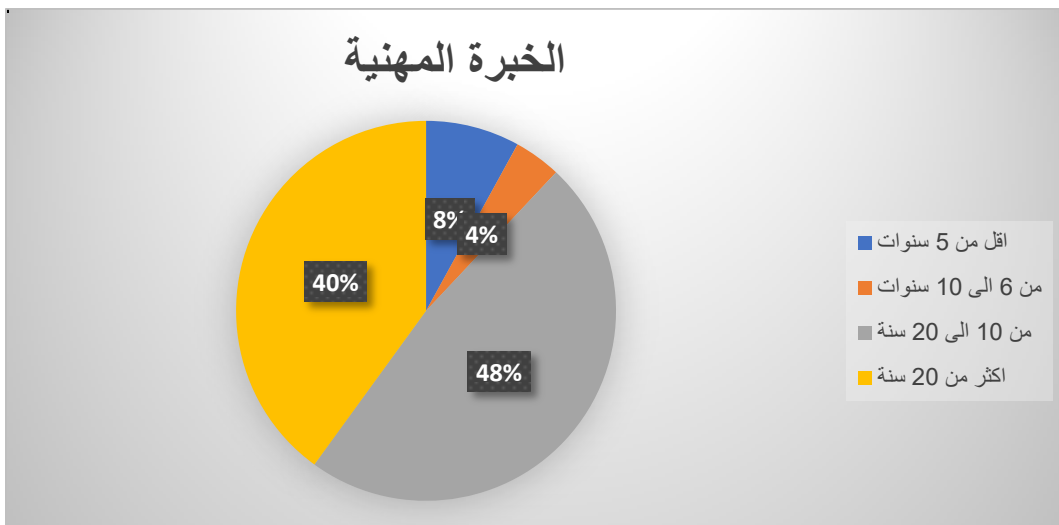
الجدول رقم 21: نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية					
المجموع	أكثر من 20 سنة	10 إلى 20 سنة	6 إلى 10 سنوات	أقل من 5 سنوات	/
30	10	12	1	2	التكرارات
%100	%33,3	%40	%3,3	%6,7	النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS v.25

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أفراد العينة يتوزعون حسب متغير الخبرة المهنية بعدد 12 فردا بنسبة 40% لصالح الأفراد الذين لديهم خبرة مهنية تتراوح بين 10 إلى 20 سنة وهي أكبر نسبة من الفئات الأخرى، ثم يليها وبعدد 10 أفراد لديهم خبرة أكثر من 20 سنة وما بنسبتهم 33.3%، ثم تأتي فئة خبرة أقل من 5 سنوات بفردين وبنسبة 6.7%، وأما البقية لديهم خبرة ما بين 6 إلى 10 سنوات بفردا واحدا وبنسبته 3.3%، وما نستنتجه أن معظم المستجوبين لهم فترة خبرة كبيرة تتراوح من 10 سنوات إلى أكثر من 20 سنة مما يدعم ويعطي ثقة في الإجابات التي يقدمونها بحكم خبرتهم في الميدان ودرابتهم بموضوع الدراسة.

الشكل رقم 16: نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS v.25

4. توزيع أفراد العينة حسب متغير الرتبة الوظيفية

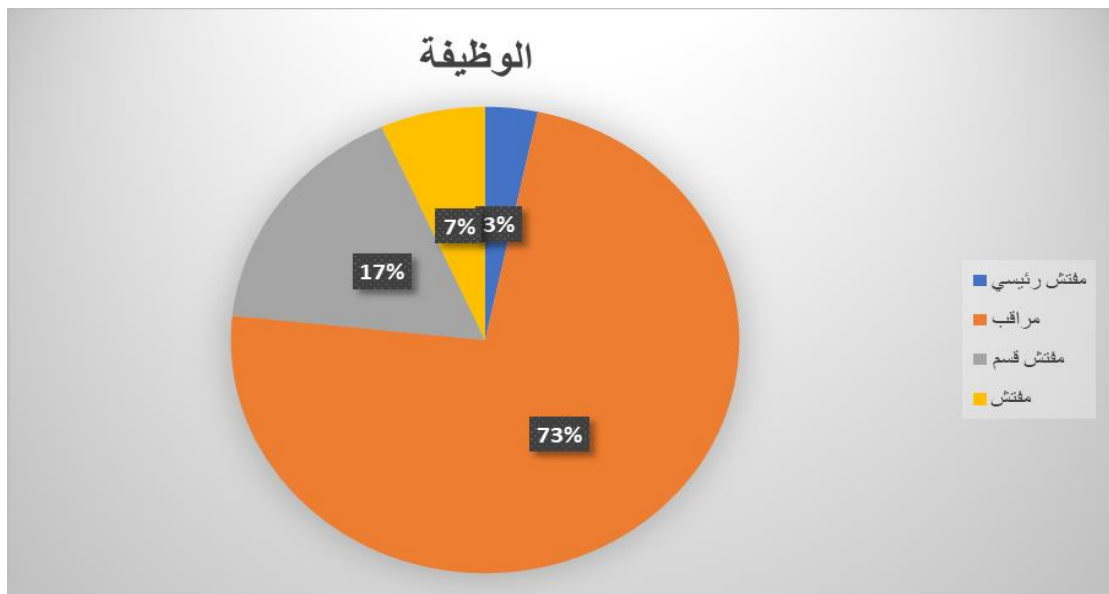
الجدول رقم 22: نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الرتبة الوظيفية

الوظيفة						
المجموع	مفتش	مفتش قسم	مراقب	مفتش مركزي	مفتش رئيسي	/
30	2	5	22	0	1	التكرارات
%100	%6.67	6716,%	373.3%	0	%3.33	النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS v.25

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن 22 فردا بنسبة 73.33% يمتلكون رتبة مراقب وهي أكبر نسبة، ثم يليها الأفراد ذوي رتبة مفتش قسم البالغ عددهم 5 أفراد ونسبتهم 16.67%، ثم يليها الأفراد الذين يمتلكون رتبة مفتش بعدد فردين وبنسبة 6.67%، وأما أصغر نسبة جاءت لحامل رتبة مفتش رئيسي بفرد واحد وبنسبة 3.33%.

الشكل رقم 17: نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الرتبة الوظيفية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS v.25

المطلب الثالث: تحليل وعرض البيانات

في هذا المطلب سنقوم بعرض وتحليل إجابات أفراد العينة على عبارات الجزء الثاني من الإستبيان:

المحور الأول: الرقابة الجبائية

الجدول رقم 23: إتجاه إجابات المستجوبين حول عبارات محور الرقابة الجبائية

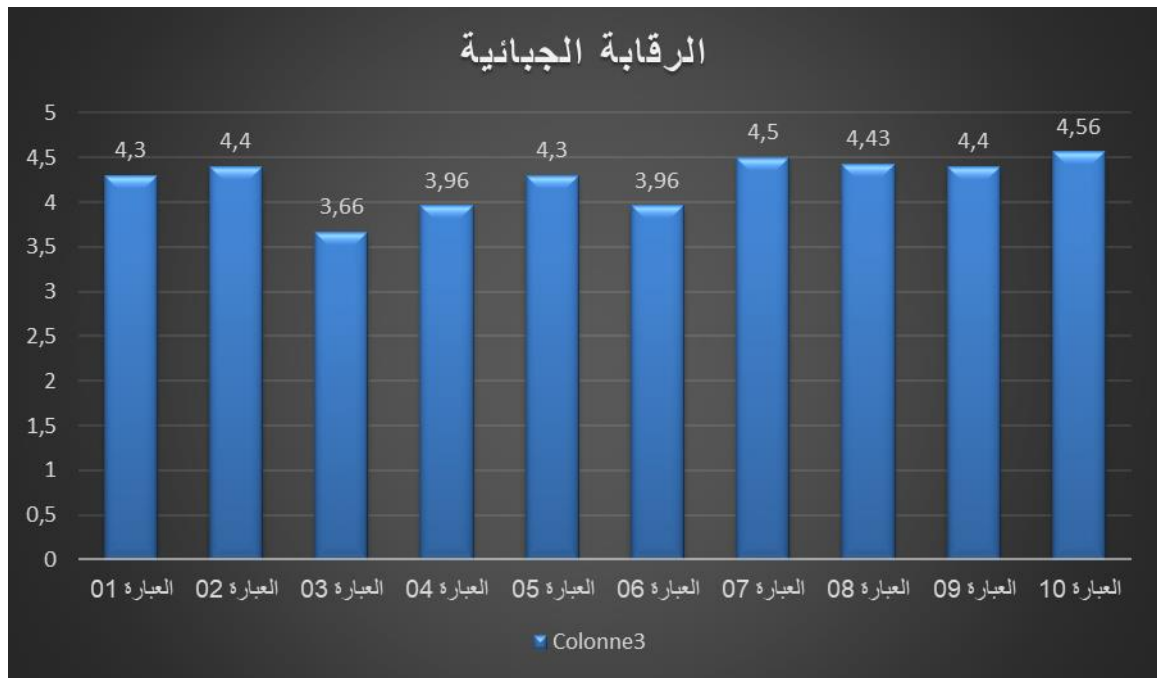
رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	التقدير	الترتيب
01	تهدف الرقابة الجبائية إلى ضمان حقوق الخزينة العمومية وتحسين أداء المكلفين من خلال تطوير آلياتها بما يحقق الفعالية في الرقابة.	3000,4	0,46609	مرتفع جدا	6
02	الرقابة الجبائية الية من وسائل مكافحة التهريب الضريبي.	4,4000	0,56324	مرتفع جدا	5
03	تقوم الرقابة على فحص ومراقبة تصريحات المكلفين بالضريبة من خلال العقوبات والغرامات الجبائية المفروضة.	3,6667	0,66089	مرتفع	10
04	وجود الرقابة الجبائية يدفع المكلفين بالضريبة إلى الالتزام الضريبي.	3,9667	0,99943	مرتفع	8
05	تتمثل الرقابة الشكلية في تصحيح الأخطاء المادية أثناء تقديم المكلف تصريحاته.	4,3000	0,59596	مرتفع جدا	7
06	قوة وفعالية أنظمة الرقابة الجبائية دليل على جودة وفعالية النظام الضريبي ككل.	3,9667	1,09807	مرتفع	9
07	تتم الرقابة الجبائية وفق إطار تنظيمي وقانوني مما يضمن فعالية عملياتها.	4,5000	0,57235	مرتفع جدا	2
08	تؤثر مهارة وكفاءة المراقبين الجبائين إيجابيا على إنتظام الضريبي المكلفين.	4,4333	0,67891	مرتفع جدا	3
09	من حق المكلف بالضريبة الإطلاع على النتائج	4,4000	0,50401	مرتفع جدا	4

				التحقيقات التي تعرض لها.	
10	تسعى الإدارة الضريبية باستمرار تحسين آليات الرقابة الجبائية بما يساهم في التقليل من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي.	4,5667	0,50401	مرتفع جدا	1
	محور الأول: الرقابة الجبائية	4,2767	0,27753	مرتفع جدا	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS v.25

نلاحظ من الجدول أنه بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي للمستجوبين على جميع العبارات ب 4.27 وهو ضمن نطاق المجال مرتفع جدا [4.20 - 5] وبإنحراف معياري قدر ب 0.27 وهذا الأخير ذو قيمة صغيرة وأقل من الواحد مما يشير إلى تقارب آراء المستجوبين، ودعما لنتائج المتحصل عليها فالمتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز البيانات لإتجاهات أفراد العينة أي كلهم موافقون على أنه هناك تطبيق إجراءات الرقابة الجبائية بمركز الضرائب عالية وهذا ما نلاحظه من درجة موافقتهم على عبارات المحور الأول فمعظمها كانت بدرجة مرتفع جدا حيث بلغ أعلى متوسط حسابي للعبارة رقم 10 بقيمة 4.56 في حين أدنى درجة موافقة كانت للعبارة رقم 03 بمتوسط حسابي بلغ 3.66.

الشكل رقم 18: إتجاه إجابات أفراد العينة على محور الرقابة الجبائية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS v.25

المحور الثاني: عصنة الإدارة الجبائية

الجدول رقم 24: اتجاه إجابات المستجوبين حول عبارات محور عصنة الإدارة الجبائية

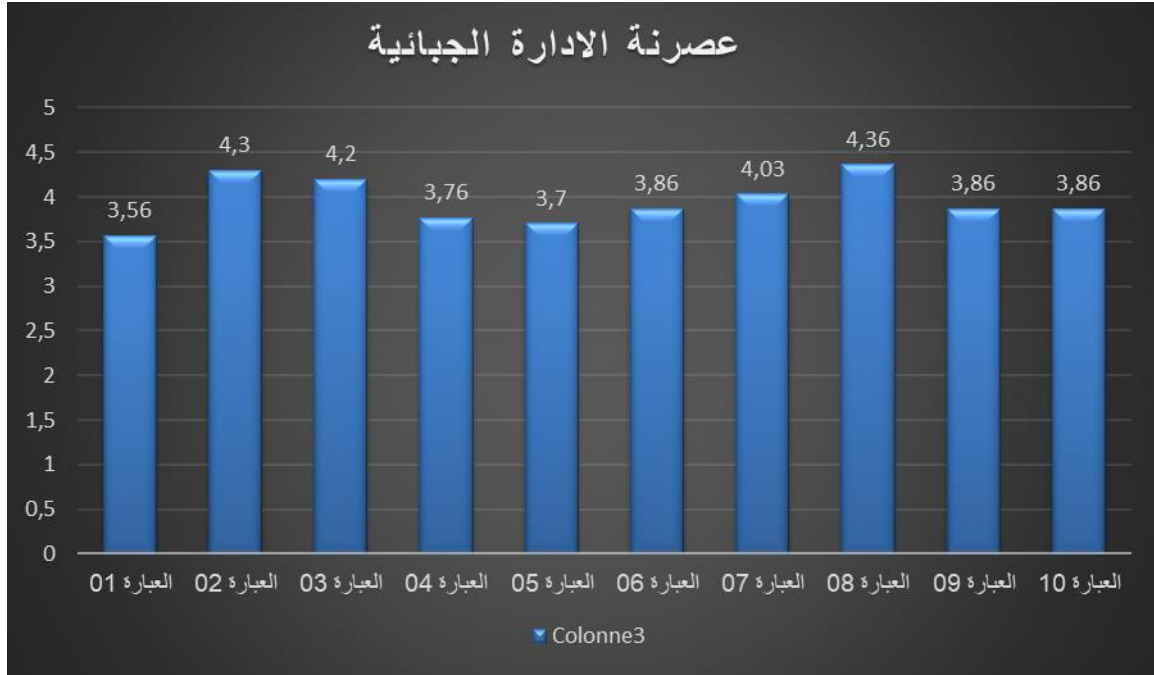
الترتيب	التقدير	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	رقم العبارة
10	مرتفع	1,10433	3,5667	عصنة الإدارة من الناحية الهيكلية للإدارة الجبائية قائم على توحيد الإدارات الجبائية المختلفة المهام في مقر واحد.	01
2	مرتفع جدا	0,79438	4,3000	الاستحداث الحاصل على مستوى هياكل الإدارة الجبائية تعتبر قفزة نوعية ساهمت في تحسين عملية تسيير الملفات الجبائية وتقريب الإدارة من المكلف بالضريبة.	02
3	مرتفع	0,61026	4,2000	ساهم التطور الحاصل للإدارة الجبائية في دعم التواصل بينهما وبين الإدارات المختلفة التي يتعامل معها المكلفين لتوفير المعلومات وتحسين ظروف وإجراءات العمل مقارنة بالطريقة القديمة (التقليدية).	03
8	مرتفع	1,07265	3,7667	هيكلية الإدارة الجبائية إتمدت على تقسيم الإدارات الجبائية وفق الأنظمة الجبائية التي جاء بها المشرع (حقيقي، مبسط، جزافي).	04
9	مرتفع	1,29055	3,7000	عصنة الإدارة الجبائية ساهمت في تقليل ضغط العمل على أعوان الضرائب وتحسين أدائهم.	05
5	مرتفع	0,73030	3,8667	الهيكل الجديد للإدارة الجبائية ساهم في بناء نظام معلوماتي جبائي فعال.	06
4	مرتفع	0,76489	4,0333	الإدارة الجبائية تقوم بدورات تكوينية لصالح في أعوانها من أجل مواكبة التطور الخاص تكنولوجيا المعلومات والاتصال.	07

1	مرتفع جدا	0,66868	4,3667	عصرنة الإدارة الجبائية دليل على فعالية السياسة الضريبية للدولة.	08
6	مرتفع	1,30604	3,8667	عصرنة الإدارة الجبائية كانت حتمية أملتھا الظروف التكنولوجية والاقتصادية الحديثة.	09
7	مرتفع	1,30604	3,8667	يعتبر نظام SPA المعتمد من طرف الإدارة الضريبية نظام فعال من خلال ما يوفره من خصائص ومن خلال سهولة استخدامه.	10
	مرتفع	0,56304	3,9630	محور الثاني: عصرنة الإدارة الجبائية	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS v.25

نلاحظ من الجدول أنه بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي للمستجوبين على جميع العبارات بلغ 3.96 وهو ضمن نطاق المجال مرتفع [3.40 - 4.20] معياري قدر ب 0.56 وهذا الأخير ذو قيمة صغيرة وأقل من الواحد مما يشير إلى تقارب آراء المستجوبين، ودعما لنتائج المتحصل عليها فالمتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز البيانات لإتجاهات أفراد العينة أي كلهم موافقون على أنه هناك تطبيق لعملية عصرنة الإدارة الجبائية بمركز الضرائب عالية وهذا ما نلاحظه من درجة موافقتهم على عبارات المحور فمعظمها كانت بدرجة مرتفع حيث بلغ أعلى متوسط حسابي للعبارة رقم 08 بقيمة 4.36 في حين أدنى درجة موافقة كانت للعبارة رقم 01 بمتوسط حسابي بلغ 1.10.

الشكل رقم 19: إتجاه إجابات أفراد العينة على محور عصرنة الإدارة الجبائية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS v.25

المحور الثالث: واقع عصرنة الإدارة الجبائية في تحسين أداء الرقابة الجبائية

الجدول رقم 25: إتجاه إجابات المستجوبين حول محور واقع عصرنة الإدارة الجبائية في تحسين أداء الرقابة الجبائية

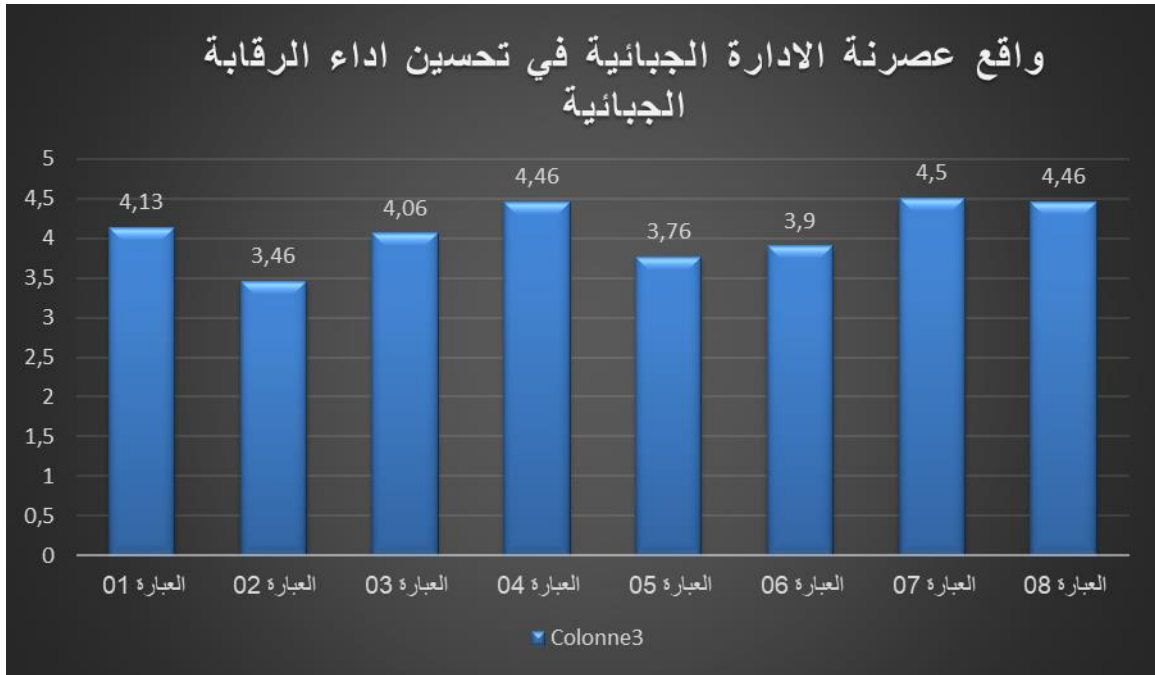
الترتيب	التقدير	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	رقم العبارة
5	مرتفع	0,57135	4,1333	توفر عدد الكافي من المراقبين الجبائين يحسن من عمل إدارة جبائية.	01
4	مرتفع	0,81931	3,4667	وجود وعي كبير من طرف الإدارة الجبائية بأهمية اعتماد برنامج الرقابة الجبائية الإلكترونية.	02
6	مرتفع	0,52083	4,0667	عصرنة الإدارة الجبائية لها دور فعال في تحسين الرقابة الجبائية من خلال توفير الوقت والجهد وتقليل الأخطاء خلال عملية الرقابة.	03

04	وجود قناعة لدى الموظفين بفعالية نظام رقابة الجبائية الإلكترونية في تطوير وتحسين العمل ومستوى أدائهم.	4,4667	0,68145	مرتفع جدا	3
05	يوجد تنسيق كاف وقوي بين الجهات المختصة بين الإدارة الجبائية والرقابة الجبائية.	3,7667	0,62606	مرتفع	8
06	وجود هيكل تنظيمي للإدارة الجبائية يعكس الإختصاصات الوظيفية بشكل جيد يسمح بتحقيق أهداف الرقابة الجبائية بكفاءة وفعالية.	3,9000	0,71197	مرتفع	7
07	رقمنة البيانات المحاسبية لكل المتعاملين الإقتصادييين يسهل على الإدارة الجبائية بإنجاز برنامج الرقابة الجبائية بشكل جيد من خلال زيادة عدد الملفات المراقبة سنويا.	4,5000	0,50855	مرتفع جدا	1
08	يسمح الترقيم الجبائي بمراقبة والتأكد من صحة رقم التعريف الجبائي الخاص بالمكلفين وذلك في حصر والتقليل من عدد الغشاشين المتهربين ضريبيا.	4,4667	0,68145	مرتفع جدا	2
	محور الثالث: واقع عصنة الإدارة الجبائية في تحسين أداء الرقابة الجبائية	4,0958	0,27006	مرتفع	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS v.25

نلاحظ من الجدول أنه بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي للمستجوبين على جميع العبارات بلغ 4.09 وهو ضمن نطاق المجال مرتفع [3.40 - 4.20] وبإنحراف معياري قدره ب 0.27 وهذا الأخير نو قيمة صغيرة وأقل من واحد مما يشير إلى تقارب آراء المستجوبين، ودعما لنتائج المتحصل عليها فالمتوسط الحسابي الإجمالي يمثل مركز البيانات لإتجاهات أفراد العينة أي كلهم موافقون على أن واقع عصنة الإدارة الجبائية في تحسين أداء الرقابة الجبائية وهذا ما نلاحظه من درجة موافقتهم على عبارات المحور فمعظمها كانت بدرجة مرتفع حيث بلغ أعلى متوسط حسابي للعبارة رقم 07 بقيمة 4.50 في حين أدنى درجة موافقة كانت للعبارة رقم 03 بمتوسط حسابي بلغ 3.76.

الشكل رقم 20: إتجاه إجابات أفراد العينة على محور واقع عصرنة الإدارة الجبائية في تحسين أداء الرقابة الجبائية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS v.25

خلاصة الفصل الثاني:

نستخلص من خلال دراستنا للفصل الثاني المتمثل في دراسة تطبيقية حيث تم استعانة بالاستبيان وتوزيعها على 40 فردا متمثلين في موظفين مركز الضرائب ولاية برج بوعرييج، وفي بداية المبحث الأول تم تقديم تعريفا بالهيئة محل الدراسة، أما المبحث الثاني نحو رقمنة القطاع الضريبي في إطار عملية العصرية، أما المبحث الثالث تخصص في تحليل الإحصاءات والبيانات مع اختيار جملة من فرضيات الدراسة، التي من خلالها تم الوصول إلى أن واقع عصرية الإدارة الجبائية لعب دورا كبيرا في تحسين أداء الرقابة الجبائية رغم وجود نقائص لم ترتقي إلى المستوى المطلوب نظرا لمحدودية الأنظمة الجديدة المتطورة في العالم سيتم تداركها مستقبلا لتحقيق سرعة وفعالية أكبر.

الْخَاتَمَةُ

في ختام هذا البحث يمكن القول أن التصريح الجبائي الإلكتروني يعتبر من بين أحد المحاور الأساسية لإصلاح وعصرنة قطاع الضرائب في الجزائر، وذلك بما يتماشى مع التطورات السريعة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة، وبالرغم من الجهود المبذولة في هذا الإطار من طرف السلطات العمومية لإرساء نظام معلوماتي فعال للرقمنة العلاقة بين الإدارة والمكلفين، وإرساء جو من الثقة في التعامل بينهما إلكترونياً إلا أن الإجراء لم يعمم على كل المكلفين بالضريبة نظراً لما تحتاجه من هياكل وموارد مالية.

يعتبر نظام جبايتيك رمزا للعصرنة بحيث يسمح للمكلفين بالضريبة بتقديم تصريحاتهم الجبائية عن بعد دون التنقل إلى المصالح الضريبية وذلك من خلال الموقع بالإضافة إلى ذلك يساهم في تسهيل القيام بعملية الرقابة من طرف أعوان الإدارة الضريبية وتسمح بتسهيل العلاقة بين الإدارة الجبائية والخاضعين للضريبة ولهذا من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية تمكنا من إستنتاج:

- يساهم نظام جبايتيك على مستوى المكلفين بالتصريح عن بعد دون عناء.
- ويقضي على شكل ضياع التصريحات الورقية أو عدم تأشيرها بسبب العدد الكبير لتصريحات المكلفين؛
- التصريحات المقدمة من طرف المكلفين لم تغير في هذا النظام بل تغيرت في وسيلة وطريقة التصريح؛
- تطبيق هذا النظام يسمح للمكلفين بالضريبة بالتصريح عن بعد وإسترجاع البيانات والمعلومات في أسرع وقت.
- وقمن بالدراستنا هذه تحت عنوان "واقع عصرنة الإدارة الجبائية في تحسين أداء الرقابة الجبائية" والتي حاولنا من خلالها الإجابة على الفرضيات المطروحة سابقاً نجد:

* **نتائج الدراسة:** من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

- نصت الفرضية الأولى: "هناك اليات تنظيمية وتشريعية يمكن الإعتماد عليها في عصرنة الإدارة الجبائية"، من خلال دراستنا لقد تم إثبات صحة هذه الفرضية، أي أن وجود اليات تنظيمية وتشريعية يمكن الإعتماد عليها في عصرنة الإدارة الجبائية لتحقيق رقابة الجبائية فعالة وقادرة على تحقيق أهدافها من خلال قياس وتحليل وتتبع القوانين والتشريعات المتعلقة بالإلتزامات الجبائية للمكلفين على توفير البيانات والمعلومات الإلكترونية اللازمة من خلال إعتماد على الإدارة الإلكترونية بشكل إجباري.

- نصت الفرضية الثانية: "مدى مساهمة عصرنة الإدارة الجبائية في تحقيق فعالية الرقابة الجبائية"، من خلال دراستها لقد تم إثبات صحة هذه الفرضية، أي أن عصرنة النظام الجبائي يسعى بشكل كبير في تحسين فعالية الرقابة الجبائية.

* **الاقتراحات:** هناك بعض الإقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال واقع عصرنة الإدارة الجبائية في تحسين أداء الرقابة الجبائية:

- إصلاح وتبسيط نظام الإجراءات الجبائية حتى يسهل إستيعابها من طرف أعوان الإدارة الجبائية والمكلفين؛
- تبسيط القواعد والأنظمة الضريبية لتسهيل إستعمالها من طرف المكلفين بالضريبة؛

- الإسراع في تطبيق الهيكلية الجديدة للمصالح الخارجية، وتوحيد نظام المعلومات الجبائي "جبايتك" "مساهمتك" في نظام موحد يحتوي على جميع العمليات الخاصة بالمكلفين من أجل أن يمد الرقابة الجبائية بالمعلومات اللازمة والدقيقة في الوقت والمكان المناسب، لتسخيرها في برمجة وتنفيذ مختلف آليات الرقابة الجبائية؛
 - يجب الإحتكاك بالدول التي طبقت برنامج العصرية وذلك لتنظيم زيارات ميدانية وإجراء مقابلات مع المسؤولين الذين أشرفوا على هذا المشروع للإستفادة من تجربتهم، والتعرف على نقاط القوة لإعتزازها ونقاط الضعف لتداركها في المستقبل؛
 - الإتصال والتنسيق الإلكتروني بين الإدارة الجبائية ومختلف الإدارات الأخرى أصبح ضرورة لمساعدتها في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمكلف وإستغلالها في عملية الرقابة الجبائية؛
 - ضرورة قيام الإدارة الجبائية بدورات تكوينية لتعزيز مهارات أعوان الرقابة الجبائية وإكتساب خبرات جديدة.
- * آفاق الدراسة:** لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:
- تقييم عصرية الإدارة الجبائية ودورها في الحد من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي؛
 - دور الرقابة الجبائية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؛
 - ما مدى مساهمة النظام الجبائي في تحسين أداء الإدارة الضريبية في الجزائر؛
 - دور تكنولوجيا المعلومات في إطار عصرية الإدارة الضريبية في تحقيق العدالة الجبائية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. محمد حمو، منور اوسرير، محاضرات في جباية المؤسسات مع تمارين محلولة، ط1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009.
2. بوزيدة حميد، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
3. نبيل صقر، الوجيز في شرح قانون العقوبات الخاصة الجريمة الضريبية والتهريب، دار الهدى، ط1، الجزائر، 2013.

ثانياً: الرسائل الجامعية

1. لياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية أم البواقي، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خضير بسكرة، 2010-2011.
2. دريد موسى، دور المحاسبة العامة كأداة للرقابة الجبائية دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية باتنة، مذكرة ماستر في المحاسبة والتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة.
3. عتير سليمان، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة 2011-2012.
4. نظامي بلال، دور التدقيق الجبائي في الحد من اثار المحاسبة الإبداعية على مصداقية التصريحات الجبائية دراسة حالة بمديرية الضرائب ولاية أدرار، مذكرة ماستر في تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دارية أدرار، 2016.
5. آيت بلقاسم لامية، آليات وإجراءات الرقابة الجبائية في الجزائر ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير)، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة "أكلي محند أولحاج" البويرة، 2013-2014.
6. بوشري عبد الغني، فعالية الرقابة الجبائية وأثرها على مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر (1999-2009)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011.
7. عبد الرحيم لواج، فعالية الرقابة الجبائية في تقويم التصريحات الجبائية (دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية جيجل)، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2015-2016.
8. لكحل كمال، لكحل إسماعيل، دور الرقابة الجبائية في الحد من الغش والتهرب الضريبين "دراسة حالة بمفتشية الضرائب سيدي موسى"، مذكرة ماستر في المحاسبة والتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2018-2019.
9. ساعد نبيلة، الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2015.

10. عبد العزيز قتال، أسلوب تفعيل الرقابة الجبائية في الحد من التهرب والغش الضريبيين، حالة الجزائر من 2003 الى 2008، رسالة لنيل شهادة ماجستير، علوم التسيير، المركز الجامعي يحي فارس، الجزائر، 2009.
11. طايبي زين الدين وزبوش مصطفى، دور عصرنة الادارة الجبائية في الجزائر، مذكرة ماستر 2021/2022.

ثالثا: المجلات والمؤتمرات العلمية

1. حسين ال طلحان، كمال خوالدي، أثر الرقابة الالكترونية على أداء الموظفين دراسة ميدانية محافظة جدة، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 02، العدد 10، جويلية 2018.

2. مجلة الدراسات الجبائية، العدد 02، جوان 2013.

3. مغاري عبد الرحمان، شيخي بلال، دور الإدارة الجبائية في تنمية التحصيل الضريبي عن طريق تفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة الجزائر، العدد 02، جوان 2013.

4. بوعلام ولهي، نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة (حالة الجزائر)، ملتقى بعنوان الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الإنسانية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009.

5. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 06، السنة 2018، الرقم التسلسلي 18.

6. عمر قليمي، الدليل العلمي في التسجيل والطابع، معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي، 1990.

7. سليلي جمال الدين، طالبي محمد، فعالية نظام جبائتك في عصرنة الإدارة الجبائية وتحسين الإيرادات العامة للدولة الجزائرية، جامعة البليدة الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد 100، العدد 115.

8. فارس بن يدير، ايدير مصطفى، زرقون محمد، عصرنة الإدارة الضريبية وأثرها على الإمتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 10، الشركات البترولية 2022/2021.

9. بوزيان فيصل، محي الدين محمود عمر، عصرنة الادارة الجبائية كلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة، مجلة الدراسات اقتصادية، المجلد 21، العدد 01، 2021.

10. اسعاد فاطمة ومسعودي خيرة، الرسم على القيمة المضافة في التشريع الجزائري مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد 08، جامعة عمار تلجي الاغواط الجزائر جوان 2018.

11. نجاة نوى، دور مركز الضرائب في تحسين الخدمة المقدمة للمكلفين، مركز الضرائب نموذجاً، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، 2021.

12. سليلي جمال الدين، طالبي محمد، فعالية نظام جبائتك في عصرنة الإدارة الجبائية وتحسين الإيرادات العامة للدولة الجزائرية، جامعة البليدة الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد 100، العدد 115.

رابعا: التشريعات القانونية

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية 2023.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب والرسوم المماثلة 2024.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المالية، القانون التجاري 2007.
4. المديرية العامة للضرائب، مديرية العلاقات العمومية والاتصال، الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة، منشورات الساحل، الجزائر، 2009.
5. المرسوم التنفيذي رقم 327/06 مؤرخ في 18/09/2006 والمتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، الجريدة الرسمية العدد 59، المؤرخ في 24/09/2006.
6. القرار المتعلق بتحديد الاختصاص الإقليمي للمديريات الجهوية والولائية للضرائب وتنظيمها وصلاحياتها لوزارة المالية، المؤرخ في 12/07/1998، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 25/10/1998.
7. القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 07/06/2005، الجريدة الرسمية العدد 43 الصادر بتاريخ 07/06/2005.
8. القرار الوزاري المشترك المتضمن تحديد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، الجريدة الرسمية العدد، 20 المؤرخ في الاحد ربيع الثاني الموافق ل 29 مارس سنة 2009.
9. دليل أخلاقيات المهنة لموظفي المديرية العامة للضرائب.
10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، رسالة المديرية العامة للضرائب العدد 10، 2014.
11. القانون رقم 09-16، 14 جمادى الثانية 1411، الموافق ل 31 ديسمبر 1990، المتضمن لقانون المالية سنة 1991، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 14 جمادى الثانية 1411، الموافق ل 31 ديسمبر 1990، العدد 57، المادة 09.
12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، المادة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2023.
13. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، مديرية العامة للضرائب، الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة، جوان 2019.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Ahmed Hamini, **L'audit comptable et financier**, Edition Berti, Algérie, 2001.
2. Himrane Mohamed, Larioui Abde rrezak, **Le contrôle Fiscal en Algérie, quel est l'impact des reformes ? Tax contral in Algeria, What is the reforms impact ?**, Journal of Advanced Economic Research, Volume 5, Issue 1, Université de Jijel (Algérie), 2020.
3. Jean Claude Martinez, **La Froude Fiscal (Que sais-je)**, Paris, 1984.
4. André Barilari, **Lexique Fiscal**, 2eme édition, Dalloz, Paris, 1992.

5. Taufik Kuniawan, Modernization of the tax Administration system Atheoretical Review of Improving Tax. Capacity. E3swebof conferences73.10022, lcenhs2018.

المواقع الإلكترونية

1. كمال رزيق، فضلي عبد الحليم، نظام المعلومات الجبائي الجزائري الموقع الالكتروني : (<http://www.drdsi.cerist.dz/>)، يوم 2014/03/25، 15h30.
2. وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، تاريخ الاطلاع: 2023/03/05، 09:10 <https://www.mfdgi.gov.dz/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-49/services-exterieurs/269-2014-05-29-12-41-51>

الملاحق

الملحق رقم 01: التصريح بالوجود (سلسلة G08)

تاريخ الإستلام

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

تصريح بالوجود

المديرية العامة للضرائب

يكتبه المكلف بالضريبة الخاضع إلى:

مديرية الضرائب

لولاية: (1) } - الضريبة على أرباح الشركات
- الضريبة على الدخل الإجمالي

سلسلة G. رقم 8 (2007) المطبوعة الرسمية الجزائر

الإسم واللقب أو التسمية :	
اسم الشهرة التجاري :	
عنوان المقر الإجتماعي :	
رقم السجل التجاري :	ج.ج. البريدي أو البنكي :
رقم بطاقة الحرفي أو رقم الاعتماد :	الهاتف :
رت. الاحصائي :	رت. الجبائي :
عنوان المؤسسة في الجزائر (الشركات الأجنبية) (2) :	
صفة المصروح : مالك - مستأجر - مسير حر - مسير أجير (1) :	
تاريخ بدء النشاط :	

الشكل القانوني للشركة (ضع علامة في الخانة المناسبة)	
<input type="checkbox"/> مؤسسة فردية.	<input type="checkbox"/> شركة تعاونية.
<input type="checkbox"/> شركة فعليه.	<input type="checkbox"/> مؤسسة عمومية (شركة).
<input type="checkbox"/> شركة التضامن.	<input type="checkbox"/> مؤسسة عمومية.
<input type="checkbox"/> شركة مدنية مهنية.	<input type="checkbox"/> شركة ذات الإقتصاص المختلط.
<input type="checkbox"/> جمعية بالمشاركة.	<input type="checkbox"/> وحدة اقتصادية محلية (ولائية أو بلدية).
<input type="checkbox"/> شركة ذات مسؤولية محدودة.	<input type="checkbox"/> أخرى :
<input type="checkbox"/> شركة المساهمة.	
<input type="checkbox"/> شركة أجنبية : أذكر الشكل القانوني :	
طبيعة النشاط الرئيسي :	
نشاطات ثانوية أخرى :	
عناوين المؤسسات الثانوية الأخرى :	
مكان مسك المحاسبة :	
إسم وعنوان المحاسب :	

(1) اشطب العلامات غير الملائمة

(2) بالنسبة للشركات الأجنبية تقدم نسخة طبق الأصل لعقد أو عقود الأعمال أو الدراسات.

يشهد بصحته من طرف المصروح الممضي أسفله الذي يعترف بإطلاع على التزاماته الجبائية.

ب. في
الإمضاء

يجب إيداع هذا التصريح في الأيام الثلاثين (30) الأولى
الصالحة لتاريخ بدء النشاط، لدى مفتشية الضرائب
المزلة.

الملحق رقم 04: الإمتحان



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

إمتحان

الأخ الكريم، الأخت الكريمة

تحية إحترام بعد؛

في إطار التحضير لمذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تحت عنوان "واقع عصرنة الإدارة الجبائية في تحسين أداء الرقابة الجبائية" من جامعة محمد البشير الإبراهيمي -برج بوعريريج- لدى مركز الضرائب -برج بوعريريج- نضع بين أيديكم هذا الإمتحان والذي يعتبر أحد الأدوات التي تستخدم لجمع البيانات الأولية في البحث العلمي الأكاديمي. نأمل منكم التكرم بالإجابة على جميع محاور أسئلة الإمتحان بدقة وموضوعية، ستكون دقة إجاباتكم عوناً لنا في التوصل إلى نتائج بحثية دقيقة ومضبوطة، كما نؤكد لسيادتكم أن كل المعلومات الملقاة من إجاباتكم ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي. مع شكرنا المسبق، تقبلوا منا فائق التقدير والإحترام.

الطالبين:

الأستاذ المشرف:

- د/ جايز كريم

- ساسي ياسمين

- ولد عمر نسرين

السنة الجامعية: 2024/2023

الجزء الأول: معلومات عامة عن المستجوب

يرجى وضع علامة (x) على الإجابة التي تراها مناسبة:

<input type="checkbox"/>	من 41 إلى 50 سنة	<input type="checkbox"/>	1/ العمر: أقل من 30 سنة
<input type="checkbox"/>	أكثر من 50 سنة	<input type="checkbox"/>	من 31 إلى 40 سنة
<input type="checkbox"/>	تكوين مهني	<input type="checkbox"/>	2/ المستوى التعليمي: ثانوي
<input type="checkbox"/>	دراسات أخرى	<input type="checkbox"/>	جامعي
<input type="checkbox"/>	من 10 إلى 20 سنة	<input type="checkbox"/>	3/ الخبرة المهنية: أقل من 05 سنوات
<input type="checkbox"/>	أكثر من 20 سنة	<input type="checkbox"/>	من 06 إلى 10 سنوات
<input type="checkbox"/>	مفتش قسم	<input type="checkbox"/>	4/ رتبة الوظيفية: مفتش رئيسي
<input type="checkbox"/>	مفتش	<input type="checkbox"/>	مفتش مركزي
<input type="checkbox"/>	عون المعاينة	<input type="checkbox"/>	مراقب
		<input type="checkbox"/>	5/ مكان العمل: مديرية الضرائب

الجزء الثاني: محاور الاستبيان

المحور الأول: الرقابة الجبائية

رقم العبارة	الفقرة	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تهدف الرقابة الجبائية إلى ضمان حقوق الخزينة العمومية وتحسين أداء المكلفين من خلال تطوير الياتها بما يحقق الفعالية في الرقابة.					
2	الرقابة الجبائية الفعالة الية من وسائل مكافحة التهرب الضريبي.					
3	تقوم الرقابة على فحص ومراقبة تصريحات المكلفين بالضريبة من خلال العقوبات والغرامات الجبائية المفروضة.					
4	وجود الرقابة الجبائية يدفع المكلفين بالضريبة إلى الالتزام الضريبي.					
5	تتمثل الرقابة الشكلية في تصحيح الأخطاء المادية أثناء تقديم المكلف تصريحاته.					
6	قوة وفعالية أنظمة الرقابة الجبائية دليل على جودة وفعالية النظام الضريبي ككل.					
7	تتم الرقابة الجبائية وفق إطار تنظيمي وقانوني مما يضمن فعالية عملياتها.					
8	تؤثر مهارة وكفاءة المراقبين الجبائين إيجابيا على إنتظام الضريبي المكلفين.					
9	من حق المكلف بالضريبة الإطلاع على النتائج التحقيقات التي تعرض لها.					
10	تسعى الإدارة الضريبية باستمرار تحسين اليات الرقابة الجبائية بما يساهم في التقليل من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي.					

المحور الثاني: عصرنة الإدارة الجبائية

رقم العبارة	الفقرة	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	عصرنة الإدارة من الناحية الهيكلية للإدارة الجبائية قائم على توحيد الإدارات الجبائية المختلفة المهام في مقر واحد.					
2	الإستحداث الحاصل على مستوى هياكل الإدارة الجبائية تعتبر قفزة نوعية ساهمت في تحسين عملية تسيير الملفات الجبائية وتقريب الإدارة من المكلف بالضريبة.					
3	ساهم التطور الحاصل للإدارة الجبائية في دعم التواصل بينهما وبين الإدارات المختلفة التي يتعامل معها المكلفين لتوفير المعلومات وتحسين ظروف وإجراءات العمل مقارنة بالطريقة القديمة (التقليدية).					
4	هيكلية الإدارة الجبائية إعتمدت على تقسيم الإدارات الجبائية وفق الأنظمة الجبائية التي جاء بها المشرع (حقيقي، مبسط، جزافي).					
5	عصرنة الإدارة الجبائية ساهمت في تقليل ضغط العمل على أعوان الضرائب وتحسين أدائهم.					
6	الهيكل الجديد للإدارة الجبائية ساهم في بناء نظام معلوماتي جبائي فعال.					
7	الإدارة الجبائية تقوم بدورات تكوينية لصالح أعوانها من أجل مواكبة التطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.					
8	عصرنة الإدارة الجبائية دليل على فعالية السياسة الضريبية للدولة.					
9	عصرنة الإدارة الجبائية كانت حتمية أملت لها الظروف التكنولوجية والاقتصادية الحديثة.					
10	يعتبر نظام SPA المعتمد من طرف الإدارة الضريبية نظام فعال من خلال ما يوفره من خصائص ومن خلال سهولة استخدامه.					

المحور الثالث: واقع عصرنة الإدارة الجبائية في تحسين أداء الرقابة الجبائية

رقم العبارة	الفقرة	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	توفر عدد الكافي من المراقبين الجبائين يحسن من عمل إدارة جبائية.					
2	وجود وعي كبير من طرف الإدارة الجبائية بأهمية اعتماد برنامج الرقابة الجبائية الإلكترونية.					
3	عصرنة الإدارة الجبائية لها دور فعال في تحسين الرقابة الجبائية من خلال توفير الوقت والجهد وتقليل الأخطاء خلال عملية الرقابة.					
4	وجود قناعة لدى الموظفين بفعالية نظام رقابة الجبائية الإلكترونية في تطوير وتحسين العمل ومستوى أدائهم.					
5	يوجد تنسيق كاف وقوي بين الجهات المختصة بين الإدارة الجبائية والرقابة الجبائية.					
6	وجود هيكل تنظيمي للإدارة الجبائية يعكس الإختصاصات الوظيفية بشكل جيد يسمح بتحقيق أهداف الرقابة الجبائية بكفاءة وفعالية.					
7	رقمنة البيانات المحاسبية لكل المتعاملين الاقتصاديين يسهل على الإدارة الجبائية إنجاز برنامج الرقابة الجبائية بشكل جيد من خلال زيادة عدد الملفات المراقبة سنويا.					
8	يسمح الترقيم الجبائي بمراقبة والتأكد من صحة رقم التعريف الجبائي الخاص بالمكلفين وذلك في حصر والتقليل من عدد الغشاشين المتهربين ضريبيا.					

الملحق رقم 05: نتائج مخرجات نتائج Spss.V.25

```
RELIABILITY
/VARIABLES=P1Q01 P1Q02 P1Q03 P1Q04 P1Q05 P1Q06 P1Q07 P1Q08 P1Q09 P1Q10
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL-
/MODEL=ALPHA.
RELIABILITY
/VARIABLES=P1Q01 P1Q02 P1Q03 P1Q04 P1Q05 P1Q06 P1Q07 P1Q08 P1Q09 P1Q10
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

Remarques

Sortie obtenue		23-MAY-2024 15:39:11
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données0
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	30
	Entrée de la matrice	
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
Syntaxe		RELIABILITY /VARIABLES=P1Q01 P1Q02 P1Q03 P1Q04 P1Q05 P1Q06 P1Q07 P1Q08 P1Q09 P1Q10 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.00
	Temps écoulé	00:00:00.00

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	30	100.0
	Exclue ^a	0	.0
	Total	30	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.815	10

Fiabilité

		Remarques
Sortie obtenue		23-MAY-2024 15:40:09
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données0
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	30
	Entrée de la matrice	
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
Syntaxe		RELIABILITY /VARIABLES=P2Q01 P2Q02 P2Q03 P2Q04 P2Q05 P2Q06 P2Q07 P2Q08 P2Q09 P2Q10 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.00
	Temps écoulé	00:00:00.00

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	30	100.0
	Exclue ^a	0	.0
	Total	30	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.827	10

Fiabilité

		Remarques
Sortie obtenue		23-MAY-2024 15:40:38
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données0
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	30
	Entrée de la matrice	
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.
Syntaxe		RELIABILITY /VARIABLES=P3Q01 P3Q02 P3Q03 P3Q04 P3Q05 P3Q06 P3Q07 P3Q08 /SCALE ('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.00
	Temps écoulé	00:00:00.00

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	30	100.0
	Exclue ^a	0	.0
	Total	30	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.721	8

Descriptives

		Remarques
Sortie obtenue		23-MAY-2024 15:41:53
Commentaires		
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données0
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	30
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Toutes les données non manquantes sont utilisées.
Syntaxe		DESCRIPTIVES VARIABLES=P1Q01 P1Q02 P1Q03 P1Q04 P1Q05 P1Q06 P1Q07 P1Q08 P1Q09 P1Q10 P2Q01 P2Q02 P2Q03 P2Q04 P2Q05 P2Q06 P2Q07 P2Q08 P2Q09 P2Q10 P3Q01 P3Q02 P3Q03 P3Q04 P3Q05 P3Q06 P3Q07 P3Q08 p1 p2 p3 /STATISTICS=MEAN STDDEV VARIANCE.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.00
	Temps écoulé	00:00:00.03

Statistiques descriptives

	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Variance
P1Q01	30	4.3000	.46609	.217
P1Q02	30	4.4000	.56324	.317
P1Q03	30	3.6667	.66089	.437
P1Q04	30	3.9667	.99943	.999

P1Q05	30	4.3000	.59596	.355
P1Q06	30	3.9667	1.09807	1.206
P1Q07	30	4.5000	.57235	.328
P1Q08	30	4.4333	.67891	.461
P1Q09	30	4.4333	.50401	.254
P1Q10	30	4.5667	.50401	.254
P2Q01	30	3.5667	1.10433	1.220
P2Q02	30	4.3000	.79438	.631
P2Q03	30	4.2000	.61026	.372
P2Q04	30	3.7667	1.07265	1.151
P2Q05	30	3.7000	1.29055	1.666
P2Q06	30	3.8667	.73030	.533
P2Q07	30	4.0333	.76489	.585
P2Q08	30	4.3667	.66868	.447
P2Q09	30	3.8667	1.30604	1.706
P2Q10	30	3.8667	1.30604	1.706
P3Q01	30	4.1333	.57135	.326
P3Q02	30	3.4667	.81931	.671
P3Q03	30	4.0667	.52083	.271
P3Q04	30	4.4667	.68145	.464
P3Q05	30	3.7667	.62606	.392
P3Q06	30	3.9000	.71197	.507
P3Q07	30	4.5000	.50855	.259
P3Q08	30	4.4667	.68145	.464
المحور الأول	30	4.2767	.27753	.077
المحور الثاني	30	3.9630	.56304	.317
المحور الثالث	30	4.0958	.27006	.073
N valide (liste)	30			

Fréquences

Remarques

Sortie obtenue		23-MAY-2024 15:56:31
Commentaires		
Entrée	Données	C:\Users\ECO- .sav جازيSERV\Desktop\
	Jeu de données actif	Jeu_de_données0
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	30

Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
Syntaxe		FREQUENCIES VARIABLES=age N EP GP /ORDER=ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.00
	Temps écoulé	00:00:00.03

Statistiques

		Age	N	EP	GP
N	Valide	30	30	30	30
	Manquant	0	0	0	0

Table de fréquences

		Age			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 40 الى 50	17	56.7	56.7	56.7
	اكتر من 50	7	23.3	23.3	80.0
	5.00	6	20.0	20.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

		N			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	8	26.7	26.7	26.7
	تكوين	2	6.7	6.7	33.3
	جامعي	20	66.7	66.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

		EP			
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل 5	2	6.7	6.7	6.7
	من 06 الى 10	1	3.3	3.3	10.0
	من 10 الى 20	12	40.0	40.0	50.0
	اكتر من 20	10	33.3	33.3	83.3
	5.00	5	16.7	16.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

GP

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	رئيسي	1	3.3	3.3	3.3
	قسم	5	16.7	16.7	20.0
	مراقب	22	73.3	73.3	93.3
	مراقب	2	6.7	6.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

Fiabilité

Remarques

Sortie obtenue		04-JUN-2024 11:11:10
Commentaires		
Entrée	Données	C:\Users\ECO- .sav جازيSERV\Desktop\
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	30
	Entrée de la matrice	C:\Users\ECO- .sav جازيSERV\Desktop\
	Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante
	Observations utilisées	Les statistiques reposent sur l'ensemble des observations dotées de données valides pour toutes les variables dans la procédure.

Syntaxe		RELIABILITY /VARIABLES=P1Q01 P1Q02 P1Q03 P1Q04 P1Q05 P1Q06 P1Q07 P1Q08 P1Q09 P1Q10 P2Q01 P2Q02 P2Q03 P2Q04 P2Q05 P2Q06 P2Q07 P2Q08 P2Q09 P2Q10 P3Q01 P3Q02 P3Q03 P3Q04 P3Q05 P3Q06 P3Q07 P3Q08 /SCALE ('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00.03
	Temps écoulé	00:00:00.09

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	30	100.0
	Exclue ^a	0	.0
	Total	30	100.0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.814	28

Tests de normalité

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
p1	.158	30	.154	.953	30	.041
p2	.270	30	.157	.966	30	.000
p3	.210	30	.488	.971	30	.001

a. Correction de signification de Lilliefors

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر و عرفان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
IV-III	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
VI	قائمة الملاحق
VII	قائمة الإختصارات
أ-ج	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري لعصرنة الإدارة الجبائية والرقابة الجبائية	
6	المبحث الأول: الإطار النظري لعصرنة الإدارة الجبائية
6	المطلب الأول: ماهية عصرنة الإدارة الجبائية
9	المطلب الثاني: عصرنة الإدارة الجبائية من الناحية التشريعية
18	المطلب الثالث: عصرنة الإدارة الجبائية من الناحية الهيكلية
25	المبحث الثاني: مفاهيم عامة للرقابة الجبائية
25	المطلب الأول: تعريف الرقابة الجبائية وأشكالها ومبادئها
33	المطلب الثاني: الأجهزة القانونية والتنظيمية للرقابة الجبائية
43	المطلب الثالث: أسباب إجراء عملية الرقابة الجبائية ومتطلبات تفعيلها
46	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
46	المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية
49	المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية
52	المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
54	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية بمركز الضرائب ولاية برج بوعرييج	
57	المبحث الأول: التعريف بالهيئة محل الدراسة

57	المطلب الأول: التعريف بمركز الضرائب لولاية برج بوعريريج
60	المطلب الثاني: مصالغ ومهام مركز الضرائب
66	المطلب الثالث: مجال اختصاص مركز الضرائب
69	المبحث الثاني: نحو رقمنة القطاع الضريبي في إطار عملية العصرنة
69	المطلب الأول: عصرنة القطاع الضريبي من خلال رقمنة التصريغات الضريبية
78	المطلب الثاني: دور منصة جبايتك في تحسين أداء أعوان الضرائب لمركز الضرائب برج بوعريريج
79	المطلب الثالث: واقع نظام جبايتك على مستوى مركز CDI لبرج بوعريريج
83	المبحث الثالث: تحليل الإحصاءات والبيانات
83	المطلب الأول: تقديم منهجية الدراسة
87	المطلب الثاني: الإختبارات الأولية للإستبيان
94	المطلب الثالث: تحليل وعرض البيانات
101	خلاصة الفصل الثاني
104	الخاتمة
107	قائمة المراجع
112	الملاحق
137	فهرس المحتويات

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع عصرنة الإدارة الجبائية في تحسين أداء الرقابة الجبائية، حيث تم التطرق في الجانب النظري إلى المفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة، ومن أجل ذلك تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، مع إستخدام أداة الإستبيان مكونا من أربعة محاور، من خلال توزيعها على عينة الدراسة المكونة من 40 فردا يعملون بمركز الضرائب لولاية برج بوعرييج، وبعد جمع البيانات وتفريغها ببرنامج (SPSS v.25) بهدف تحليلها ومناقشتها.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج حول تبني واقع عصرنة الإدارة الجبائية في تحسين أداء الرقابة الجبائية وكانت أهم النتائج المتوصل إليها هي نجاح تجربة التصريح الإلكتروني لوثيقة G50 مع وجوب تعميمه على كافة التصريحات الجبائية للمكلفين، كما سهل النظام الجبائي المعلوماتي في تسيير عملية الرقابة الجبائية وذلك من خلال زيادة سرعة تبادل المعلومات بين مختلف المصالح الإدارة الجبائية مما يساهم في تحقيق الشفافية ويعد تعزيز العصرنة ضرورة حتمية لإصلاح النظام الجبائي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: عصرنة الإدارة الجبائية، الرقابة الجبائية، الرقمنة، النظام الجبائي.

Abstract:

This study aimed to know the reality of modernizing tax administration in improving the performance of tax control, The theoretical aspect was addressed to the basic concepts of the variables of the study, For this purpose, the descriptive and analytical approach was relied upon, with the use of a questionnaire tool consisting of four axes, by distributing it to The sample of the study consisted of 40 individuals working in the tax center of the state of Bordj Bou Arreridj, after collecting and transcribing the data using the program (SPSS v.25) for the purpose of analyzing and discussing it.

This study reached a set of results about adopting the reality of modernization of tax administration in improving the performance of tax control, The most important results reached were the success of the electronic declaration experiment for the G50 document, with the necessity of circulating it to all tax declarations of taxpayers, The information tax system also facilitated the management of the tax control process, By increasing the speed of information exchange between the various departments of the tax administration, which contributes to achieving transparency, And after promoting modernization is an imperative necessity for reforming the tax system in Algeria.

Keywords: modernization of tax administration, tax control, digitization, tax system.